معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (755)

المثنى استثمار

9 771683 576006

رقم الاعتماد في دار الكتب والوثائق الوطنية
1593 لسنة 2011

العدد: السادس عشر | أب 2013 | مجلة شهرية | تصدر عن هيئة إستثمار المثنى | قسم العلاقات العامة

استثمار المثنى تؤسس لأكبر مدينة صناعية للمواد الإنشائية والإسمنت في المنطقة

تأملات في قضايا النمو والتنمية

من يحدد الهوية المعمارية للمدينة

استثمار المثنى تضع حجر الاساس لثلاثة مصانع للاسمنت ومجمع سكني

معوقات الاستثمار الاجنبي وسبل ازالتها

لنا كلمة

محافظة المثنى ..... والمستقبل

ابراهيم سلمان الميالي / محافظ المثنى

عندما يكون الهدف رفع جودة الحياة في عموم المحافظة ، على مستوى المشروعات الخدمية والبنى التحتية والعمرانية .... الخ فان عملية الجمع المتوازن بين (تطلعات ومطالبات المجتمع) و (الموارد والفرص المتاحة) و (سلم الاولويات) ..... مسائل في غاية التعقيد . فتوجيه بوصلة الانفاق نحو الغايات التي تنسجم مع تحسين الانطباع المجرد عند المجتمع ، تبقي العمل في سياق معالجات موضعية لا تتوافق وقواعد العمل النوعي واليات التخطيط المنهجي.فالعمل بدون رؤية استباقية لا يوفر فرصة حقيقية للتصدي للتحديات القائمة من النوعية التي يعاني منها المجتمع(مثل:المحرومية والفقر والبطالة والامية والعمل والسكن،اضافة الى الخدمات الاساسية في الكهرباء والمياه والوقود) .

القاعدة التي يؤسس عليها تقتضي صياغة اطار مرجعي برؤية واضحة ومعتمدة تبنى عليها مسارات استراتيجية لتعزيز الدور التنموي باتجاه التقدم.ومع كثرة التحديات وما يطرح من تساؤلات مشروعة ، تبقي التصميم على الانجاز هو المحرك الاساسي ، لا الاماني . فقضية المحافظة على التوازن بين البرامج الانية والاستراتيجية ، لا تقتصر على المواجهة والتناغم مع الطروحات اليومية،فحسب،انما بالتصدي للقضايا الاكثر عمقا وبعدا ومشاريع البناء بمنظور استراتيجي ومنهجيات احترافية ، تضع مؤشرات المحرومية والبنى الارتكازية والطاقة والمياه على رأس سلم الاولويات ،والتفكير بإيجاد مصادر للموارد وتنويع حزمة الانشطة الاقتصادية والاستثمارية وتوظيف المزايا النسبية للمحافظة ومواردها الطبيعية،بالارتكاز على مقومات الحكم الرشيد وادارة المال العام بكفاءة وحرص وعدالة ، لان تحقيق التوافق بين مجمل التحديات والاهداف مرهون بالمقدرة على توظيف منظومة من الاساليب والاليات الواقعية . ومع ضرورة التكامل مع التنمية الوطنية واهمية التكامل الاقليمي مع المحافظات المجاورة في المشاريع التنموية المشتركة ، فالمرونة تقتضي الاحتفاظ بمستوى من الخصوصية في صياغة استراتيجية مكانية تعكس اولويات المحافظة واحتياجات مجتمعها .

وتأسيسا على كل ذلك ، فان منهجيتنا المرحلية تنسجم مع مستويين من التوجهات :-

- الاضطلاع بتلبية الاحتياجات والخدمات اليومية وتحسين مستوى اداء الدوائر لتعزيز ثقة المواطنين وتحقيق العدالة في ايصال الخدمات بين الاقضية والنواحي والاطراف .
- الالتزام باستراتيجيات تنموية متوسطة وبعيدة المدى ترتكز على اربعة دعامات :-
  - تعزيز الامن والاستقرار وسيادة القانون .
  - الالتزام بالحكم الرشيد في الادارة وتحسين نوعية الحياة .
  - تحفيز القطاع الخاص كشريك ومساهم فاعل في التنمية وصنع اقتصاد متكامل .
  - تكثيف جهود الترويج لاستثمارات نوعية في المحافظة لتسريع عملية التنمية والبناء وادخال الحداثة والتقنيات المعاصرة .

هذا يقتضي بلورة هوية تنافسية متميزة للمحافظة بالارتكاز على المقومات المحلية والاهمية النسبية للموقع الجغرافي ، اضافة الى ان هذه المبادئ تستوجب ابتداءا رفع فعاليات التميز في اداء الدوائر ذات الاتصال المباشر مع المجتمع(الخدمات البلدية والتعليمية والصحية والبيئية ،والطاقة والمياه)،انسجاما مع متطلبات المرحلة الراهنة:بأولوية الاهتمام بتقديم مستوى نوعي متميز من الخدمات لإشباع حاجة المجتمع وضبط ايقاع وتائر العمل في الدوائر المعنية مع احتياجات الناس.

نعم ، كل هذا مطلوب،بشرط ايجاد مسلك مواز و(خارطة طريق)استراتيجية مفتوحة على مستقبل المحافظة ومقتضيات التنمية من خلال:-

- تعظيم الانتفاع بالموارد المالية في الميزانيات واخضاع المنفعة الى المردودات الاجتماعية والاقتصادية.
- حتمية التخطيط لما يفترض ان تتميز به المحافظة على مستوى الانشطة الاقتصادية والانتاجية والاستخراجية والخدمات اللوجستية التجارية ، وما ترتكز عليه متطلبات الاستدامة .

كل ذلك يتطلب تفهم واستجابة ومشاركة جميع فئات المجتمع،افرادا ومنظمات ومؤسسات لتعزيز قدرات الحكومة المحلية في تحسين الاداء وسيادة القانون وشفافية التنفيذ ورسم ملامح مستقبل المحافظة بما يتلاءم مع الميزات والخصائص في المحافظة وضرورة الاصغاء الى الراي التخصصي في القطاعات العمرانية والانمائية والتخطيطية..والله المستعان

إستثمار المثنى

مجلة استثمارية تصدر عن قسم العلاقات العامة في هيئة إستثمار المثنى

■ رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة
المهندس عادل داخل الياسري

■ استشاري التحرير
محمود هادي راضي

■ مدير التحرير
علي حنون آل معلا الشمري

■ سكرتير التحرير
كاظم مسافر الأعاجيبي

■ الترجمة:
جواد عبد الكاظم حلبوص

■ التصوير
أمين علي داخل
محمد تكليف الياسري

■ تحرير
حيدر فاضل العامري
ضرغام مجيد الياسري
علي كامل عبد الله
صفاء حسين ابو كحيلة

■ التدقيق اللغوي
قاسم عبد الكاظم عطية

■ التنضيد
زهراء نور الموسوي
سماح عبد الكريم الخفاجي

■ البريد الإلكتروني:
samawa_investment@yahoo.com

■ التصميم والإخراج الفني : مركز أديان للتصميم وخدمات ماقبل الطباعة
محافظة المثنى - السماوة: 07810419494 - 07802701869

هيئة إستثمار المثنى

موقع الهيئة على الانترنت
www.miciraq.org
www.miciraq.com

تنويه: المقالات والمواضيع المنشورة تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

نحو بيئة استثمارية متكاملة
(الرؤية الواضحة ..... خيارنا)

رئيس التحرير – المهندس / عادل داخل محمد

من الحقائق السائدة اليوم ، تزايد الاعتماد على الاستثمارات ، كمصدر معتمد من مصادر توفير التمويل للمشاريع لتغطية العجز في السيولة ، واهمية الاستثمارات في استقدام التقنيات الحديثة وادخال الاساليب العلمية في العمل ، اضافة الى تعميق اواصر الارتباط والتفاعل بين الاقتصاديات المحلية والاقتصاديات العالمية والانفتاح على مناخ الاعمال الدولي وانعكاس تأثيرات هذه المحصلة على التحولات الاجتماعية الايجابية في الدول المضيفة للاستثمارات .

ومع تغير بوصلة كثافة التحولات الاستثمارية من الدول الغربية وتزايد وتيرتها باتجاه الدول النامية اصبح الاستثمار سوقا رائجة في البلدان النامية بفعل معدلات النمو السريعة واعترافا بأهمية الدور الذي تؤديه الاستثمارات في توفير الفرص والوظائف وتجاوز المتاعب الاقتصادية ، حرصت معظم الدول النامية على توفير تشريعات واليات مرنة ومناخ تنظيمي مشجع ومرحب ، مقابل التنفيذ السليم للمشاريع الاستثمارية وتقديم افضل السلع والخدمات والوظائف باعتبارها جزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات الاستثمارية وممارستها في البلدان المضيفة والالتزام بالقيم تجاه المستهلك والمجتمع . لقد تجلى ذلك بوضوح في البلدان الناهضة .

في هذا الجانب ، تقع علينا مسؤولية استيعاب هذه الظاهرة والاستفادة منها في استقطاب واستدراج استثمارات نوعية ، لتوسيع قاعدة القطاعات الانتاجية والخدمية في السلع الموجهة نحو الاسواق المحلية لكونها تعمل على تحسين طلب المشاريع الاستثمارية على المواد والخامات المحلية وتنشيط المردودات والمنافع الاجتماعية . قطعا ، ان عمل هيئات الاستثمار الوطنية لا ينحصر في تسويق الفرص الاستثمارية ، بقدر ما تسعى الى تشكيل مناخ استثماري منافس ومنسجم مع التوجهات العالمية ويلبي تطلعات المستثمرين في قوة واستقرار البيئة مع جدوى الفرص المتاحة. فالاستثمار ليس(مشروعا)محدد ينتهي بالإنجاز والتشغيل،بقدر ما هو عملية مستمرة ذات ابعاد اقتصادية ومنافع ا جتما عية وتنموية تراكمية.هذه المهمة تتطلب جهودا حثيثة ومتواصلة في التكامل التشريعي والتنظيمي على الصعيد المحلي والوطني واتباع سياسة قادرة على الاقناع والترويج لتوطين استثمارات حقيقية بعيدة المدى،ومؤسسات قادرة على العمل بمرونة مع هذه الحقائق .

لقد اصبحت موضوعة التنمية في بلدنا، من اكثر القضايا الحاحا،مما يتطلب وضع الاستثمارات في مسارها الصحيح للحصول على ثمارها،والاهتمام بتفعيل هذا النشاط والايمان بقدرته على احداث التنمية الشاملة، كهدف محوري.

هذه الرؤية الموضوعية ، تضع امامنا مهمات كبيرة تستحق جهودا وتعاضدا رسميا وشعبيا ، للارتباط الوثيق بين الاستثمار والتنمية .... واعتمادها على الوعي الاستثماري عند المجتمع وتفهمه للاهداف وعلاقة كل ذلك بمسالة الترحيب بالمستثمرين ..... وضرورة العناية بالمناخ الاستثماري رسميا ومجتمعيا والعمل بمنظومة ونسق منهجي متماسك .

بعد اعوام من العمل في خضم هذا النشاط ومتابعة وتفهم ما يجري في محيطنا الاقليمي والدولي ، نرى من الاهمية استيعاب (الدرس) في السباق الاستثماري واستلهام المقدرة من خلال الانفتاح والتفاعل والتكامل ورفع سقف التسهيلات والمحفزات والضمانات ..... التي ترفع من ثقة المستثمرين بالمحافظة كوجهة مقنعة .

في هذا المجال،نسعى الترويج الى المتبنيات التالية لأهميتها على مستوى التنمية وعلاقتها بالرؤية الاستراتيجية الاستثمارية :-

- تعميق المسؤولية الاجتماعية للشركات الاستثمارية العاملة محليا والتزامها بتقديم افضل السلع والخدمات ، باعتبارها جزء من التميز والمنافسة النوعية ..... المتوخاة من المشاريع الاستثمارية .
- المنافسة الاقليمية من خلال المراجعة الدورية للتشريعات النافذة لإدخال التحسينات وتعزيز ثقة المستثمرين .
- توسيع قاعدة الفرص الاستثمارية المتاحة ، بالدعوة الى سرعة اصدار التشريعات ذات العلاقة بالبنى التحتية والطاقة والمنتجات الهيدروكاربونية ..... والاستثمار المعرفي والطاقة المتجددة والعمل بنظام (B.O.T) .
- استكمال استشراف الجغرافية الاقتصادية في المحافظة بتشخيص نوعية ومواقع واحتياطات من الخامات الطبيعية للتوسع في مجال الاستثمار الاستخراجي والانتاجي .
- الدعوة الى ضرورة انفتاح النشاط المعرفي في الاستثمار لتامين التمويل واعادة هيكلة الخدمات المالية .
- تكثيف الجهود لتحقيق نتائج على الارض في الاستثمار الزراعي والانتاجي الحيواني .... وتدوير النفايات بتقنيات حديثة .

هذه القضايا لم تعد مجرد احلام ، انها متبنيات واولويات على جدول اعمالنا في المرحلة الراهنة لتتناغم مع وتيرة احتياجات المجتمع في تحسين نوعية السلع والخدمات وتحريك سوق العمل .

الاستثمار اليوم ، يمثل (مشروع نهضة امة) ... وطريقا سالكا ومجربا للتقدم وازدهار المجتمعات وتحسين معايير الحياة ... فالدولة القوية قوية باقتصادها وبما تمتلك من بنية تحتية رصينة ومقدرة على استدراج وتوطين استثمارات وطنية واجنبية وخدمات لوجستية تخدم القاعدة الاقتصادية وقادرة على خلق منافع اجتماعية وتنموية . مما يتطلب بيئة حاضنة ومطمئنة وقيادات مؤهلة على (ادارة الاهداف) باستراتيجية ورؤية مستنيرة .

العمل في مجال الاستثمار يستوجب وجود رؤية بكامل مكوناتها واطارها وحدودها ، وليس مجرد سياقات تقليدية في ادارة المهمة .

ودائما الرؤية بعيدة المدى في المقدمة والله الموفق

بحضور رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار

هيئة استثمار المثنى تضع حجر الاساس لثلاثة مصانع للإسمنت ومجمع سكني في المحافظة

وضع رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي حجر الاساس لثلاثة مصانع اسمنت في المثنى بكلفة اكثر من (600) مليون دولار امريكي .وقال الاعرجي خلال حفل وضع حجر الاساس الذي حضره محافظ المثنى السيد ابراهيم الميالي ورئيس مجلس المحافظة الدكتور عبد اللطيف الحساني ومدير عام هيئة استثمار المثنى ان المثنى ستحقق ثلث انتاج العراق من مادة الاسمنت البالغة اربعون مليون طنا خلال السنوات الخمس المقبلة واصفا اياها بعاصمة الصناعات الانشائية ,واضاف الاعرجي اننا اليوم سعداء ونحن نؤسس لثلاثة مصانع اسمنت تبلغ طاقتها الانتاجية خمسة ملايين ونصف المليون طن اسمنت سنويا .

من جانبه اكد محافظ المثنى السيد ابراهيم الميالي ان هذه المشاريع لم تأت من فراغ وانما جاءت نتيجة لفتح المحافظة ابوابها امام الشركات الاستثمارية الراغبة بالعمل في المحافظة وهو ما يسهم قطعا في تنمية الموارد الاقتصادية للمثنى التي تعاني قلة التخصيصات المالية من الموازنة الاتحادية لتنفيذ المشاريع الخدمية والعمرانية .

فيما اوضح مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل الياسري اهمية تلك المشاريع في القضاء على البطالة وتوفيرها لأكثر من خمسة الاف فرصة عمل لأبناء المحافظة مبينا ان ثلاث شركات كانت قد تقدمت للاستثمار في مجال صناعة الاسمنت وهي شركات سعودية وايرانية واماراتية.

واضاف ان مصنع اسمنت الجوف هو مشروع استثماري عراقي- سعودي مشترك تبلغ طاقة الانتاجية مليوني طن وبكلفة 230 مليون دولار امريكي على ان يتم تنفيذه خلال سنتان ونصف فيما تبلغ الطاقة الانتاجية لمعمل اسمنت المثنى الحديث المنفذ من قبل شركة آذر آباد كان خوي الإيرانية مليوني طن سنويا وبكلفة 245 مليون دولار امريكي وسيتم انجازه خلال ثلاث سنوات ايضا وتابع ان مصنع اسمنت الرافدين وهو استثمار عراقي ـ اماراتي وتبلغ الطاقة الإنتاجية له مليون ونصف المليون طن سنوياً على ان يتم تنفيذه خلال ثلاث سنوات وبكلفة 170 مليون دولار امريكي .

وفي سياق متصل تم ايضا وضع حجر الاساس لمشروع لؤلؤة ساوه السكني الحديث الذي سيتم تنفيذه من قبل شركة رعد الخليج للتجارة والمقاولات العامة بكلفة 81 مليون دولار امريكي ويحتوي المشروع (710) وحدة سكنية بطريقة البناء الافقي ومراكز تجارية ومناطق خضراء وملاعب فضلا عن المدارس ورياض الاطفال ومن المقرر ان يتم تنفيذ المشروع خلال ثلاث سنوات.

رئيس مجلس محافظة المثنى يزور هيئة الاستثمار ويطلع ميدانيا على مشاريع الاسكان الاستثمارية في المحافظة

بحث رئيس مجلس محافظة المثنى الدكتور حاكم الياسري مع مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل محمد مجريات سير العملية الاستثمارية وسبل تفعيل ملف الاستثمار في المحافظة .الياسري وخلال زيارته للهيئة اكد على ضرورة النهوض بواقع الاستثمار في الفترة المقبلة مشددا على اهمية توفير الاجواء الملائمة للشركات الاستثمارية التي ترغب بالعمل في المحافظة مبينا ان المثنى وبعد نجاح خارطتها الاستثمارية اصبحت محط انظار الشركات الاستثمارية العالمية .

رئيس مجلس محافظة المثنى اكد خلال جولته على عدد من مشاريع الاسكان في المحافظة على دعم الحكومة المحلية لمشاريع الاستثمار وتقديم كافة التسهيلات الممكنة التي تسهم في دفع عجلة الاستثمار وتنمية الواقع الاقتصادي في المثنى.

من جانبه اوضح مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل محمد ان الهيئة وضعت ضمن اولوياتها المباشرة الاهتمام بمشاريع الاسكان للحد من ازمة السكن التي تعاني منها المحافظة ومنها مشروع مجمع السماوة السكني الجديد الذي وصلت نسبة الانجاز فيه الى ما يقارب 33% من نسبة الانجاز الكلية .مضيفا ان العمل بهذا المشروع يتضمن بناء 498وحدة سكنية متكاملة الخدمات على ان يتم انجازه خلال سنتين من تاريخ مباشرة الشركة المنفذة .

وفد مجموعة مؤسسات النحاس السورية

يبحث مع هيئة استثمار المثنى فرص الاستثمار في المحافظة

استقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري وعدد من مدراء الاقسام في الهيئة وفد مجموعة مؤسسات النحاس السورية المتخصصة في مشاريع البناء والإنشاءات .

وقد بحث السيد صبيح النحاس نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة وعدد من أعضاء مجلس الإدارة مجمل العقود التي تعرضها الحكومة المحلية في قطاع الإسكان و الإعمار حيث عرض إمكانية بناء وحدات سكنية واطئة الكلفة تنشئ من الموازنة السنوية لمواطني المحافظة من ذوي الدخل المحدود ، و بين النحاس ان المجموعة لديها العديد من الأعمال المشابهة في هذا المجال ، من جانبه أبدى الياسري استعداد الهيئة للتعاون مع المجموعة بما يخدم عملية الإعمار والبناء في قطاع الإسكان سيما وان المثنى بحاجة الى بناء 25 الف وحدة سكنية لسد حاجة المواطنين .

الياسري يستقبل عضو مجلس النواب النائب فالح ساري ويبحث معه مستجدات العملية الاستثمارية في المحافظة

استقبل مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري النائب فالح ساري عضو مجلس النواب العراقي والوفد المرافق له وتم خلال اللقاء بحث اخر مستجدات العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة وسبل تعزيزها وجذب رؤوس الاموال من خلال القوانين والتشريعات التي يصدرها مجلس النواب والتسهيلات التي تقدمها الحكومتين المحلية والمركزية.

واستعرض مدير عام الهيئة خلال اللقاء ابرز ما حققته الهيئة في الفترة الماضية من منح إجازات استثمارية لمستثمرين عرب وأجانب وعدد تلك الإجازات وما تم إنشاؤه منها على ارض الواقع و التسهيلات المقدمة لهم ، كما أوضح الياسري اهم المشاريع القائمة في القطاعات المختلفة وسير عمل المشاريع ونسب الانجاز فيها ، كذلك بين آليات منح سمات الدخول للمستثمرين والفنيين والحرفيين الأجانب ومن مختلف الجنسيات .

من جانبه أعرب النائب عن تفاؤله في سير المشاريع الاستثمارية وعددها و تنويع القطاعات والتي اعتبرها مكملة لجهد الدولة في عملية اعادة اعمار العراق ، مؤكدا خلال اللقاء دعمة الكامل للعملية الاستثمارية بما يخدم المحافظة وأبنائها .

شركة (Comtiem) الرومانية تبحث فرص الاستثمار في المثنى وتعرب عن رغبتها بالاستثمار في قطاع الصناعات الانشائية

بحث وفد من شركة (Comtiem) الرومانية مع هيئة استثمار المثنى الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة خاصة في مجال الصناعات الانشائية واعرب عضو وفد الشركة الرومانية المهندس (EneaMihail) رغبة الشركة بالاستثمار في قطاع الصناعة الاسمنتية اعتمادا على ما تمتلكه المحافظة من امكانيات مهمة تسهم في نجاح وازدهار العمل في هذا القطاع الصناعي .

وقال الدكتور إحسان علي الدهش رئيس الجمعية الرومانية العراقية للتجارة والصناعة ان الشركات الرومانية تتطلع الى اخذ دور اكبر في المساهمة بالحصول على الفرص الاستثمارية في العراق لافتا الى ان محافظة المثنى تعتبر بيئة واعدة للاستثمار في عدد من القطاعات المهمة .

فيما رحب المهندس عادل الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى بزيارة وفد شركة (Comtiem) مشددا على الدور الكبير للشركات الرومانية واهمية حصولها على الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة واستعداد الهيئة لتقديم كافة التسهيلات والامتيازات التي منحها قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته لجميع الشركات ورجال الاعمال الراغبين بالاستثمار في المحافظة.

شركة خوي الايرانية للصناعات الاسمنتية تحصل على رخصة استثمارية لإنشاء معمل اسمنت في المثنى

منحت هيئة استثمار المثنى رخصة استثمارية لشركة خوي الايرانية لصناعات الاسمنتية لغرض انشاء معمل لصناعة الاسمنت في المحافظة وقال المدير التنفيذي للشركة السيد علي اصغر نبي زادة ان الشركة بصدد المباشرة بتنفيذ المشروع بكلفة (245) مليون دولار امريكي وبطاقة انتاجية تصل الى مليوني طن سنويا . مضيفا ان المثنى من المواقع المهمة للاستثمار في قطاع الصناعة الاسمنتية وذلك لما تمتلكه من مقومات ناجحة تسهم في جذب الاستثمارات في هذا القطاع .من جانبه اكد مدير عام هيئة الاستثمار في المثنى المهندس عادل داخل الياسري على ان الهيئة سلمت بشكل مبدئي الارض المخصصة لإنشاء المشروع وباشرت في حفر الابار وتسييج موقع العمل فضلا عن وصول مجموعة من الاليات والمعدات اللازمة لإقامة المشروع مجددا دعوته الى الشركات الاستثمارية ورجال الاعمال الى المشاركة الفاعلة في الحصول على الفرص الاستثمارية بالمحافظة في مختلف القطاعات المتاحة .

هيئة استثمار المثنى تشارك في اجتماع غرفة تجارة المثنى مع مجموعة شركات دنماركية

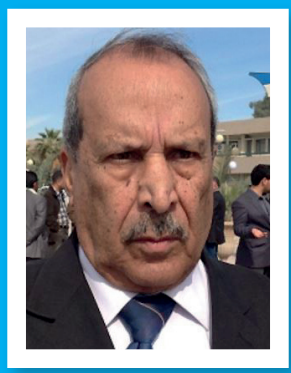

شاركت هيئة استثمار المثنى في اللقاء الذي عقدته غرفة تجارة المثنى بحضور المدير المفوض لشركة (Da Group) السيد (Lars Hev Rivsev) والسيد سعد عبد الزهرة المدير المفوض لشركة البنين الدولية للتجارة العامة والمقاولات المحدودة والوفد المرافق لهما ورجال إعمال واكاديميين من المحافظة بهدف التعريف بالواقع الاقتصادي والفرص المتاحة للاستثمار للشركات العالمية ، حيث استعرض رئيس غرفة التجارة السيد كريم محمد علي الواقع الاقتصادي في المثنى وما تتمع به من مقومات نجاح لمختلف المشاريع ، كما قدم السيد محمود هادي الاستشاري في هيئة الاستثمار عرضا لاهم المشاريع الاستثمارية القائمة في المحافظة مبينا الخارطة الاستثمارية والفرص المطروحة فيها كما حث الجانب الدنماركي إلى القدوم الى المحافظة بهدف الاستثمار لتوفر الظروف والفرص المناسبة والواعدة للاستثمار في شتى القطاعات .

من جانبه أبدى الوفد الدنماركي رغبته بالعمل في المحافظة من خلال تنفيذ المشاريع المختلفة ووعد بنقل دعوة رجال الاعمال وهيئة الاستثمار الى الدنمارك لتشجيع الشركات الدنماركية للاستثمار في المثنى لما تتمتع به من مزايا استثمارية واعدة.

مجلس ادارة هيئة استثمار المثنى يعقد سلسلة من الاجتماعات الدورية ويتخذ جملة من القرارات المهمة

عقد مجلس ادارة هيئة استثمار المثنى سلسلة من الاجتماعات الدورية الاعتيادية في دورته الحالية برئاسة المهندس عادل داخل الياسري مدير هيئة الاستثمار ورئيس مجلس الادارة وحضور أعضاء المجلس ، واتخذ عددا من القرارات التي تهم العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة .

وخرجت الاجتماعات بعدد من القرارات والتوصيات والتوجيهات الهامة بهدف دفع عجلة الاستثمار في المحافظة والتي تخطو خطوات واعدة في مراحل انجازها لا سيما المشاريع الاستراتيجية وتلخصت المقررات بما يلي :

1. ناقش المجلس المشاريع الزراعية المقدمة من قبل شركتي قوة الاعمار الهندسية ورعد الخليج للإنتاج الحيواني والذي يتضمن مشاريع زراعية لإنتاج فروج اللحم ومشروع زراعي لإنتاج المحاصيل الحقلية الحنطة والشعير وانتاج فسائل النخيل على مساحة 50 الف دونم .

2. اوضح المهندس مصطفى ابراهيم علاوي عضو مجلس الادارة ومن خلال زيارته الى دولة الامارات العربية المتحدة رغبة الشركات العربية والاجنبية بالتوجه نحو العراق بهدف الاستثمار ، وعلى هذا الاساس فقد اكد المجلس على ضرورة تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية للقدوم والاستثمار في العراق من خلال عقد اللقاءات والمؤتمرات والندوات الترويجية التي تهدف الى تسليط الضوء على المناخ الاستثماري والذي يشهد تنامياً ملحوظا في العديد من القطاعات .

3. اشار السيد صلاح مهدي صالح مدير عقارات الدولة في المثنى وعضو مجلس الادارة الى عدد من القرارات التي اتخذتها وزارة المالية بخصوص توقيع العقود للمشاريع الاستثمارية في قطاع الزراعة وتحويل التوقيع الى اختصاصات وزارة المالية .

4. اتفق المجلس على تكليف اللجنة الفنية التابعة للمجلس بمتابعة المشاريع الاستثمارية وتقديم تقرير مفصل عن كل مشروع بما يتضمنه من نسب انجاز والمعوقات التي يواجهها المستثمر وتقديم كافة التسهيلات من قبل اقسام الهيئة كافة للوقوف على المشاكل التي تعترض عمل تلك الشركات بغية تذليل العقبات بما يخدم العملية الاستثمارية والمستثمرين.

5. مناقشة موضوع الشركات المتلكئة في انجاز مشاريعها الاستثمارية واستبيان سبب هذا التلكؤ لتحديد الشركات الجادة في إقامة مشاريعها من عدمها من خلال الاطلاع على الإمكانيات المادية لهذه الشركات.

6. ناقش المجلس مشاريع معامل الاسمنت وبين مدير عقارات الدولة عضو مجلس الادارة بان التوجيهات الاخيرة من قبل وزير المالية تقضي بمنح الشركات الاستثمارية مدة ستة اشهر من نهاية آيار 2013 للتعاقد وبيان جدية الشركات وبخلافه تسحب الارض المخصصة للمشروع ,

7- اشاد المجلس بعدد من مشاريع السكينة والتي تواصل تقدم مراحل الانجاز يوماً بعد آخر ، كما اشاد المجلس بجهود السيد الحقوقي صلاح مهدي صالح مدير عقارات الدولة لدوره البارز في رفد المجلس بالمشورة والمعلومات القيمة والرصينة و الدور الذي تقوم به دائرته من تسهيل وتشجيع الاستثمار وجذب المشاريع الاستراتيجية.

هيئة المستشارين تعقد اجتماعا لمناقشة سبل النهوض بالواقع الاستثماري في المحافظة

عقدت هيئة المستشارين في هيئة استثمار المثنى اجتماعا تشاورياً موسعاً برئاسة المهندس عادل داخل الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى وحضور نائب رئيس الهيئة المهندس عامر عباس وناقش الاجتماع عددا من القضايا التي تهم الواقع الاستثماري في المحافظة واتخذ حزمة من القرارات والتوجيهات في هذا الصدد ، كما وضع خطة عمل للسنة الحالية بغية دفع العجلة الاستثمارية وتذليل العقبات التي تعترضها .

و تضمنت التوصيات وضع خطة عمل للعام الحالي وضرورة الاستمرار بالمشاريع ذات الأولوية في العمل ويأتي في مقدمتها القطاعات السكنية والصناعية والزراعية ، كما تم تكليف السادة المستشارين بمتابعة المشاريع كل حسب اختصاصه حيث تم تكليف المهندس عامر عباس نائب رئيس الهيئة والاستشاري الأستاذ محمود هادي بمتابعة مشاريع القطاع الصناعي وتكليف المهندس مؤيد كاظم صالح بمتابعة المشاريع السكنية والسيد شاكر محمود بمتابعة المشاريع الزراعية والمستشار القانوني خزعل كاطع بإعداد آليات التعاقد مع الشركات بما ينسجم مع القوانين النافذة ، على أن يقوم السادة المستشارين بإعداد دراسات وتقارير مفصلة خلال فترة متابعة المشاريع .

كما خرج الاجتماع بضرورة عمل ورقة عمل مع الدوائر بهدف إعداد خارطة بالأراضي المطروحة كفرص استثمارية في شتى المجالات ، إضافة الى التأكيد على الاهتمام بالترويج الاعلامي مؤكدين على اهميته في الاستثمار وتوضيح المناخات الاستثمارية في المحافظة كذلك شدد على التنسيق مع الدوائر لغرض اجراء تسهيلات للمستثمرين ومنح سمات الدخول والاقامة ، كما اكد الاجتماع على ان تكون الهيئة صاحبة المبادرة ووضع اليات مشتركة مع تلك الدوائر بما يخدم العمل الاستثماري.

شركة (كلنكو) البريطانية تبحث مجمل الفرص الاستثمارية في المحافظة وتبدي رغبتها بإنشاء معمل لتدوير النفايات

بحث وفد من شركة (كلنكو) البريطانية مجمل الفرص الاستثمارية في محافظة المثنى وقال المدير المفوض للشركة السيد (Tom Crowley Bsc) ان الشركة بحثت مع مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري الفرص لاستثمارية المتاحة في المحافظة ورغبتها بالمساهمة في العملية الاستثمارية من خلال انشاء معمل لتدوير النفايات يسهم في تفعيل القطاع الصناعي والخدمي بالإضافة الى توفير فرص عمل لأبناء المحافظة.

من جانبه رحب مدير عام هيئة الاستثمار بوفد الشركة مبديا رغبة الهيئة في ان تأخذ الشركات البريطانية موقعها المنشود على الخارطة الاستثمارية في المثنى لافتا الى استعداد الهيئة لتقديم كافة التسهيلات التي ضمنها قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته .

رئيس هيئة استثمار المثنى يبحث مع رئيس اللجنة الامنية في مجلس المحافظة سبل تعزيز العمل المشترك

استقبل رئيس هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري في مكتبه السيد فريق فوين رئيس اللجنة الامنية في مجلس محافظة المثنى ، وبحث معه اطر التعاون المشترك بين الحكومة المحلية والهيئة من اجل توفير مناخ استثماري واعد .

وبحث الجانبان خلال اللقاء عملية توفير الحماية اللازمة للشركات والمستثمرين العرب والأجانب و الآليات التي تتبعها الهيئة بالتنسيق مع قوة حماية الوفود والشركات التي شكلتها وزارة الداخلية من اجل توفير الحماية اللازمة للشركات والمستثمرين ومواقع المشاريع الاستثمارية .

واوضح فوين ان الوضع الامني المستقر في المحافظة ساهم بشكل كبير في استقطاب المستثمرين وتوطين رؤوس الاموال في المحافظة مشيرا الى كامل دعم الحكومة المحلية في المثنى للعملية الاستثمارية

هيئة استثمار المثنى تشارك في معرض للصور اقيم على هامش انطلاق فعاليات مشروع توسيع المشاركة من خلال المجتمع المدني

بحضور محافظ المثنى السيد ابراهيم الميالي اقيمت على قاعة الغدير في المثنى فعاليات مشروع توسيع المشاركة من خلال المجتمع المدني والذي يشمل ستة محافظات جنوبية بهدف توسيع قاعدة عمل المنظمات المدنية وتطوير برامجها في خدمة الصالح العام .

وقد اقيم على هامش المهرجان معرض للصور شارك من خلاله قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار المثنى باستعراض مشاريع الهيئة المنفذة في المحافظة وتوزيع منشورات ترويجية ومجلة استثمار المثنى على الحاضرين .

حيث شدد محافظ المثنى خلال اطلاعه على جناح الهيئة في المعرض على الدور الكبير الذي تقوم به الهيئة في بناء وتنمية المحافظة مثمنا دورها المهم في استقطاب المستثمرين ورجال الاعمال

السفير الصربي في العراق يزور المثنى ويعلن عن قرب وصول وفد اقتصادي عالي المستوى لزيارة عدد من المحافظات الجنوبية

اعلن السفير الصربي في العراق السيد راد يساف بيتروفج عن قرب وصول وفد عالي المستوى من الشركات الصربية لزيارة محافظات البصرة وميسان والمثنى من اجل تفعيل الجوانب الاستثمارية والتجارية وتسهيلات منح تأشيرات السفر بين الجانبين جاء ذلك عقب زيارته المثنى ولقائه محافظ المثنى و مجموعة من رجال الاعمال وهيئة الاستثمار في المحافظة مؤكدا خلال الزيارة على عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية التاريخية بين البلدين التي من شانها ان تسهم في تعزيز وتطوير القطاع الاقتصادي في العراق

من جانبه اعرب مدير عام هيئة الاستثمار عن ترحيبه بالسفير الصربي متأملا ان تكون هذه الزيارة خطوة في طريق فتح مجال التعاون مع الشركات الصربية للدخول الى العراق والاستثمار في مجال الزراعة والصناعة والسياحة والاسكان لاسيما وان الفرص الاستثمارية في المثنى هي فرص واعدة

ومساحة محافظة المثنى هي ثاني اكبر محافظة في العراق وتتميز بوضع امني ممتاز .

يذكر ان الزيارة تأتي في اطار سلسلة من الزيارات المماثلة لعدد من سفراء الدول والشركات الاستثمارية للبحث عن فرص الاستثمار في المثنى خاصة في المجالات الصناعية والزراعية التي تمتلك المحافظة مقومات نجاح الاستثمار فيها

وضع الاساسات لاثنان وعشرون نموذجا في مشروع لؤلؤة السكني

تواصل الملاكات الفنية والهندسية العمل بتنفيذ مشروع لؤلؤة ساوه السكني المثنى العائد لشركة رعد الخليج الاستثمارية حيث باشرت شركة (Fiber-pro Group) القبرصية العمل بوضع الاساسات لاثنان وعشرون نموذجا من المباني السكنية في المشروع .

وقال المهندس المشرف على مشروع لؤلؤة ساوة السكني المهندس معتز عطية ريكان ان الشركة بصدد الانتهاء من مرحلة وضع الاساسات للنموذج (A) و(B) و(C) حيث وصلت نسبة الانجاز في المشروع الى اكثر من 15% مضيفا ان الأيام المقبلة ستشهد نشاطا مكثفا لإكمال العمل في بناء الوحدات السكنية .لافتا الى ان المشروع يحتوي على اكثر من 700 وحدة سكنية متعددة الاحجام ومراكز تجارية بالإضافة الى حدائق وملاعب رياضية ومدارس ابتدائية وثانوية ورياض الاطفال .

هيئة استثمار المثنى تروج لفرصها الاستثمارية عبر وسائل الاعلام المحلية والاجنبية

كشف المهندس عادل داخل الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى عن مشاريع الهيئة المنفذة وقيد والانجاز وخططها الرامية الى توسيع مشاركة رجال الاعمال والمستثمرين في الحصول على الفرص الاستثمارية بالمحافظة ,جاء ذلك خلال استقباله السيد (تاداشي تسوموورا) مراسل وكالة انباء (كيودو) اليابانية .وقال الياسري ان الهيئة استطاعت خلال فترة وجيزة وبتعاون الحكومة المحلية ان تنفذ مشاريع مهمة في قطاع الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة مشيرا الى انها مازالت تسعة وبخطى حثيثة نحو جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية وتوطينها في المثنى وبمختلف القطاعات .

وتأتي زيارة السيد (تاداشي تسوموورا) مراسل وكالة انباء (كيودو) اليابانية في اطار الحملات الترويجية التي تقوم بها الهيئة من خلال وسائل الاعلام المحلية والعالمية للإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة ومقومات نجاح الاستثمار في المحافظة .

تهنئه

شهادة
Certificate

Faculty of Law Alexandria University with Aladala Center for Arbitration & Legal Advice
This is to certify that consultant:
Khazaal Gatea Issa
Has attended Arbitration Specialist program for:
Investment Disputes & International Trade Contracts
of totally fifty credit hours

تشهد كلية الحقوق جامعة الإسكندرية (مركز الإسكندرية للتحكيم والخدمات القانونية والاقتصادية بالمشاركة مع مركز العدالة للتحكيم والاستشارات القانونية بأن السيد:
المستشار/ خزعل كاطع عيسى
مستشار قانوني (العراق)
قد اتم متطلبات حضور برنامج تأهيل خبراء التحكيم في:
منازعات الاستثمار وعقود التجارة الدولية
والبالغ مجموعه خمسون ساعة معتمدة

الأستاذ الدكتور أحمد عوض هندي
عميد كلية الحقوق

الدكتور/ عادل فورة
رئيس المركز

IC - 01030932

تتقدم هيئة استثمار المثنى باحر التهاني والتبريكات الى المستشار القانوني خزعل كاطع عيسى بمناسبة حصوله على شهادة التحكيم في منازعات الاستثمار وعقود التجارة الدولية من كلية الحقوق في جامعة الاسكندرية ... متمنين له دوام الموفقية والتقدم في سبيل خدمة العراق وازدهاره .

نسب انجاز متقدمة في مشروع مدينة السماوة الجديدة السكني

اكد المدير الفني لمشروع مدينة السماوة الجديدة السكني المنفذ من قبل شركة جاودير الاستثمارية المهندس غزوان عبد المنعم المفتي ان نسبة الانجاز في المشروع بلغت اكثر من 25% من نسبة الانجاز الكلية.واضاف ان الشركة قاربت على انجاز عدد من الوحدات السكنية في المشروع بعد ان تم تقسيمها الى ثلاثة اجزاء بواقع 222وحدة سكنية في المرحلة الاولى و90 وحدة في المرحلة الثانية على ان تشمل المرحلة الثالثة 186 وحدة سكنية . مشيرا الى المشروع يضم الى جانب الوحدات السكنية تنفيذ مركز صحي ومركزين تجاريين ومدرستين وجامع بالإضافة الى اعطاء مساحة 10% من المساحة الكلية لإنشاء مناطق خضراء .وتبلغ الكلفة الاجمالية لمشروع مدينة السماوة الجديدة 60 مليار دينار عراقي ومن المقرر ان يتم انجازه خلال 24 شهرا من تاريخ مباشرة الشركة بالتنفيذ .

من جانبه اكد مدير عام هيئة الاستثمار المهندس عادل داخل الياسري على اهمية انجاز المشروع في وقته المحدد مشيرا الى اهمية المشروع في سد جزء من حاجة المحافظة للوحدات السكنية.

وزارة الداخلية تستحدث قسم لحماية شركات الإعمار والاستثمار في مديريات شرطة المحافظات

استحدثت وزارة الداخلية قسمً لحماية الإعمار والاستثمار في مديريات شرطة المحافظات مهامه توفير الحماية اللازمة للمستثمرين ورجال الأعمال و الوفود القادمة بهدف الاستثمار وحماية المشاريع ، بما ينسجم مع توجهات الدولة لدعم قطاع الاستثمار في البلاد .

وقد جاء قرار وزارة الداخلية لتلبية الحاجة المتزايدة لتأمين حماية الوفود القادمة بهدف الاستثمار وحماية أموالهم ومشاريعهم وكل العاملين في تلك المشاريع من عرب وأجانب لأجل توفير مناخات واجواء استثمارية ملائمة و آمنة لهم ولأموالهم ، يضاف الى ذلك التوسع الحاصل في عدد المشاريع الاستثمارية .

وقد تضمنت مهام القسم استقبال المستثمرين ومرافقتهم في جولاتهم للمشاريع الاستثمارية و حمايتهم ومرافقيهم في محال إقامتهم داخل العراق أو إثناء ممارسة أعمالهم وحماية مواقع عمل الشركات وتجمعات الأفراد و العاملين فيها كذلك تامين عجلات نقل العاملين في الشركات من والى محلات أقامتهم في حالة كونهم من الأجانب ، كذلك توفير الحماية اللازمة لمواقع المشاريع ومحل عمل الشركات وتوفير الحماية للعاملين من العرب والأجانب .

ومن الجدير بالذكر إن محافظة المثنى تنعم بوضع امني مستقر ولم تشهد إي حالة اعتداء على اي مشروع او مستثمر الأمر الذي يعزى إلى حالة اليقظة من قبل منتسبو شرطة المحافظة والأجهزة الأمنية الأخرى .

استثمار المثنى تؤسس لأكبر منطقة صناعية للمواد الإنشائية والاسمنت في المنطقة

وتخطو خطوات متسارعة في هذا الاتجاه

اعداد/ حيدر فاضل العامري

تعتبر صناعة الاسمنت من أهم الصناعات الحديثة في عصرنا الحاضر, حيث تلعب دورًا هامًا في تقدم الدول ونهضتها العمرانية , و إن الحاجة إلى الإسمنت في تزايد مستمر نظرا للكثافة والنمو السكاني فهو يدخل في اغلب مرافق الحياة من بناء المساكن والمرافق والأبنية والمدن الجديدة سنة بعد أخرى ،والتحول الذي يشهده العراق من إعادة اعمار للبنى التحتية والفوقية ترافقها نمو اعداد السكان وارتفاع مستوى دخل الفرد مع ارتفاع معدلات البرامج العمرانية على مستوى البلاد كذلك تقادم ابنية المدن بنسب كبيرة والتي تجدد من قبل الحكومة او المواطنين الامر الذي يؤشر الى ازدياد الطلب على الاسمنت مستقبلا والذي يقدر من قبل المختصون بأكثر من 40 مليون طن سنويا يستورد العراق منها كميات كبيرة جداً تصل إلى أكثر من 10 مليون طن سنوياً من خارج البلاد ومن مناشئ غير رصينة بينما لا يشكل المنتج المحلي الا نسباً متفاوتة في الارتفاع والانخفاض تبعاً لظروف المعامل المحلية ، ومن هذا المنطلق عملت هيئة استثمار المثنى جاهدة لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم من إرساء القواعد لأربعة معامل اسمنت فيها ونجحت بالفعل بعد ان اصبح لدينا معملا قائما هو معمل اسمنت الدوح الاستثماري و نجاحا اكبر يحسب لها هو وضع حجر الأساس لثلاث معامل لشركات دولية رصينة هي شركة الجوف العراقية – السعودية وشركة خوي الإيرانية و الرافدين العراقية- الإماراتية .

بعد اكتمال منح الاجازات الاستثمارية

افتتاح رسمي لأكبر منطقة صناعية لإنتاج الأسمنت

بعد جهود حثيثة من قبل الهيئة والشركات الاستثمارية واكتمال عمليات منح الإجازات وتسليم الأراضي لها وضعت هيئة الاستثمار حجر الأساس لثلاثة معامل في حفل افتتاح كبير اقيم في المنطقة الصناعية ببادية السماوة و بكلفة تصل الى (600) مليون دولار أمريكي حضره معالي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي وأعضاء الحكومة المحلية ووسائل الإعلام وقال الاعرجي خلال حفل الافتتاح ان المثنى ستحقق ثلث انتاج العراق من مادة الاسمنت البالغة اربعون مليون طنا خلال السنوات الخمس المقبلة واصفا اياها بعاصمة الصناعات الانشائية ,مضيفاً اننا اليوم سعداء ونحن نؤسس لثلاثة مصانع اسمنت تبلغ طاقتها الانتاجية خمسة ملايين ونصف المليون طن اسمنت سنويا .

وقد صرح المعنيون بان هذه المشاريع لم تأت من فراغ وانما جاءت نتيجة لفتح المحافظة ابوابها امام الشركات الاستثمارية الراغبة

بالعمـل في المحافظـة الامـر الذي يسـهم في تنميـة الموارد الاقتصاديـة للمثنى التي تعاني قلة التخصيصات المالية من الموازنة الاتحاديـة لتنفيـذ المشـاريع الخدميـة والعمرانيـة و ان اهمية هذه المشـاريع في القضاء عـلى البطالة وتوفيرهـا لأكثر من خمسـة الاف فرصة عمل لأبنـاء المحافظة يأتـي ضمـن سـياق تلبيـة الحاجـات الاقتصادية للمواطن السـماوي والاسهام في رفع الحالة الاقتصادية للمحافظة

13%. من الحاجة الفعلية لإسمنت تؤمنها المثنى خلال السنوات الخمس المقبلة

ان مصنـع اسـمنت الجـوف هو مشروع اسـتثماري عراقي- سعودي مشترك تبلغ طاقته الانتاجية مليوني طن وبكلفة 230 مليـون دولار امريكـي يتـم تنفيذه خلال سنتين ونصف فيما تبلغ الطاقة الانتاجية لمعمـل اسـمنت المثنى الحديـث المنفذ من قبـل شركة آذر آبـاد كان خـوي الإيرانية مليوني طن سـنويا وبكلفـة 245 مليون دولار امريكي وسـيتم انجازه خلال ثلاث سنوات ايضا وسيتم تنفيذ معمل اسمنت الرافدين خلال ثلاث سـنوات بكلفة 170 مليون دولار امريكي وهو استثمار عراقي ـ إماراتي وتبلغ الطاقة الإنتاجية له مليون ونصف المليون طن سنوياً.

توفير أكثر من خمسة الاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة

توفـر معامـل الاسـمنت فـرص العمـل للأيـدي العاملـة بصـورة دائمـة ومؤقتة لأنهـا تعتمد بشـكل كبـير عـلى الطاقات البشريـة في جميع مراحل الصنع و الإنتاج والتسـويق وقد ادرجت دراسات الجدوى المعدة من قبل الشركات عن توفير الفرص للعاملـين من مهندسـين وفننـين وخبراء وعمـال مهرة وغير مهرة الى 1382 فرصة فمعمل اسـمنت خوي يوفـر 500 فرصة عمل والجـوف 585 فرصـة عمل و300 لمعمـل اسـمنت الرافديـن هـذه العمالـة المباشرة اما غير المباشرة فتدخل في تحريك الأعمال الأخرى كأعمال الإنشـاءات المدنية والميكانيكيـة بدأ من نقطـة الشروع والى اكتمال وتشغيل المعامل.

مدن سكنية متكاملة داخل المعامل

سـتقوم الـشركات ببنـاء مـدن صغيرة متكاملة بجانب المعامل لإسـكان الموظفين والفنيـين والعاملـين فيها وفقـا لمتطلبات البقاء قـرب هذه المعامل لأنهـا تعمل على مدار الساعة والذي سيضم مساكن ومركز طبي ومدرسـة ومركز ريـاضي وخدمات أخرى .

مزرعة الخيرات

اعداد / قسم العلاقات العامة

ربما يتفق الجميع على ان تطوير القطاع الزراعي في العراق وتهيئته لمواجهة المتغيرات الدولية المتسارعة يتطلب اقامة العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية سواء في مجال الانتاج والتصنيع والتسويق الزراعي والخدمات المساندة , خاصة في ظل المتغيرات الدولية الاقتصادية والتجارية التي تستوجب ضرورة وجود انظمة انتاجية وتصنيعية وتسويقية متطورة وقادرة على الاستجابة للمتغيرات والمنافسة في ظل العولمة وتحرير التجارة العالمية .

وفي هذا الصدد بدأت الحكومة العراقية بالتوجه نحو تشريع وتفعيل القوانين التي تدعم الاستثمار وما يوفره من مزايا مناسبة لخلق بيئة استثمارية مشجعة بالرغم من الظروف القاسية التي مرت بالبلد واثرت بشكل واضح على تدني مستوى البنى التحتية والخدمات المساندة في مختلف القطاعات الاقتصادية .

وللاستثمار في القطاع الزراعي اهمية الكبيرة التي تكمن في :

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي المقرونة بزيادة ارباح المستثمرين.
- الزيادة في معدلات التوظيف وفرص العمل .
- تأمين الغذاء وتوفير المواد الخام للصناعة .
- خفض العجز في الميزان التجاري والزراعي .
- استقرار المجتمعات الريفية وتقليل معدلات النزوح والهجرة الى مراكز المدن.
- ادخال التقنيات الحديثة في القطاع الزراعي مما يعزز التراكم الرأسمالي في الزراعة .

المثنى محط انظار المستثمرين في القطاع الزراعي :

توفر المقومات الاساسية لنجاح الاستثمار الزراعي في المثنى جعل منها محط انظار الباحثين عن فرص الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وهذا ما ظهر جليا في توافد العديد من الشركات ومفاتحتها لهيئة استثمار المثنى

بالحصول على الفرص المتاحة وتنفيذ مشاريع زراعية مختلفة سواء في انتاج المحاصيل الموسمية وانشاء مزارع لتربية الحيوانات وحقول الدواجن .

مزرعة الخيرات :

هي واحد من بين عدة مشاريع استثمارية في القطاع الزراعي يجري العمل بتنفيذها حاليا في المثنى من قبل شركة قوة الاعمار الهندسية على مساحة 150 الف دونم في بادية السماوة .

تفاصيل المشروع :

- المشروع يمتد على مساحة (375,000,000) م2 في بادية السماوة .
- زراعة المساحة كاملة بمحصول القمح .
- الاعتماد على الابار كوسيلة اساسية للسقاية والري حيث سيوفر المشروع 150 بئر ا للسقي .
- اعتماد المشروع على المولدات الكهربائية لتوفير الطاقة بشكل اساس .
- الاعتماد على العمالة المحلية من فنيين وإداريين بنسبة 75% .
- بناء 60 وحدة سكنية للفلاحين والعاملين في المشروع.
- يصبو القائمين على المشروع مستقبلا الى زراعة الشعير والذرة والقطن الاميركي وبناء مطحنة بطاقة كبيرة وبناء معمل لتعليب الفواكه والخضر ومعمل للقطن .

مشاريع الاسكان في المثنى

بعد ان كان الحديث في السابق عن الترويج الاستثماري لاستقطاب الشركات المحلية والاجنبية والدخول الى غمار المنافسة لتنفيذ مشاريع متنوعة في المثنى ومن ضمنها قطاع السكن لما يمتلكه هذا القطاع من اولوية قصوى في توجهات هيئة استثمار المثنى على وجه الخصوص وهيئات الاستثمار في العراق بوجه عام خاصة في ظل تنامي الطلب المستمر على الوحدات السكنية التي يقابلها علاقة طردية في زيادة نسبة السكان وتحسن مستوى الدخل بالنسبة للفرد العراقي خلال السنوات الاخيرة الماضية .

اصبح اليوم الحديث يأخذ منحى اخر بعد منح الهيئة لعدد من الاجازات الاستثمارية في قطاع الاسكان ومباشرة تلك الشركات بتنفيذ مشاريعها على ارض الواقع والتي وصل البعض منها الى نسب انجاز متقدمة وهو ما يعطي صورة مشرقة للمواطن في المحافظة الى جانب عدد من المشاريع السكنية الحكومية التي شارفت على الانتهاء .

تقرير /اعداد/ قسم العلاقات العامة

ومن بين المشاريع الاستثمارية التي باشرت العمل في قطاع الاسكان بمحافظة المثنى : مشروع لؤلؤة ساوة السكني : الذي تنفذه شركة رعد الخليج في الجانب الشمالي لمدينة السماوة بكلفة تصل الى (81) مليون دولار امريكي وعلى مساحة 146 دونم بطريقة البناء الافقي حيث يشمل المشروع بناء (710) وحدة سكنية مقسمة الى ثلاثة انواع هي :

1- النوع (A) عددها 38 وحده وتبلغ مساحتها 238م2.

2- النوع (B) عددها 47 وحدة وتبلغ مساحتها 209م2.

3- النوع (C) عددها 625 وحدة وتبلغ مساحتها 168م2.

كما يتضمن المشروع انشاء خدمات تجارية تشمل مركز تجاري وسوق موزع على مداخل المدينة ومكاتب تجارية وصالة رياضية ومدرسة ثانوية للإناث ومتوسطتين واحدة للذكور واخرى للإناث ومدرستين ابتدائيتين وكذلك روضة وحضانة . فضلا عن انشاء مركز للشرطة والدفاع المدني ومركز صحي وبريد وحدائق تتضمن ملاعب اطفال ومساحات خضراء , ويعتمد بناء المجمع على احدث المواصفات الفنية المعتمدة عالميا مع مراعاة الظروف المناخية للمنطقة . ومن المؤمل ان يتم انجاز المشروع خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ المباشرة .

مشروع مدينة السماوة الجديدة : الذي تنفذه شركة جاوديـر للمقـاولات العامة بكلفـة (60) مليون دولار امريكـي ويتكون المـشروع من (792) وحدة سـكنية بنمـوذج واحد من حيث المسـاحة مشـتركة بمواصفات البناء الموحد ومسـتوى تنفيذي ثابـت لجميع الوحدات موزعـة على 22 مجمـع , يحتوي كل مجمع على سـتة عمـارات مـن ثلاثـة طوابق, تحتـوي كل عمـارة على سـتة شـقق تبلغ مسـاحة الواحـدة منهـا (120م2) صـافي تقريبـا و يضم المشروع عدد مـن المباني العامة وهي روضة اطفال ومدرسـة ابتدائية وكذلك مدرسـتين متوسطة واحدة للإنـاث واخـرى للذكـور وكذلك مستوصف طبي مجهز وملعبين لكـرة القدم فضلا عـن مجموعة من الحدائق العامـة والمتنزهات الصغيرة .وقد وصل المشروع الى نسـب انجاز متقدمـة تجاوزت 35% حيـث تم بناء 25 وحدة سـكنية مهيأة الاعمال السـقف الاول وانشـاء الاساس لخمسـة عشر وحدة سـكنية ومن المقرر ان يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال سنتان من تاريخ المباشرة كما ان المشروع يشغل الان 120 عاملا وفنيا .

كما ان هناك العديد من المشـاريع الاستثمارية الاخرى ومن بينها مشروع الدوحة السـكني حيث يجري العمل ببنـاء 26 وحـدة سـكنية مهيأة الاعمال السـقف الاول وكذلك انشاء الاسـاس لأربعة عشر وحدة سكنية ضمن 600 وحدة سـكنية تنفذ بكلفة سبعون مليار دينار عراقي ويشـغل المشروع حاليا اكثر من 85 عاملا وفنيا .

بالإضافة الى مشروع كلالة السـكني الذي يشـمل بناء 427 وحـدة سـكنية حيث يجـري العمل حاليـا ببناء وحدتـين سـكنيتين مهيئتـين الاعمـال السـقف الاول والانتهاء من انشـاء اسـاس 20 وحدة سـكنية ويشغل المشروع اكثر 75 عاملا وفنيا . فضلا عن مجمع المحامد السكني في مدينة السماوة وعدد من المشاريع في الخضر والمجد ويأمل القائمون على هذه المشـاريع ان تسهم الى حد كبير في تقليص الحاجة الى الوحدات السـكنية التي تصل في المثنى الى اكثر من خمسـة وعـشرون الف وحدة سـكنية فضلا عن توفير فرص العمل للمئات مـن الايدي العاملة وتحريـك سـوق العمل في المحافظة .

مدير عام هيئة إستثمار المثنى في حوار مع مجلة الاستثمار

لم تمض سـنوات قليلة على عمر هيئة اسـتثمار المثنى حتى اسـتطاعت ان تؤسـس لعدد من المشـاريع الكبرى ، ووضعت هذه الهيئة الفتية بصماتها على واقع المحافظة من خلال المشاريع التي خطتها في خارطتها الاستثمارية حتى أصبحت واقعاً ملموساً يشار إليها بالبنان.
فمنذ ان بدأت خطواتها الأولى من عمرها حتى أكدت إنها صاحبة مشروع هادف من خلال ترتيبها لسلم أولويات المحافظة وحاجاتها صاحبة الصدارة فشرعت بعمل خارطة استثمارية يحدد مسار مستقبلها وطرحته للمستثمرين المحليين والاجانب حتى استطاعت ان تكرس في اذهان ورؤى المسـتثمرين ان للمثنى مناخا اسـتثماريا واعدا حتى حققت العديد من المشـاريع الكبرى في العديد من القطاعات الاستثمارية ، وللتعرف على المزيد من عمل وجهود هذه الهيئة كان لنا هذا القاء مع المدير العام للهيئة ورئيس مجلس الادارة المهندس عادل داخل الياسري .

***- ما هو ارتباط الهيئة بالهيئة الوطنية ؟**

- بموجب قانون هيئة الاستثمار المرقم 13 لسنة 2006 ترتبط هيئة الاستثمار فنياً بالهيئة الوطنية للاستثمار و إدارياً بالمحافظ على أساس ما يمتلكه من صلاحيات واسعة تمكنها من تسيير امورها وتخضع لرقابة مجلس المحافظة وهي ذات شخصية معنوية مستقلة فمثلاً موضع منح وسحب الاجازة الاستثمارية من اختصاصات الهيئة و ليس من حق اي جهة أخرى ، فالهيئة تسهل إجراءات منح الإجازة لكن في عملية سحب الإجازة توجد سلسلة إجراءات معقدة قبل السحب النهائي لها .

***- مالذي يميز هيئة استثمار المثنى عن بقية هيئات الاستثمار في المحافظات؟**

- المحافظات العراقية تختلف وتتمايز واحدة عن الأخرى بالمقومات والمناخات الاستثمارية فلكل واحدة سمات تستطيع ان تقوم عليها مثلا المثنى تختلف عن بقية المحافظات في عدة نقاط ومقومات ايجابية تحسب لها في حين لاتتوفر الفرص الموجودة في البصرة حيث تتوفر فيها موارد النفط و المنافذ الحدودية مع الكويت وإيران و الموانئ البحرية و ذي قار تمتلك موارد كبيرة من النفط و واسط لديها موارد نفطية ومنافذ حدودية و ميسان و النجف وكربلاء لديها السياحة الدينية ومع ان المثنى لا تمتلك اغلب تلك المقومات الا إنها تمكنت من جذب وتوطين الاستثمار فيها وأصبحت الأولى في مشاريع الاستثمار بشهادة معالي رئيس الهية الوطنية للاستثمار الهيئة حتى الان منحت 105 إجازة استثمارية منها بحدود 70 مشروع قائم وقيد التنفيذ لمشاريع إستراتيجية وكبيرة جدا .

***- إلى أين وصل مشروع المسح الجيولوجي ؟**

- صراحة نحن اعتبرنا بادية المثنى هي الوجهة الحقيقة للاستثمار في المحافظة فبادرنا الى التعاقد مع هيئة المسح الجيولوجي لجمع معلومات متكاملة ومفصلة عن البادية والآن بدأت المعلومات تظهر و تحققنا من وجود معادن حجر الكلس وأطيان الكائولين ومعدن الفلدسبار الذي يدخل في صناعة الزجاج المسطح و من بدائل الرخام التي تصلح إن تكون واجهات من حجر الدولمايت من معدن المغنسيوم الذي يدخل في تركيب نوع خاص من الطابوق الذي يستعمل في الأفران و كلوريد الصوديوم .

وفي مجال الاسمنت كان لدينا احتياطي في المحافظة يصلح لصناعة الاسمنت هي بحدود 450 مليون طن في منطقتي الفضوه والغضاري في بادية السماوة وعلى هذا الأساس منحنا رخص لإقامة ستة معامل اسمنت في هذه المنطقة بالإضافة الى المعملين السابقين معمل اسمنت المثنى ومعمل اسمنت السماوة لكن الدراسات الحالية أظهرت وجود كميات أخرى من حجر الكلس بين منطقتي المملحة و السلمان وناحية بصية يوجد منها فقط حول السلمان هناك ما يقدر بـ 300 مليون طن من حجر الكلس عالي النقاوة وهي واحدة من خمس مناطق ويمكن الاستفادة منه في صناعات اخرى غير الاسمنت وعلى هذا الاساس من الممكن ان تصبح المثنى الرقم الاول في صناعة الاسمنت ويمكن ان تصل كميات احتياطي المواد الخام لهذه الصناعة بحدود المليار طن . كذلك توفر بدائل الرخام بشكل كبير جداً كما اشارت الدراسة الى وجود 750 الف متر مكعب من المواد التي تصلح لصناعة الرخام ان يكون كبدائل للصناعة ويطرح للاسواق كحجر التحكيم ولسكك القطار والفلدسبار والكائولين الان اكملنا مرحلتين ونستكمل حاليا المرحلة الثالثة للكشف عن مجموعة من المعادن الاخرى .

***- من يمتلك صلاحيات منح الرخص الاستثمارية هل هي الحكومة المحلية ام هيئة الاستثمار هي من تعنى بهذا الامر؟**

- الهيئة هي من يعنى بمنح الرخص الاستثمارية ويتم منحها بموجب القانون حيث يقدم المستثمر طلب الموافقة الحصول على الرخصة والكفاءة المالية للشركة ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومخطط زمني للمشروع ومن ثم تستكمل الهيئة موافقات الدوائر القطاعية مثلا اذا كان المشروع في مجال الصحة نحتاج الى موافقة وزارة الصحة واذا كان في قطاع التعليم نحتاج ايضا الى موافقة وزارة التعليم وهكذا وتخضع هذه الاجراءات الى رقابة الحكومة المحلية .

***- هل واجهتم معوقات مع الدوائر القطاعية في عملية منح التراخيص الاستثمارية ؟**

- بالتأكيد ان كل مشروع جديد يواجه صعوبات وقد واجهنا عدة صعوبات في البداية لكن تبقى المثابرة والمتابعة كي نعمل على بقاء هيئة استثمار المثنى في صدارة الهيئات في العراق فنحن نتابع عملنا بشكل مكثف ومستمر وبمساعدة الحكومة المحلية في المثنى استطعنا ان نتخطى الكثير من الروتين والرتابة بما يخدم العملية الاستثمارية ففي بعض الأحيان

نستحصل موافقات شفوية لهذا المشروع أو ذاك ونتابعها بالموافقات الأصولية بعد تأسيس المشروع ، والمشكلة التي تواجه الاستثمار عموماً هي مسالة تخصيص الأراضي فبعض و نحن في المثنى قطعنا شوطاً كبيراً واستطعنا أن نخصص عشرات الأراضي لمشاريع إستراتيجية كبيرة في مجال الاسمنت والزراعة ومدن الألعاب والفنادق .

وللتفصيل أكثر عملت هيئة الاستثمار وبالتعاون مع الدوائر المعنية على تحديد الأراضي المهيأة ان تكون فرص استثمارية في المحافظة واستحصلنا موافقات وزارة البلديات والأشغال وأصبحت هذه الأراضي جاهزة حيث لا يمكن منح الإجازة الاستثمارية دون ان تخصص الأرض.

***- ما هي نظرتكم نحو الاستثمار ؟ وما حجم توقعاتكم نحو نجاح الاستثمار في العراق ؟**

- لقد أصبح الاستثمار والاقتصاد لغة العالم والاقتصاد اليوم يمثل ويرفد الاستقلال السياسي واصبح الدول تتسابق لجلب الاستثمارات إلى أراضيها لتعزيز اقتصادها حيث عمل الاستثمار كداعم فاعل في هذا المجال ونهضت عدد من الدول النامية وأصبحت صناعية وذات اقتصاد قوي ، واليوم دخل العراق هذا المعترك وهو يعرض الفرص المتاحة لديه وينافس على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تهيئة الأجواء والمناخات الجاذبة ولازلنا حديثي عهد في هذا المجال الواسع ، ونجاح الاستثمار يخضع لعدد من العوامل في مقدمتها الجانب الأمني يليها الثقافة الاستثمارية والقانون الداعم الجاذب والوضع السياسي للبلد ومحيطه الاقليمي كل هذه العوامل تؤثر وتتأثر لتظهر بيئة جاذبة او طاردة بعض الاحيان .

***- هل تعتبر قانون الاستثمار رقم 13لسنة 2006 متكامل بحيث يمثل عامل محرك للاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي ؟**

- القانون هو منظومة متكاملة في جميع النواحي فالدولة تضع الضمانات لتامين حقوقها وحقوق المواطن المستفيد من الاستثمار كذلك أموال المستثمر ومشروعه ، والعراق اليوم يخطو بشكل متسارع في تأسيس مشاريع كبرى برؤوس أموال أجنبية في المثنى او في عدد من المحافظات لا سيما بغداد وهذا عامل مساعد يعطي الثقة للمستثمرين الأجانب للقدوم الى العراق لانه يرسل رسائل ايجابية .

ويعتبر قانون الاستثمار العراقي النافذ المعدل من بين أفضل القوانين في العالم ولكن تكمن المشكلة في التطبيق والتعامل به بين الدوائر ذات العلاقة والهيئات وبين تلك الجهات والمستثمرين ، فالقانون صدر اول مرة وتم تعديله بالتنسيق مع الهيئة الوطنية تضمن العديد من الامتيازات للمستثمرين وستعمل الهيئة الوطنية بالتنسيق مع الحكومة المركزية وبالتالي مجلس النواب إلى اجراء التعديل الثاني الذي يكفل أموال المستثمرين ومشاريعهم واكرر القول بان القانون جيد لكن يخضع لاجتهادات العقليات القديمة وهذه هي العقبة من جهة وبيروقراطية التعامل من بعض الدوائر ، على سبيل المثال حينما يحتاج اي مشروع إلى موافقات لا تتم بصورة سريعة بل تعمد الجهات القطاعية الى استحصال موافقات وزارتها او في حال تغيير مخططات مشروع إسكان استثماري من عمودي الى أفقي تحتاج الى موافقة هيئة الإسكان في بغداد وتعلمون أن الإجابات ليست بالسرعة المطلوبة وأمثلة هذه العقبات كثير وهذا كله يؤثر على سير العملية الاستثمارية في التنفيذ والانجاز .

***- مدينة العاب السماوة وفندق قصر الغدير هل تعتبر بداياتكم لتأسيس المشاريع في الثنى؟**

- افتقرت المثنى الى مشاريع ترفيهية بمستوى الطموح او مكان لاستضافة واقامة الوافدين اليها وكانت العائلة السماوية او شبابها يذهبون الى المحافظات المجاورة بحثاً عن تمضية اوقات العطل مع عوائلهم فسارعنا الى توفير مرفق ترفيهي داخل المحافظة ومكان قريب لأبناء المدينة فكان اختيارنا لموقع مدينة العاب السماوة وهو خطوة أولى نحو تأسيس أماكن ترفيهية أخرى ، كذلك فان فندق قصر الغدير كان حاجة ملحة للمحافظة لأنها تفتقر الى مكان يرقى لاستقبال واقامة ضيوفها فكان علينا لزاما ان نخطو هذه الخطوة الكبيرة واليوم اصبح فندق قصر الغدير احد المعالم الحديثة في المحافظة يقدم الخدمات الفندقية الحديثة بعدما كان موقعاً يشوه المنظر العام للمدينة .

***- ما هي المشاريع الاستثمارية في مجال صناعة الاسمنت المنفذة وقيد الانجاز في المثنى ؟**

- يعد الاسمنت من اهم الصناعات من حيث تنامي الحاجة اليه يوما بعد آخر كذلك له التأثير المباشر على تحريك اقتصاد المحافظة حيث ستعد المحافظة منتجة للاسمنت وتزخر بادية المثنى بمواد أولية هائلة تدخل بشكل أساسي في صناعته إضافة إلى عدد من الصناعات الأخرى ، وقد انطلقنا من اليوم الأول من تأسيس الهيئة على إرساء قواعد لبناء معامل اسمنت في تلك المنطقة اعتمادا على هذه المزايا وفعلاً استطعنا رسم خارطة طريق لهذا القطاع واليوم نحن نتكلم علن عدد من المعامل ففي نهاية العام الماضي باشر معمل اسمنت الدوح بإنتاج مادة الاسمنت وأصبح منتجاً منافساً في السوق وكذلك أرسينا القواعد لثلاثة معامل لشركات اماراتية وسعودية وايرانية ومنها ما باشر في الأعمال المدنية ، ونحن نتوقع ان تصل إلى ست شركات تباشر في انشاء معاملها هناك ولتكون لدى المثنى اكبر منطقة صناعية في المنطقة .

***- ما هي**

المشـاريع الأخرى للهيئة التي قمتم بمنح إجازات استثمارية لها ؟

– منذ بداية التأسيس ونحن نطمح الى تنويع المجالات الاسـتثمارية في المحافظـة ولم نقتصر عـلى قطاع دون آخـر حيث عملنـا بخطـوط متوازية لان حاجـة المثنى كبـيرة فالقطاعـات الزراعية والإسـكان والصناعة وما الى ذلـك كثـير ففـي المجـال الزراعي كان لنـا عدد من المشـاريع العملاقة حيث لدينا إجازة ممنوحة الى شركة قـوة الإعمار الهندسـية التـي باشرت بتنفيـذ مشروع زراعي كبير يصل الى 150 الف دونم لزراعة المحاصيل السـتراتيجية بكلفة 70 مليون دولار امريكي يلاحظ ان الخطة الزراعيـة في محافظة المثنى بأقضيتها ونواحيها تقدر بـ 100 الف دونم ، ومشروع نور الولاية المتكامل لإنتـاج فروج اللحـم وعلف الدواجـن ومفاقس الافراخ والدجاج البياض.

***– مـا هي اخـر المسـتجدات في مـشروع الغدير السكني وما هي المدة المقررة لتنفيذه بعد انسحاب المستثمر ودخول مستثمر اخر؟**

– المـدة المقررة هي 36 شـهر من تاريـخ توقيع العقد علمـا ان مجمع الغدير قد تـم تحويله من بناء افقي الى عمودي وعلى هذا الأسـاس فقـد حدث بعض التوقف في مراحل الانجاز لحين اكتمال موافقات التغيير .

مجمع الغدير السـكني من المشـاريع التي نفتخر بها و كانـت المخططات بالبناء العمـودي وبالفعل باشر في ذلـك لاكثر من ثمان عمارات وعند قيامنا مع المسـتثمر باستطلاع آراء ابناء المحافظة حول نوع البناء فوجدناهم يفضلون البناء الافقي البيوت على الشـقق لذلك أجرينا التغيير من العمـودي إلى الأفقي في كل المحافظة اضافة الى ان المـشروع توقـف بسـبب انسـحاب المسـتثمر و دخول المسـتثمر البديل آخر مع شركة القبرصيـة و تمـت اضافـة ارض أخرى بحدود 80 دونم وباشرت بعملهم وأصبـح العمل ليلا ونهارا و إنشـاء لله خلال 60 يوم من الآن سوف تكتمل نماذج البيوت (A,B,C) وسيكون أمـام المواطنـين الرغبين بالـشراء مجال اختيـار البيت المناسـب لـه ونتوقع ان تكون منطقـة الغدير من ارقى احياء المحافظة على الاطلاق.

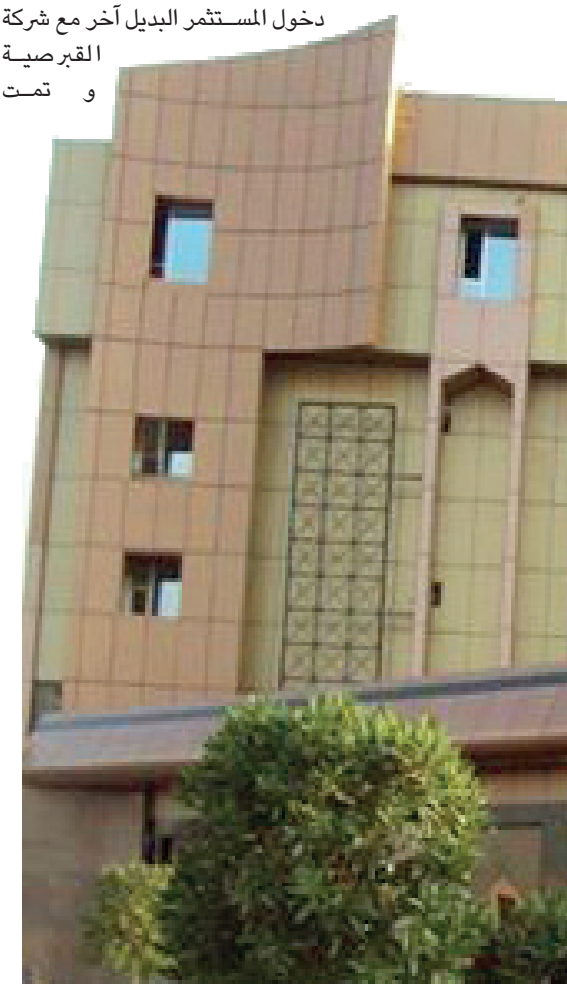

***– من هي الجهة المسؤولة عن اعطاء الموافقات للتصاميم المقدمة لكم من قبل المستثمرين ؟**

التصاميـم تقدم للهيئـة وتدرس من قبل قسـم الفني والاقتصادي والتخطيـط العمراني والمعماريين ومن ثم مراكز استشارية هندسـية والهيئة العامة للسكان قبل ان تصادق .

***– ماهي المشـاريع التي تعتبر مشـاريع ناهضة وكبيرة في هيئة الاستثمار ؟**

منحـت هيئـة الاسـتثمار عـدد جيـد مـن الإجـازات الاسـتثمارية التي تؤسـس لمشـاريع كبرى ففي مجال الزراعة منحت إجازة اسـتثمارية قبل 3 أشـهر لشركة الخـيرات على مسـاحة 150 الف دونـم و باشرت هذه الشركة أعمالها قبل شـهرين بمـكان قريب من قضاء السـلمان ، ولدينا أيضـا في هنالك مشروع نـور الولاية لإنتاج الدجاج وبيض الدجاج الآن المشروع على مستوى العراق والآن المعمل ينتـج هذا في مجال الزراعة ونتوقع ان يصـل إنتاج الزراعـة إلى 500 الف دونم مما يجعلنا نصل إلى أول ثلاث محافظات إنشاء الله وتفتخر الهيئة ، كذلـك بمعامـل الاسـمنت انجـز احدهـا وثلاثة قيد الانجاز واجـازات اخرى لم تشرع الـشركات حتى الان ولم نقتصر على قطاع الاسكان يشهد تنامياً في مشاريعه فهنـاك في مدخل المدينـة مشروع سـكني تنفذه شركة قبرصيـة بريطانيا لبناء 800 وحدة سـكنية في منطقة حي الرسـالة والعمل قائم 24 ساعة وبأعلى المواصفات لمشروعي الغدير ولؤلؤة سـاوه مـشروع متكامل حديث وفـق الطـرق المعماريـة الحديثة و في جنوب السـماوة تنفيـذ 1000 وحـدة سـكنية مـن قبل شركة الوسـام وشركـة كومة على طريق الخضر السـياحي و في الجزء الشـمالي مـن المدينة على طريـق المهدي هنالـك أربعة مشـاريع سـكنية هي مشروع بركات الزيادي والشركة القطريـة وصلت إلى مراحـل متقدمة تجاوز 40 % من إنشـاء 400 وحدة سـكنية والان العمـل قائم ومشروع شركـة جاوديـر وابـن يقطين وصـل الى نفس النسـبة ومشروع المحامد الكويتية لازالت بالبنى التحتية وشركة كلالة شركة تركيـة باشرت بأعمال المجمع ويوجد لدينا شركة في المجد لبناء 120 وحدة سـكنية وشركة الصرح الزايـد في قضاء الخضر لبناء مجمع سـكني يضم 800 وحدة سـكنية ، وهنالك مشـاريع تباعا سـوف تصادق المخططـات إضافة الى مشروع في ناحية الهلال واخر في قضاء الخضر وإن شـاء الله سـيكون مجمع سـكني في ناحية النجمي.

***– ما هي الامتيازات التي منحها قانون الاستثمار للمستثمرين ؟**

قانـون الاسـتثمار النافـذ المعـدل قد وفـر العديد من الامتيازات للمسـتثمرين المحليين والاجانب ونظم جميع الامور من قبيل ادخال الايدي العاملة الاجنبية وتشـغيل العمالـة المحليـة وفق ضوابـط ومعايير بالتنسـيق مع جهـات حكومية اخـرى مثـل وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية ، كذلك حماية مشـاريع الاستثمار من اموال ومواقع وما الى ذلك .

***– ما هو عدد المشاريع التي هي في قيد التنفيذ ؟**

لدى هيئة استثمار المثنى اكثر من خمسين مشروع على ارض الواقع والى نهاية هذه السنة تصل الى 70 مشروع وهـذا الرقم يعـد قياسـيا مقارنـة بهيئات الاسـتثمار الاخرى وبشـهادة معالي رئيس الهيئة الدكتور سـامي رؤوف الاعرجـي عندمـا زار الهيئة خـلال حفل وضع حجـر الاسـاس لمعامل الاسـمنت الثـلاث واطلاعه على المشاريع الاستثمارية الاخرى .

خصوصا المشـاريع المنجـزة عـلى ارض الواقع والتي أصبحـت تزيـن مدينة السـماوة مثل المـولات التجارية ومدينة الألعاب وفندق قصر الغدير إضافة الى مشـاريع السـكن والزراعـة ولدينا تنسـيق مشـترك مـع العتبة الحسينية المقدسة لإنشـاء مستشفى تخصصي ومجمع سكني.

يضاف الى ذلك وجـود العاملين الاجانب والعرب حيث يتواجـد الان في المثنـى عمال من دول الامـارات العربية المتحـدة والكويـت والسـعودية وايران وتركيـا ولبنان وبريطانيين وقبارصة والهيئـة اصبحت عنوان بارز في خارطة العراق الاقتصادية رغم انها قليلة الدخل ولكننا نطمح ان تتحول في الخمس سـنوات المقبلة الى محافظة مختلفة تماما .

***– هل يوجد غرامـات تاخيرية يفرضها القانون على المسـتثمرين في حـال نكولهـم او تاخرهم عن فترة الانجاز المحددة ؟**

– في الحقيقـة القانـون لـم يفـرض غرامـات عـلى المسـتثمرين لكن الهيئة تمتلك زمام المبادرة حيث تقوم بانـذار الشركات المتلكئـة ومن بعد ذلك تقوم بسـحب الاجازة الاستثمارية .

***– كلمة اخيرة**

– اقول ان هيئة استثمار المثنى منفتحة على الجميع بما يخـدم المحافظة وابنائها وسـنعمل جاهدين على جذب الاستثمار المحلي والاجنبي الامر الذي يوفر فرص العمل لابناء المحافظة وتغيير الواقع الاقتصادي للمحافظة.

تأملات في قضايا (النمو)و(التنمية)
(التنمية : مشروع نهضة امةً)

Prospective for a province changing

الاستشاري / محمود هادي

فرضية / منظور تنموي .

لا توجد منطقة جغرافية خالية من الفرص بعد ان حولت التقنية الصحراء الى مدن صناعية مؤهلة ومحطات ومخازن تجارية ومعابر حدودية وواحات زراعية ومراعي منتجة ومنتجعات طبيعية .... ومستوطنات مجتمعية .

تمهيد / النمو والتنمية .... هل هما مصطلح واحد ... يصب في الاطار المرجعي ذاته ... ام انهما مفهومان متباينان ، على الرغم من ارتباط احدهما بالأخر ؟

من الوهلة الاولى يبدو وجود تشابه وتماهي بين مفهومي النمو والتنمية ، على الرغم من عمق الاختلاف في المغزى والغايات فبينما يمثل مصطلح (النمو) متغيرا في المؤشرات الاحصائية وتعبيرا عن الزيادة التصاعدية في (كمية) السلع والخدمات والناتج المحلي الاجمالي (GDP) وانعكاسه على نصيب الفرد ، فان مصطلح (التنمية) يستهدف احداث نقلة (نوعية) في الحياة الاجتماعية والعمرانية والثقافية والخبرات والمهارات وانتقال البلد من حالة الى حالة اكثر تقدما في مستوى المعيشة والفرص والخيارات والخدمات . وكشيء طبيعي ان يتلاءم كل ذلك مع تطوير الهياكل والانتاجية الصناعية والزراعية والتجارية والمرتكزات اللوجستية المساندة وتحريك عناصر (الطلب الفعال) في السوق .

مقاربة موضوعية / الانتفاع الرشيد من الموارد .

التنمية عملية اوسع تعقيدا وتشعبا من مفهوم النمو ، لأنها تشترط وجود استراتيجية وآليات واقعية ، تفتح الطريق امام برامج التخلص من الاختلالات الاقتصادية وما يفرزه التخلف من تشوهات (بطالة وفقر وبؤس وامية ....) .... اضافة الى عدم الاكتفاء بتحقيق نسب ومؤشرات نمو ايجابية . فمن اشتراطات التنمية الحقيقية ادارة كفوءة للموارد والعوامل والمقومات المادية والبشرية برؤية وفهما دقيقين للعلاقة العضوية بين زيادة الايرادات المالية (تحسن النمو) ، وضرورة توجيه بوصلة هذه الايرادات على قنوات تنموية واستثمارات مدرة للدخل ووظائف منتجة ، وضبط ايقاع وتائر الانفاق في تنويع وتنشيط المخرجات القطاعية ، بوجود دولة مؤسسات وسيادة القانون وعدالة توجيه هذا الملف . وحيث ان النمو ذا طبيعة تراكمية ، و (التنمية) عملية مركبة ومتداخلة وطويلة الامد ، فلا بد من اكتشاف موارد وخيارات كبيرة تخدم التنوع والنمو والرفاهية لتصب في مصلحة المتغيرات الاجتماعية الايجابية . كل ذلك يستحيل تحقيقه بدون تكريس العدالة في توزيع الثروات والفرص ، والديمقراطية بتكثيف مساهمة (الامة) في رسم مستقبلها مع مؤسسات كفوءة تحسن استخدام الموارد ورفع الاداء والانتاجية وجودة التعامل مع المكونات المعرفية والتقنية والنظم الادارية الحديثة . بمعنى : توظيف المخرجات (الكمية) للنمو في بلوغ مخرجات واهداف تنموية (نوعية) . فأحيانا يحصل نمو ايجابي (كالزيادة في الايرادات النفطية مثلا) ، دونما حصول تنمية ملموسة في الخدمات ومستلزمات التطور الانتاجي والعمراني والحياتي والخدمات البلدية والبيئية . (نمو بدون تنمية حقيقية) (Growth without development)

ان تراكم الايرادات دون احراز تقدم في بناء قواعد تنمية جدية ، يبقي حالة التخلف ويكرس الموازنات التشغيلية (الاستهلاكية) على حساب الانفاق الاستثماري .... ما ينجم عنه اطالة زمن استنزاف الموارد وضياع الفرص

والزمن والجهود .... لكـون التنمية متلازمة بين الرؤية المسـتنيرة والاسـتراتيجية الفعالـة التـي تأخـذ بأحـد الخيارين :-

- استراتيجية النمو المتوازن

– اعطاء كل القطاعات والانشطة دفعة متوازنة للتغلب عـلى الخلل البنيوي(الهيـكلي) وتحقيق نتائج منتظمة ومتساوية في كل الفعاليات .

- استراتيجية النمو غير المتوازن – التركيز على تطوير قطاع رئيسي (محوري) يلبي الطلب الفعال واسـتثمار نتائجـه بتحريـك بقية القطاعـات وسـحب ارتباطاته الامامية والخلفية .

من الانتقادات الموجهة للخيار الاول ما يتطلبه من اموال ضخمـة وضبطا عاليا للمسـارات ، بينما يعاني الخيار الثانـي من صعوبـة اختيار الاولويات . وحسـب تقدير العديد من الخبراء العراقيين ، يعتبر الخيار الاول الاكثر ملائمة للبلد وينسـجم مع حالة الدولـة الريعية ، طالما تبقى الدولة هي القوة المسـيطرة عـلى الموارد الطبيعية والمالكة للإيرادات والممسـكة بمسـارات الانفاق ، لحين الانتقال التدريجي الى مسـتوى من التعـاون والشراكة بـين (الدولة واليات السـوق) ، لصعوبة احداث تنمية ذات بعد واحد في المرحلة الراهنة في بلد مدمر يحتاج الى كل الجهود والانفاق الرشيد

التنميـة حسـب برنامج الامـم المتحـدة الانمائي تعني فتح خيارات عديدة امام الناس ، وتوسـيع افاق ونوعية الفرص المدرة للدخل والثروة وعدم التركيز على نشـاط محـدد والتقليل مـن اهمية الاهداف الاخـرى ، فالتنمية مسـارات متداخلة ومتفاعلة بمجموعها تحيل المتغيرات الاقتصاديـة والاجتماعية الى اهـداف ... بالانتقال من (قـوة الموارد) الى (قـوة الاقتدار) الايجابي . وتنوع اداء الايـرادات وتعظيم قيمتها المضافة ومنافعها الاجتماعية . فالنقـود (راس المـال) بحد ذاتهـا لا تتحول الى قدرة ، بدون اسـتثمار منتج يحولها الى ثروة مجدية وعمران وسـوق حيوية قادرة على المنافسـة والاستدامة ، وادارة (اقتصـاد التنمية) بأداء عقلاني واسـتثماري مجدي . بغيـاب ذلك يصبـح الحديث عـن (التنميـة) مجرد تنظـير ورؤيـة مجـردة (واحـلام يقظة) واسـتنزاف نتائـج (النمو) . لتقريب العلاقـة بين (النمو والتنمية) يقارن المفهومان بجسـد الانسـان (النمـو – التغيير الحاصل في الجسـد والتنمية هي النضوج في القدرات) ، فمرحلـة الزيـادة في (الطـول والوزن) تشـبه (النمـو) / الزيادة الحاصلـة في نصيب الفرد من النتاج المحـلي الاجمالي ، في حين تعنـي (التنمية) كل التطورات المصاحبـة للنضـوج في القـدرات العقلية والمعرفيـة والوظيفية (بمعنى تحويل التطور في النمو الى مؤهلات مجديـة ومنتجة) ..... قدرات وقـوة . بمعنى : النمو – زيادة في الكمية او القيمـة ، بينما التنمية – تغير نوعي واعادة هيكلـة القاعدة الاقتصاديـة والاجتماعية وحين استخدام الموارد .

مـازق التنميـة في العراق / ايـرادات ضخمـة وتنمية بائسة .

الاقتصـاد الوطنـي ليس لـه مذهب منهجـي و يعاني من هيمنة المـورد الريعي الاحادي وضعف مسـاهمات القطاعـات الانتاجيـة في النتـاج المحـلي الاجمـالي فقد تدنت مسـاهمة الصناعـة الى 1,5% والزراعة الى 5 % والضرائب الى 2% فيما تغطي العوائد النفطية اكثر من 90 % من الموازنات الاتحادية السـنوية . اقتصاد يمتلك مـؤشرات نمو متقدمـة مع تنمية متواضعـة . فالقطاع الزراعي لا يغطي سـوى 10 % من احتياجات السكان في بلد يسـتورد 90 % من احتياجاته الاستهلاكية بفعل الاسـتيرادات المفتوحـة والطاقات الانتاجيـة الصناعية

شبه العاطلة (والاصح معطلة) وضعف الحماية وعدم المقدرة على المنافسة وانتشار ظاهرة تبييض وتهريب الاموال . لقد ارفعت استيرادات العراق من 9 مليار دولار عام 2004 الى 65 مليار عام 2011 والمتوقع ان تتجاوز 70 مليار عام 2012 حسب ارقام منظمة التجارة الدولية .

اقتصاد شديد الاحادية ، تشكل الايرادات النفطية مركز الثقل في الانفاق وتغطية الموازنات العامة يضع الحكومة والامة امام تحديات جدية وضرورة اعتماد خارطة طريق تنموية حكيمة (تشريعات واليات تنفيذية فعالة) : -

- الاهتمام المستمر بالبنية التحتية (الاقتصادية - الاجتماعية) والمرتكزات الساندة باعتبارها بوابة الانطلاق (انفاق حكومي 100 %) .... وتبني استراتيجية ذات بعد اقتصادي – انتاجي .

- تعبئة الموارد في بناء قاعدة اقتصادية ذات عطاء مستدام وقيمة مضافة عالية ومنافع عامة مثمرة .

- تطوير المجتمع القائم على المعرفة ليكون شريكا ومساهما في التنمية .... فالمستقبل مع المعرفة والتقنية ، فالمعرفة مورد غير ناضب (Infinite resource) .

- تعزيز الخيار في دولة المؤسسات والعدالة والديمقراطية وسيادة القانون .

- تطوير مفردات برامج تنمية الاقاليم بأهداف استراتيجية متلازمة (التنمية بالأهداف) بدلا عن اسلوب ادراج مجموعة بنود واحتياجات الدوائر بشكل منفصل عن بعضها (الانتقال من موازنة بنود الى موازنة برامج) .

- تشكيل هوية واضحة المعالم للاقتصاد العراقي ، يتلاءم فيها القطاع العام والنشاط الخاص والانفتاح على الاستثمارات والتجارة العالمية .... (الشراكة بين الدولة والسوق) في دولة عادلة ومؤسسات شفافة ، للتغلب على ضعف القدرات الانتاجية والتفاوت في مستويات المحرومية وتقادم المرتكزات التحتية (طرق الموصلات والطاقة والوقود والمياه والموانئ واللوجستيات التجارية والمعرفية والمصرفية) . مقياس مستقبل التنمية يكمن في ميزان تطوير انتاج الطاقة (كهرباء ومشتقات نفطية) .... بوابة تنويع قاعدة الموارد وتحريك المفاصل الانتاجية والاستثمار الحقيقي .

حقيقة ان في راس المال قوة كامنة ، تتحول الى قوة محركة ودافعة ، بشرط ابعاد الاقتصاد عن محاور الصراع السياسي والخضوع للمحاصصة ، ووجود ارادة وطنية في تغليب خيار التنمية ، في مرحلة لا يمكن فيها الاستغناء او الغاء دور الدولة في توجيه التنمية ، طالما يبقى انتاج الثروة يعتمد على مورد واحد ويتمركز في مناطق جغرافية محددة ووجود مناطق اخرى تعاني من المحرومية وذات دور نسبي في الناتج المحلي الاجمالي . اضافة الى ان التخلف عن التخصيص الضعيف للموارد .

تشابه البدايات واختلاف المعالجات /

كثير من البلدان مرت بظروف استثنائية تشبه ظروف العراق الراهنة (اليابان ، المانيا ، كوريا الجنوبية) لكنها بفعل الارادة الوطنية والمقومات الذاتية تمكنت من النهوض والانبعاث ومواصلة التقدم والاقتدار ..... تجارب ينظر لها بتقدير عال وتحظى بالاحترام ، من المنفعة استخلاص المفيد من التجارب وبما يتلاءم مع ظروف العراق .

جدلية التنمية في محافظة المثنى / البحث عن هوية اقتصادية تنافسية .

ابتداءا تتطلب التنمية في المحافظة انضاج رؤية بعيدة المدى تخدم اهدافا تنموية وتوظيفا للإنفاق الاستثماري بحكمة وتحفيزا باتجاه استقطاب الاستثمار الوطني والاجنبي في انشطة تخدم المنطقة وذات قيمة مضافة عالية في اطار استراتيجية مدروسة :-

- الاعتراف بان التنمية مشروع نهضة امة ، وخيارا يلتف حوله اجماع المؤسسات الحكومية والمجتمع والراي العام ، وليس مجرد مشروع حكومي ، يعتمد على التخصيصات الاستثمارية في (موازنات تنمية الاقاليم) بقدر ما يتطلب وضع المقومات والمزايا المكانية والمقدرة في جذب الاستثمارات ، موضع التطبيق . تلك مسؤولية مشتركة لأجيال متعاقبة في تعميق الرؤية ورفع كفاءة الاداء .

- الميزانية الاستثمارية / ميزانية تنمية ومشاريع .... تكمن اهمية الميزانية باعتبارها اداة انمائية واقتصادية لتحقيق اهداف اجتماعية . الميزانية – تعكس فلسفة الحكومة والادارة المحلية في ضبط ايقاعات الانفاق والانتفاع الرشيد وتوجيه الاستخدام في مشاريع ذات منفعة وتوجهات عمرانية نوعية (Quality Targets) برؤية مترابطة لمختلف المستويات الادارية وضرورة الابتعاد عن الطرق التقليدية في تبويب حاجة الدوائر والتخصيصات وتحويلها الى (موازنة اهداف / ميزانية برامج) بهدف تقليل الفوارق الحضرية والعمرانية والخدمية بين مراكز المدن والاطراف والضواحي ... مع اهمية الاهتمام بالمناطق الخضراء والمرافق الاجتماعية والترفيهية ووجود (استراتيجية فرعية) للتخلص من المدارس الطينية وبؤس الحياة في الارياف ... وتأهيل البنية التحتية السياحية (التاريخية والطبيعية) لتحريك هذا النشاط في الموارد والفرص .

- استثمار مزايا الافضلية النسبية للموقع الجغرافي والمساحة الكبيرة ، اقتصاديا ، وتحويلها الى (مجال حيوي) وعقدة مواصلات محورية ، وخدمات لوجستية للتجارة والخزن والنقل والمعارض والوكالات والتوزيع .

- استهداف تحويل (الخارطة السياسية) للمحافظة الى (خارطة جيو اقتصادية) للاستثمار والمواقع الانتاجية .... بتوطين انشطة نوعية في البادية التي تشكل 90 % من مساحة المحافظة ..... باعتبارها (العمق الاقتصادي) المنتج في الاستخراج والصناعة التحويلية والزراعة والمراعي والتجارة والسياحية .

- تكريس رؤية ابداعية بمعايير هندسية قياسية في المشاريع العمرانية والتخطيط الحضري ورفع الكفاءة والافادة الوظيفية والمكانية من المشاريع والامتدادات المستقبلية للمدن والحواضر السكانية والعدالة في الخدمات البلدية.

- السعي لإدخال امتيازات استثنائية على التشريعات النافذة وقانون الاستثمار تخدم التطور والتنمية بما يتلاءم وعمق المحرومية والفقر في المنطقة . وبذل جهود مع وزارة التخطيط لتخصيص وتأهيل (منطقة صناعية) في المحافظة من المناطق الصناعية السبعة المزمع اقامتها في عموم العراق بهدف تنويع الاستثمارات النوعية المتوسطة والصغيرة واضافة ميزة نوعية الى المزايا التنافسية للمحافظة .

البحث عن خارطة طريق تنموية ، الاكثر ملائمة لظروف وموارد المحافظة والاهمية النسبية للموقع الجغرافي تتطلب موارد متنوعة (طبيعية ومالية وبشرية ومعرفية وتقنية) مع تخصيص جيد في الانفاق ومؤسسات داعمة :

- الاقرار بعدم وجود (موديل) تنموي قياسي جاهز للتطبيق ... فالتنمية تعالج بأساليب مختلفة تراعي الاعتماد على الذات . علما ان الاعتماد على الذات في المشروع التنموي ، لا يعني الانغلاق الداخلي ولا التضحية بالخصوصية بعيدا عن الاستلهام الايجابي من التجارب النافعة ... بالتفاعل المثمر .

هذه المقدمة مفتوحة على المساهمة باتجاه تطويرها وتفعيل اليات تطبيقها وصولا الى التكامل وتوفير مقومات نجاحها بارادة منهجية ، لان التنمية المكانية من بين ابرز الامور حاجة الى التصدي بعمق والتأمل والقلق المعرفي واحترام الراي المهني في التوظيف الايجابي للموارد يراعي متطلبات التنمية والاعمار والتطوير والتأهيل .... هذه القضايا ليست مواضيع انشائية وطروحات للجدال ... انها تصميم وعمل ميداني كما تقتضي التنمية الحقيقية .

واخيرا ، مستقبل التنمية يكمن في توجيه الانفاق والاستثمارات نحو اهداف مجدية وذات منافع ومردودات اجتماعية ، فالمحافظة تمتلك من المقومات الجيدة (العمق الجغرافي) و (المجال الحيوي الاقتصادي) و (الخامات الطبيعية) اضافة الى المؤهلات البشرية .... كلها مزايا افضلية و عوامل نجاح اذا ما تضافرت الارادة والرؤية والادارة الرشيدة ووحدة الاليات والخطاب الحريص على مستقبل المحافظة والتطلع نحو مكانة افضل .

الاستنتاج / التنمية اكثر تعقيدا من مفهوم النمو .... انها عملية متعددة الابعاد .

-1 النمو الاقتصادي لا يشكل ذاته مقياسا للتنمية ، ما لم يصاحب التحول (التراكم الكمي) متغيرات نوعية تنموية ورفاهية .

-2 حسم مسالة الرؤية التخطيطية والاستثمارية بعيدة المدى وخارطة طريق (لغاية 2025) وبلورة وضوح لاستعمالات الارض اقتصاديا وعمرانيا .

-3 تشكيل وعاء تخطيطي (مجلس الاعمار والتنمية) من اهدافه صياغة الاستراتيجية التنموية بعيدة المدى وثيقة بناء قاعدة المرتكزات والمقدمات التنظيمية والمعلوماتية وادارة الاولويات في عموم المحافظة .... لدعم متخذي القرار فالتنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفة .

-4 البادية حيز حيوي في التوجهات التنموية والانتفاع الاستخراجي والانتاجي ... فالمقومات الجغرافية تفرض نفسها حيث لا توجد منطقة بلا فرص .

التنمية التخطيطية .. ادارة وارادة ... وقناعة منهجية في بؤرة التحولات الايجابية .

ترفع من مستوى ونوعية الحياة الاجتماعية والحضرية والعمرانية والعناية بالإنسان عملا وثقافة وصحة وكرامة .... والاستعداد للمستقبل ، في دولة فلسفتها ان تكون : دولة امة .

المصادر /

- تأملات في التنمية المكانية / محمود هادي .
- مدخل الاقتصاد السياسي للعراق / د . مظهر محمد صالح .
- الاقتصاد العراقي وخيارات المستقبل / د . محمد علي زيني .
- ادارة التنمية / د . اسامة عبد الرحمن .
- افكار في التنمية المكانية / مجلة استثمار المثنى الاستشاري محمود هادي .
- اقتصاد التنمية / د . محمد القريشي

معوقات الاستثمار الأجنبي في العراق وسبل إزالتها

المحامي :جواد كاظم جبار الحساني
باحث في مجال الاستثمار

أي متتبع لملف الاستثمار في العراق سيلاحظ بالتأكيد حجم الحوافز والإعفاءات والضمانات التي يقدِّمها قانون الاستثمار العراقي والتحوّل الكبير الذي اعتمده العراق في مجال الإصلاح الاقتصادي، وانضمامه إلى الدّول الساعية وبشدَّة إلى جذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وفتح أبوابه أمام المستثمرين والخبرات العالية للشركات العالمية، وسعيه لاستثمار ثرواته التي حباه الله بها ما ظهر منها وما بطن، لتنعكس خيراً ونماءً على أبنائه، لكن ما تحقَّق إلى الآن لا يكفي، فحجم الاستثمارات الأجنبية في العراق دون المستوى المطلوب، والتنمية الاقتصادية تسير ببطء شديد، ولا بدَّ من وجود أسباب تمنع تدفّق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق، ولعلّ الأمور لا تجري بالتمني فحتى تحصل على نتائج جيدة عليك أنْ تقدِّم المقدِّمات الجيِّدة، خصوصاً مع هذا التسابق الدولي الكبير نحو استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية. فلا زالت أهم ثروات العراق وهي: النفط، والغاز، غير مستثمرة وهي من المجالات المستثناة من قانون الاستثمار، ولم يشرع قانون حتى الآن ينظِّم عملية استثمار النفط والغاز، ولا زالت الصِّناعة العراقية معطلَّة، وكذا الزراعة في تراجع مستمر، والسِّياحة، والتعليم، والصحَّة، والإسكان، وكل هذه القطاعات تعاني من نقص حادٍّ في الاستثمار، وفي كلّ هذه القطاعات توجد فرص مغرية للمستثمرين، والسؤال هو: لماذا لا يُقدِم المستثمر الأجنبي على الاستثمار في العراق مع وجود هذه الفرص الكبيرة؟

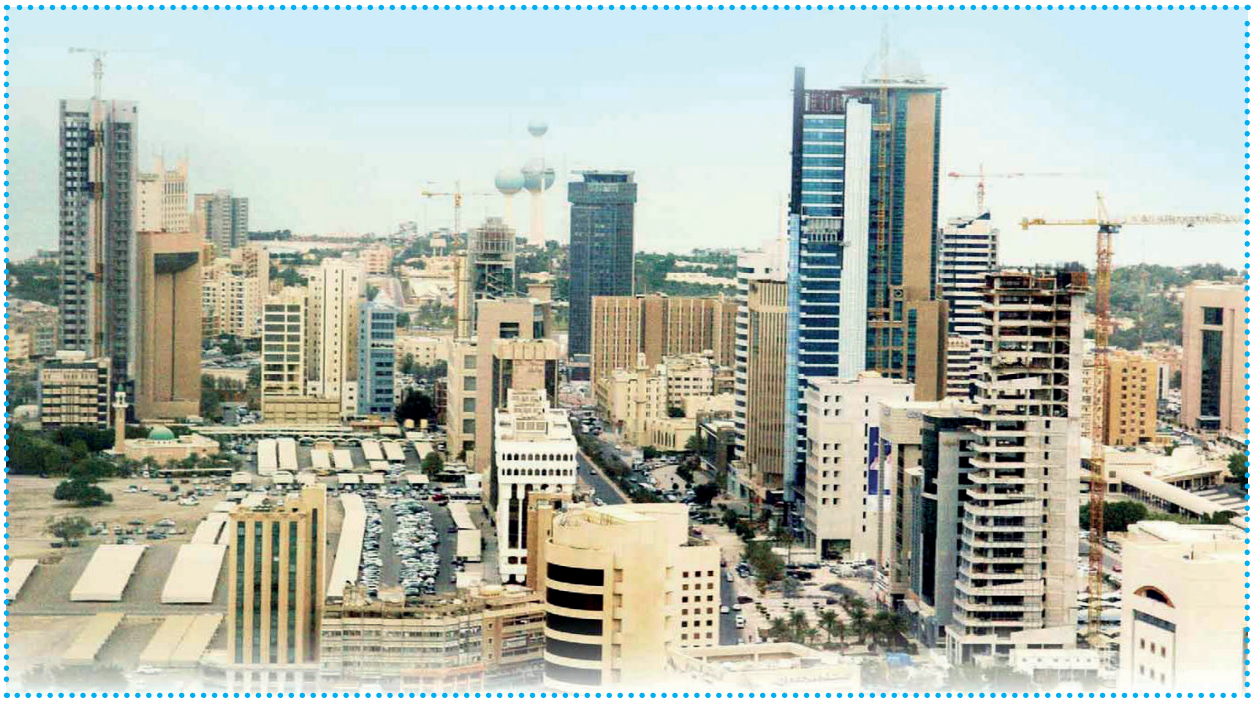

وجواب هذا السؤال هو: إزالة جميع المعوقات التي تعترض سبيل العملية الاستثمارية في العراق، فالحوافز والإعفاءات مهما كثُرَت وتعدَّدَت، لا يمكن أن تقنع المستثمر الأجنبي بالقدوم والاستثمار في بيئة تفتقد إلى التنظيم، وتفتقد إلى مستويات عالية من الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، ولا يمكن أن يأتي المستثمر الأجنبي إلى بيئة فيها التشريعات غير مستقرة وغير شفّافة وغير مكتملة، بمعنى أنَّها لا تغطي جميع جوانب العملية الاستثمارية، وكما هو معروف إنَّ جذب الاستثمارات الأجنبية ليس هو الجزء الأصعب في العملية، بل الأكثر صعوبة هو كيفية المحافظة على هذه الاستثمارات وتوطينها. وباعتقادي ان من أهمّ الصعوبات التي واجهت وتواجه عملية الاستثمار الأجنبي في العراق هي تذبذب مستويات الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وتردِّي البنى التحتية وكذلك إشكالية تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية والإجراءات الضريبية العائقة للاستثمار والافه الكبيرة المتمثلة بالفساد المالي والإداري.

وبالإضافة إلى العوائق السَّابقة فإنَّ هنالك عوائق كثيرة، كشفت عنها الممارسة العملية عندما بدأت رؤوس الأموال الأجنبية بالتدفّق نحو العراق، ومن هذه العوائق عدم معرفة المستثمرين بإجراءات تسجيل الشركات، فالمستثمر الأجنبي يجد صعوبة في معرفة ما هي الخطوات الضرورية لتسجيل شركته في العراق

والعائـق الآخر يتمثَّل في عدم سـنّ قانـون ينظِّم عملية الاسـتثمار في مجال اسـتخراج وإنتاج النفط والغاز في العـراق كمـا أنَّ العائق الآخر الذي ينبغي الإشـارة إليه هو عدم سـنْ العراق قانون جديد للملكية الفكرية بدل القوانـين القديمة المنظّمة لهذا الموضوع، فحماية الملكية الفكرية، هي حماية لجميع عناصر الابتكار سـواء تمثَّل ذلك في حماية العلامات والأسـماء التجارية، أو الرسوم والنمـاذج الصناعيـة، أو براءات الاخـتراع، أو الأصناف النباتيـة الجديـدة، أو تصاميـم الدوائـر المتكاملة، وفي عصرنا الحاضر، عصر المعلوماتية أو العصر الإلكتروني أصبحـت المعلومـات أموالاً تـرد عليها الحقـوق وتُعقَد بشـأنها العقـود ومـن العوائـق الأخرى التـي تعترض سبيل العملية الاستثمارية، سـمات الدخول إلى العراق، فهذه مشـكلة عملية يعاني منها كلُّ مـن يرغب بزيارة العراق، سـواء للعمل، أو للسـياحة ومن المسائل المهمَّة التـي يجب التطرُّق إليها هي مسـألة عدم وضوح رؤية العراق لمسألة الخصخصة، ومسألة عدم توافر البيانات الإحصائيـة عن الاقتصاد الـكلِّي في العراق .وفي الحقيقة إن عوائق الاسـتثمار الأجنبي في العراق كثيرة ومتنوعة، وما بينـاه من عوائق هو فيض من غيـض فبالرغم من النجاحـات التي تحققـت في السـنتين الماضيتين والذي يعود جزء كبير منها إلى التحسـن الملحوظ على المستوى الأمني والاقتصادي، وإلى إنشـاء هيئة وطنية للاستثمار تهتمّ بشـؤون المسـتثمرين وإصـدار التعليمـات التي تسـاعد الهيئة في تنفيذ مهامها، وإلى الحملة التي قامت بهـا الحكومة في مجال مكافحة الفسـاد المالي والإداري، والتعديل الذي طرأ على قانون الاستثمار العراقي، إلاَّ أنّ المناخ الاستثماري في العراق بحاجة إلى مراجعة حقيقيَّة وشـاملة، وإنَّ أغلب الدّول المتقدمة منها والنامية تقوم بهـذه المراجعات لغرض تحسـين مناخها الاسـتثماري وإزالة ما يعتريه من خلل أو نقص، ليكون مناخاً جاذبا للاسـتثمار الأجنبـي. وباعتقـادي ان حال الاسـتثمار الاجنبـي في العراق لن يتحسـن الا اذا قمنا بالخطوات الاتية:

1. توفير مستوى مقبول من الأمن للمستثمرين فحينما لا نوفـر هذا المسـتوى المعقـول من الأمن فـلا يحق لنا توقع حصـول زيـادة في التدفقـات الاسـتثمارية نحو العراق وبالتأكيد فإن حصول الاستقرار الأمني سيتبعه استقرار سياسي واقتصادي .

2. العمل على محاربة الفسـاد الإداري في دوائر الدولة بكافة اشكاله وصيغه, والعمل على اشاعة ثقافة النزاهة وتبسـيط القوانين والتقليل من الروتـين, والاتجاه نحو انشاء الحكومة الإلكترونية التي تقلل او تحد من حالات الفسـاد الاداري, التي تعد عائقاً كبيراً امام الاستثمارات الأجنبية والمحلية .

3. تفعيل دور النافذة الواحدة المنصوص علية في قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل, والذي يسهل الكثير من الاجراءات على المستثمرين المحليين والاجانب ويختصر الوقت والجهد, والطريقة المعمول بها حاليا لازالت معقدة وتطيل من وقت حصول المستثمر على الإجازة الاستثمارية , ولتفعيل دور النافذة الواحدة يجب اعطائها صلاحية الحلول محل الوزارات والادارات والمؤسسات العامة والبلديات من اجل تسريع منح التراخيص والاجازات .

4. العمل على توفير البنى التحتية الاساسية المتمثلة بخدمات الطاقة الكهربائية, والوقود وتوفير المياه, وخدمات الاتصالات والنقل, وبناها التحتية من موانئ بحرية, ومطارات حديثة وسكك حديدية, وطرق وجسور, ويمكن توجيه المستثمرين نحو هذه القطاعات من خلال زيادة الحوافز للمستثمرين في هذه المجالات ومشاركتهم, أي قيام الحكومة باستثمار مبالغ إضافية في هذه القطاعات من الموازنة العامة للدولة .

5. التركيز على مشكلة تخصيص الاراضي والعقارات للمستثمرين لأنها تشكل عائقاً كبيراً امام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو العراق , فيجب العمل على حل هذه الإشكالية بشكل جذري من خلال نقل ملكية او حق التصرف في الأراضي والعقارات المراد انشاء مشاريع استثمارية عليها الى الهيئة الوطنية للاستثمار لكونها الجهة الوحيدة المخولة قانونياً بمنح الإجازة الاستثمارية ويجب ان يتم نقل الملكية او حق التصرف قبل الإعلان عن الفرصة الاستثمارية وبذلك يضمن المستثمر انه سيتعامل مع جهة واحدة قادرة على منحة الاجازة الاستثمارية وقادرة على تمليكه الارض او ايجاره اياها لغرض تنفيذ مشروعة الاستثماري .

6. الاهتمام بنوعية الاستثمار المراد استقطابه من خلال التركيز على زيادة حصة العراق من المشاريع الاستثمارية الصناعية والزراعية والتركيز على المشاريع التي تسهم في زيادة صادرات العراق او على الاقل التي تقلل من استيراداته,وتشجيع المشاريع التي تسهم في امتصاص البطالة, كما يجب الاهتمام بالمشاريع السياحية بتوفير حزمة من الحوافز التشجيعية للمستثمرين في هذا القطاع المهم والمهمل طوال السنين الماضية .

7. العمل على تطوير القطاع المصرفي وفق اسس ادارية حديثة,وتشجيع اندماج المصارف الصغيرة لزيادة رأسمالها, والعمل على ادخال التقنية الحديثة في تعاملاتها,وانشاء هيئة ضمان وطنية قادرة على ضمان الاستثمارات الأجنبية والمحلية.ويجب العمل على زيادة نطاق الحماية القانونية على المستوى الدولي من خلال الانضمام الى الاتفاقيات الجماعية الدولية المشجعة للاستثمار وزيادة عدد الاتفاقيات الثنائية التي تعمل على طمأنة المستثمرين وتشجعهم لدخول ميدان الاستثمار في العراق.

8. اصدار قانون ينظم عملية استثمار النفط والغاز فالعراق بحاجه ماسة لهذا القانون لغرض زيادة صادراته من النفط واستثمار الكميات الكبيرة من الغاز الذي يهدر كل يوم, لسد حاجة البلد من هذه المادة وتصديره مستقبلا .

9. العمل على اصلاح النظام الضريبي في العراق من خلال تعديل قانون ضريبة الدخل رقم(113) لسنة 1982 وتضمينه نص يعمل على تجنب الازدواج الضريبي, كما يجب الانضمام الى المعاهدات الدولية الجماعية وعقد المعاهدات الثنائية, للتخلص من الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي, كذلك تطوير كفاءة الملاكات العاملة في الهيئة العامة للضرائب , والعمل على ادخال التقنية الحديثة في مجال التحاسب الضريبي.

10. الترويج والترويج الجيد من خلال المؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية والترويج من خلال المندوبين ويمكن الاستفادة من المؤسَّسات الدّولية التي تقدّم مساعدات في مجال الترويج الاستثماري، ومنها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(UNIDO)حيث تقوم هذه المنظمة بعقد دورات تدريبية متخصصة في هذا المجال، لرفع كفاءة الموظفين العاملين في مجال الترويج الاستثماري في الدّول النامية، وتشمل هذه البرامج على محاضرات نظرية وتطبيقات عملية وزيارات إلى الدّول المصدرة لرأس المال، ويحاضر في هذه الدورات عدد من الخبراء والمستشارين الذين يعملون في أشهر المؤسسات الدولية، كما وتقدِّم هذه المنظمة المساعدات للدّول النامية التي تودّ إنشاء مراكز للترويج الاستثماري لأوَّل مرَّة أو إلى تلك التي تود زيادة كفاءة موظفيها العاملين في مجال الترويج الاستثماري. ومن المؤكّد أنَّ برنامج الترويج الاستثماري الكفء سوف يسهم في جذب العديد من المستثمرين، وتدفع تكاليف الحملات الترويجية عادةً من خلال المشاريع الاستثمارية المنفذة، لذا يجب الاهتمام بشكلٍ أكبر بوسائل الترويج للمشاريع الاستثمارية، كما يجب التركيز على تطوير مهارات الملاكات العاملة في الهيئة الوطنية للاستثمار في مجال الترويج للمشاريع الاستثمارية، فالعراق غني بفرص الاستثمار المربحة والمستثمرين الأجانب أو العرب بحاجة إلى معرفة هذه الفرص.

اقتصاد المعرفة – وقضية التنمية

تطرح التطورات الثورية في المعرفة العلمية – التقنية مهمات وافاق جديدة ، بعد ان تفوقت (المعرفة العلمية) بأهميتها على راس المال ، والمكونات الرئيسية للاقتصاد التقليدي . وتقدر احصائيات الامم المتحدة وتيرة النمو السنوي لاقتصاديات المعرفة بمعدل 10 % سنويا بين تطوير وانتاج واستخدام وتجارة التقنيات المعلوماتية ، حيث يكون النمو متزامنا مع تنامى الطلب وتزايد الاستثمارات ، وارتفاع الاهمية النسبية لصناعات المعرفة ، ومجالات الابتكار والابداع والتطوير والمنافسة باتجاه توسيع البنية التحتية للاقتصاد المعرفي .... وتزايد رقعة الاسواق الجديدة لتجارة المنتجات والمكونات وقطع الغيار للأجهزة المعلوماتية ، مصحوبة بمراكز التدريب واكتساب الخبرة والتجارة .

اياد الجبوري

هـذا التدفـق في المعرفة العلميـة – التقنية ، قطعا على صلـة بالبنية التحتية للاقتصاد الوطني ، وعلى التنمية الشـاملة .... انطلاقا من كون المعرفة تمثل ثروة وقوة محركة ومسرعة للتنمية ، تعمل على بناء الرفاهية وتحسـين بيئة الاعمال وخلق تخصصات ممهـارات متصلـة باقتصـاد المعرفـة (KNOL-WLEDGE SOCIETY) قائمـة عـلى مفاهيـم وانظمة واسـتراتيجيات متقدمة تأخـذ طريقها في جميع بلـدان العالم ، واسـتثمارها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد (اصبحت) المعرفة المحرك الرئيسي للأنشطة والاسـتثمارات في معادلة الاستراتيجيات التنموية ، والتنافسية في تحقيق النمو .... والتقدم والحصول على مكاسـب واقعيـة ، وتوغل تقنيـات المعرفة في غالبية تفاصيل الحياة .

وحسـب التقديرات ان اغلب الفروقات بين البلدان المتقدمة والمتأخرة لا يرجع الى الموارد والمال والعمالة ، بـل الى مسـتوى المقـدرة على اسـتعمال المعرفة ، باعتبارهـا العنصر الحاسـم في الكفـاءة والجودة وتراكم العوائد ، وما يصاحبها من تحسينات ورقي في الحياة الاجتماعيـة ... وفقدان راس المال المعرفي يشكل عائقا بوجه التنمية المستدامة وضرورة ربط احتياجـات اقتصاد المعرفة بالمهمات الاساسـية في التعليم والتدريب لاكتساب المعارف والخبرة في كافة القطاعات الانتاجيـة والخدمية بأنواعها (وبالذات الخدمـات الماليـة والاداريـة والطبيـة والتعليميـة والاتصالات) وايجاد القاعدة المتدربة لإدارة ذلك (KNOLWLEDGE WARKERS)ودفـع اسـتثمارات جدية في هذه السـياقات .... وتسـهيل الحركة على طريق تسريع عملية اللحاق بالاقتصاد العالمي القائم على المعرفـة والتكييف مع متطلباته والتعامل بمرونـة مع التحديـات لتقليص الفجوة في المسـتوى المعـرفي والتقنـي . التجـارب العالمية اكـدت ، ان الـدول النامية اسـتلهمت مسـيرتها التنموية بالارتكاز عـلى الرؤية القائمة على المعرفة وتسـهيل وتوسـيع قاعـدة الاسـتثمار الاجنبـي وتعزيز المؤسسات ذات الصلة بهذه الاهداف . هذه الاساسيات اصبحت قضايا حاسمة ، وليست مجرد طروحـات جدالية ، في مسـالة تطويـر المجتمعات اساسها المعرفة والبنية التحتية اللازمة .

متطلبات اقتصاد المعرفة /

- اسـتراتيجية مرتبطة بالمعرفة (تعليم ، تدريب ، التطبيقات) .
- بنية تحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات .
- تنمية اقتصاد المعرفة (Knowledge Based Economy) .
- مؤسسات قائمة على نظم المعرفة وتأسيس مناخ عمل شفاف .
- التمويل .
- جذب استثمارات نوعية وكفوءة .

هـذه القضايـا تعمـل مجتمعة وبشـكل متوازي ومترابـط لتحقيـق التراكـم المعـرفي والمسـتويات الاقتصاديـة والاجتماعيـة المسـتهدفة مع ضرورة توظيـف القدرات والنفقات التـي تحقق المؤشرات بالمعـدلات المرسـومة ، وتسـخير جميـع المصـادر من اجـل التنميـة ، برؤية واضحة واهـداف قابلة للقيـاس ... اضافة الى اهمية الاسـتقرار والانفتاح على التجارب العالمية في خلق بيئة الاعمال الناجحة .

اقتصـاد المعرفـة يتطلـب اصلاحـات تشريعيـة موضوعيـة ومنظمـة واليـات واجـراءات عمليـة وادخال حلول كفوءة لمواجهـة التحديات القائمة ، مع ضرورة تكثيف الجهود التي تقود نحو اقتصاد المعرفة وتنمية الوعـي والمبادرات ، كاولوية وطنية ، في القطاعـات كافـة . ومما لا شـك فيـه ، ان دور السـلطة التنفيذيـة محـوري في هـذه المسـائل في الترتيبـات والتعليم وتحفيز الاسـتثمارات ورسـم مسـارات واجندات ذات فعاليـة . مع وضع الرؤية المسـتنيرة والانفتـاح وتوظيف المـوارد بكفاءة على قاعـدة الاقتصـاد المعـرفي سـتختصر الطريـق الى النجاح . فالتنمية الصحيحة اليوم تقوم على التفاعل الايجابـي بـين المعرفـة والحداثـة والتكييـف مع الاتجاهات العالمية وتحسـين المنظومة المؤسساتية المحليـة لتجـاوز العقبات التـي تقف عائقـا امام الاسـتثمارات في هـذه القطاعـات وتشـكيل المناخ الاسـتثماري التنافسي وتذليل العقبات والتحديات ، خاصـة في مسـالة (التمويل) كتحدي رئيسي لان الاقتصـاد المعرفي يحتاج الى اسـواق مالية نشـطة

تدفع برؤوس الاموال في هذا النشاط الواسع .

لقد اثبتت التجارب العالمية ، ان الاستثمار في الاقتصاديات المعرفية ، يزدهر في المناطق المؤهلة بالطاقات البشرية والاستقرار والثقافة العلمية وامتلاك الرؤية وسلطة محلية داعمة لتكريس الثقة وطمأنة المستثمرين في (حاضنة) لهذه المشاريع وتقديم تسهيلات في خدمات البنية الارتكازية الاساسية .... اسوة بتجارب بلدان كثيرة في اهمية الترحيب وتوطين وحماية الاصول الاستثمارية لما تقدمه للبلدان من تقنيات واساليب ونظم حديثة ، سيما في مجالات المعلوماتية وتقنياتها .

وخيرا لقد اصبحت المعرفة قوة (لا يستغنى عنها) في عالم اليوم ، وفي كافة المفاصل الحيوية المتعلقة بالتنمية المتوازنة وتهيئة متطلباتها من الخبرات والكفاءات البشرية لإدارة (المعرفة) وتعزيز البنية التحتية لتقنيات المعلوماتية وتوسيع قاعدتها للحصول على نتائج متلازمة ومثمرة .

قطاع السياحة والترفيه

تمتلك محافظة المثنى الكثير من المقومات التي تؤهلها ان تحتل موقعا مهما على خارطة السياحة والترفيه في العراق لتشكل وجهة بارزة لاستقطاب الوفود السياحية المحلية والاجنبية سيما وانها تضم الكثير من المواقع الاثرية والطبيعية والتي تأتي اثار الوركاء وبحيرة ساوة وعيون الوحاشية وقلعة القصير وقلعة السلمان في مقدمتها . هذه العوامل منحت للمثنى فرصة اهلتها ان تكون نقطة لجذب المشاريع الاستثمارية في القطاعات السياحية والترفيهية التي تم انجاز البعض منها ولازال البعض الاخر في طور التنفيذ والاعداد لا كمال الاجراءات للمباشرة بالتنفيذ في المحافظة ومنها:

مركز السماوة الترفيهي (موسكي مول)

اسم المشروع: مركز السماوة الترفيهي (موسكي مول)
اسم المستثمر: خالد إبراهيم العزاوي
كلفة المشروع : مليار دينار عراقي
الجهة المنفذة : مجموعة خالد العزاوي
مدة الانجاز : 18شهرا

مدينة العاب السماوة

اسم المشروع: مدينة العاب السماوة
اسم المستثمر: شركة سنا الخليج
كلفة المشروع : 12,986,825 دولار أمريكي
الجهة المنفذة : شركة المدينة الخضراء للاستثمارات السياحية
مدة الانجاز : 12 شهرا

فندق قصر الغدير السياحي

اسم المشروع: فندق قصر الغدير السياحي
اسم المستثمر: محمد شاكر حميد , أمير حسون محمد
كلفة المشروع : 8,000,000 دولار أمريكي
الجهة المنفذة : محمد شاكر حميد , أمير حسون محمد
مدة الانجاز : 3 سنوات (على مرحلتين)

كازينو الشهد الترفيهي

اسم المشروع: كازينو الشهد الترفيهي
اسم المستثمر: علي عبد الوهاب شهد
كلفة المشروع : مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة : علي عبد الوهاب شهد
مدة الانجاز : 30 شهرا

مجمع اورلاند الترفيهي

اسم المشروع: مجمع اورلاند الترفيهي
اسم المستثمر: علي كامل رسول المعلا
كلفة المشروع : 4 مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة : مجموعة الكامل للمقاولات
مدة الانجاز : 24 شهرا

مدينة العاب

اسم المشروع: مدينة العاب
اسم المستثمر: شركة أنوار الليث الأبيض للتجارة العامة والنقل العام المحدودة
كلفة المشروع : 12 مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة : شركة أنوار الليث الأبيض للتجارة العامة والنقل العام المحدودة
مدة الانجاز : سنة واحدة

السلسلة الذهبية
(مفاتيح التنمية والاهمية النسبية للاستثمار)

الاستشاري/ محمود هادي راضي

عند البحث عن اجابات للتساؤلات ذات العلاقة بأدوات ومحفزات (النمو) و (التنمية) وحيثما تكون هذه القضايا هدفا منشودا فلا بد من اعتماد معايير واليات ذات قيمة في تحفيز اداء الموارد المتاحة وعمل المؤسسات التنفيذية .

من هذه المؤشرات و (المعايير) اتفق على تسميتها بـ (السلسلة الذهبية) ، ترتكز على تطوير مجموعة من المعدلات الاقتصادية وترتيبها حسب اولوياتها بحيث يؤدي تحسنها الى تلبية متطلبات اهداف التنمية الاجتماعية .

تتألف (السلسلة الذهبية) من العوامل التالية حسب تتابع اهميتها النسبية في تحريك التنمية وتطويرها : -

1. ازدهار الاستثمارات والانفتاح على هذا النشاط في بيئة نشطة.
2. نمو الناتج المحلي الاجمالي .
3. تحسين الصادرات والتجارة ، بما يعزز وتيرة الانتاج .
4. زيادة حصة الفرد من الدخل المحلي الاجمالي .
5. ارتفاع انتاجية العاملين (مجتمع المهارات والمعرفة) .
6. تنوع مصادر ميزانية الدولة .
7. الكفاءة في توزيع نفقات الميزانية والادارة الرشيدة في تخصيصات المشاريع .

وكما يلاحظ يأتي (الاستثمار) في المقدمة من حيث الاهمية النسبية والاولوية في ترتيب مكونات السلسلة والتأثير في الوصول الى تنمية متوازنة من خلال حصول تحسن في فعالية الاقتصاد وتنوع المصادر والانشطة وارتفاع مستوى المعيشة . فالاستثمارات النشطة في بلد ما تعكس صورة عن الاستقرار وسيادة القانون والانفتاح والسوق والفرص .... وانتشار بنية تحتية لوجستية ومعرفية ومعلوماتية تدعم توطين الاستثمار والنمو والمنافع .

يعتمد تفعيل عناصر (السلسلة الذهبية) مجتمعة على طبيعة المجتمعات ومقدار ما تمتلك من التميز المعرفي والمؤهلات الحرفية ومستوى الازدهار والتماسك الاجتماعي . مثل هذه المجتمعات قادرة على تحريك العمليات المنشودة وتحقيق العدالة وتوزيع الثروات والفرص والمشاريع . الرؤية الواقعية للمستقبل المنشود هي من سيحدد مسارات التنمية وتنويع مصادر الموارد الداخلة في الموازنة (داخل المحافظة .... مثلا) .

عموما تعاني الدول النامية من اشكالية اختيار المزيج الصحيح من مكونات السلسلة الذهبية وتحديد الاولويات وما يمكن ان يكون مركزيا او استراتيجيا لتحريك مزيج محدد من العوامل اعلاه (وليس بالضرورة جميعها) من بلد لأخر ، او الاهتمام بقطاعات محددة او التركيز على عناصر (الطلب الفعال مثلا) اجتماعيا وتجاريا ... او التركيز على تنشيط القطاع الخاص في المنافسة والابداع ، او الاهتمام بالتجارة والصادرات ، او التوجه لإشراف الدولة (المراقبة والتوجيه وليس التحكم) على اولويات التنمية ، لتلافي الاثار السلبية . يبقى اختيار نوعية (الاستثمار) بحاجة الى فكر وتطبيقات تنافسية وسياسة تتفهم حقائق السوق .

ومن التجارب العالمية ، ان بعض الدول ركزت على تنمية راس المال البشري ورفع قدراته المعرفية والحرفية مثل (كوريا الجنوبية) وبعضها ركز على استيراد الخامات الاولية واعادة تصديرها بعد تحويلها الى منتجات عالية الجودة (اليابان) او تقديم المقومات السياحية على غيرها كأولوية (اسبانيا) ، والعديد منها اهتمت بتفعيل مصادر التمويل المصرفي للنهوض بالإنتاج والخدمات (المانيا مثلا) كما وان العديد من الدول اهتمت بتفوق قيمة الوقت على قيمة المال ، وعلى قيمة حسن الاداء والانتاجية .... هذا ما سيبقي الجدل قائما حول السيناريوهات الفعالة ودرجة اهمية احدى العوامل على الاخرى (زمنيا ومناطقيا) ... ما سيجعل مستويات النمو والتنمية تختلف في البلدان باختلاف ظروفها ومواردها والاسباب الاقتصادية النافذة وعقلية الادارات التنفيذية والتشريعات النافذة .

التنمية .... مشروع ديناميكي يعتمد على محركات نمو مختلفة مستقبلا .... من حيث اولوية الموارد الطبيعية والمهارات البشرية والطلب الفعال والمنافسة والابداع والابتكار .... والانتقال الى الاقتصاد المعرفي والانفتاح على الاقتصادات العالمية .

في عالم اليوم ... تتنوع نماذج النمو والتنمية من بلد الى اخر والاولوية في تركيز الاهتمام على العناصر المشتركة للسلسلة الذهبية والقدرات المعرفية . المهم ، ان مكونات السلسلة هي انشطة للتطبيق .

ان اداة النجاح تعتمد على كيفية تفاعل جميع المكونات في منظومة متماسكة وليس على اداء المكنات بصورة منفصلة . المعالجات المطبقة حاليا تركز على كل جزء منفصل من الاجزاء الاخرى ، لكن القوة تكمن في حسن اداء النظام ككل ، بما يقود الى نتائج افضل ورفاهية اجتماعية اعلى قيمة .

التحكيم في منازعات الاستثمار

المستشار والمحكم الدولي/ خزعل كاطع عيسى

بـدأت فكـرة التحكيم منذ اقـدم الازمنة مواكبـة لظهور المجتمعـات البشرية ونشوء الدولة الا ان هذا الدور بدأ بالضعف كون الدول انشأت القضاء ووضعت لـه القوانين وحـددت طرف التقاضي والـدور بتنفيذ الاحـكام والزمت الجميع بذلك . وفي العصر الحديث وعند تطور الحياة وسرعة التعامل التجاري وللترهل الحاصـل في القضاء وبطئ الاجراءات وعدم حسـم القضايا بالسرعة المطلوبة مما يفوت الفرصة للحصول على النتائج المرجوة خصوصا في مجال الاسـتثمار والتجـارة الدوليـة والبحث عن آلية سريعـة لفض المنازعات تم انشـاء المراكز الدوليـة للتحكيـم ووضعت لهـا القوانـين والضوابط ووفرت لها مسـتلزمات القيام بهذه المهمة واشـترطت المنظمات الدولية الرجوع الى هذه المراكز لحسم المنازعـات في مجال الاسـتثمار والتجارة الدولية ومن اهـم هذه المراكز (المركز الدولي لتسـوية منازعات الاسـتثمار ومقـره باريس) والمركز الدولي لتسـوية منازعـات الاسـتثمار بين الدول ومواطنـي الدول الاخرى التابـع للبنك الدولي . والاتفاقيـة الاوربية للتحكيم التجـاري الدولي في جنيـف . والقانون النموذجي للتحكيـم التجـاري الدولي وهنـاك مراكز عربية منهـا مركز العدالـة للتحكيم ومركز مصر للتحكيم اضافة الى مراكز التحكيم في عدد من دول الخليج العربي. والتحكيم هو وسيلة من وسائل تسوية المنازعات وهو القضاء الخاص لعقود التجارة الدولية يتمتع بميزتين هما السرعة والسرية .

اهم الاسس التي يستند عليها التحكيم في مجال الاستثمار .

- الارادة التي انشأت العقد(اختيار الطرفين).
- الاسس القانونية للدولة التي سمحت للاستثمارات بموجب قانونها.
- الاتفاقات الثنائية بين الدولة المضيفة للاستثمار ودولة المستثمر .
- الاتفاقات الدولية.

أ- جميع الدول (عن طريق الامم المتحدة).
ب- مجموعة من الدول مثل(اوروبا,الجامعة العربية, اوبك).

من هذه الاسـس يعتـبر التحكيم اختياريا يتم باتفـاق الطرفين او اجباريا من خلال فرضه بالقوانين سواء الدولة المضيفة للاستثمار او مجموعة الدول .

وهنـا يعتـبر التحكيـم ضرورة مـن ضرورات المرحلـة الراهنة كـون المصالح المشـتركة والعالم اصبح قرية واحدة وامكانية عقد اكبر الصفقات عبر وسائل الاتصال الحديثة ولضمان انسـيابية رأس المـال والمحافظة على ايجاد مناطق اقتصادية .

عليـة يجـب على الـدول ان تتخـذ الاجـراءات الجـادة بإيجاد مراكـز مختصة بالتحكيـم وتدريـب المـلاكات الكفـوءة مـن قانونيين ومترجمين ومهندسـين واقتصاديـين لعمـل فريق متكامـل والاطلاع عـلى القوانين وقـرارات التحكيم والسوابق القضائية في هذا المجال .

ومـا تقـوم بـه الجامعة العربيـة من تأسـيس مراكـز تابعة لها والاسـتعانة بكليات الحقوق والقانـون في الجامعات الرصينة خطوة جديرة بالتقدير حتى تمكننـا من تقليل الخسـائر والحذر مـن الوقوع بالمخاطـر الاقتصادية وهدر الاموال بسـبب الاخطاء القانونية وفي وطننـا الحبيب ندعو لانتخاب فرق عمل مـن المتخصصين في هذا المجـال لتوفير المناعة القانونيـة والفنية كي لا نقع في المخاطر الاقتصادية التي وقعت بها بعض الدول . واعداد ملاكات وانشاء مركز او اكثـر للتحكيم في مجال منازعات الاسـتثمار والتجارة الدولية والرجوع الية عنـد حدوث المنازعات واخذ زمـام المبادرة باعتبار ان العـراق اليوم اصبح بلدا منفتحا على الاستثمارات بشكل جدي .

قطاع النفط الإستخراجي العراقي

عبد الاله عبد الامير

ادت الحروب التي شنها النظام السابق داخليا وخارجياً وكذلك العقوبات الدولية التي شهدها العراق على مدار (30) سنة الى تدهور كبير في الإقتصاد. وبالرغم من امتلاك العراق لاحد اكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم , فانه قد عانى كثيراً من تدهور البنى التحتية اللازمة للاستفادة من مصادره الطبيعية. ومن المعلوم ان اقتصاد العراق يرتبط بشكل مباشر ووثيق بإنتاج وتصدير النفط الخام ، حيث تشكل صادرات النفط منه (45 بالمئة) من اجمالي الناتج المحلي العراقي ، وحققت (90 بالمئة) من إيرادات الحكومة الاتحادية في العام 2010. إن هذه النسبة ستكون في تزايد مستمر مع زيادة صادرات العراق النفطية السنوية. ويتوقف ازدهار العراق ورخائه على استدامة إنتاج النفط الخام وترشيد استخدام الثروة التي يولدها .ومن اجل ايجاد مصدر دخل كبير وسريع للثروة لتصحيح الخلل الحاصل في الاقتصاد العراقي والنهوض به الى مستويات تتناسب وحجم مصادره الطبيعية , لجأت الحكومة العراقية إلى تنمية وتنويع مصادر قطاع النفط الاستخراجي العراقي.

تمهيد :

يقدر احتياطي النفط المثبت في العراق عام 2013 بحوالي (150) مليار برميل, وهو ما يشكل اكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد المملكة العربية السعودية وإيران. ويتركز حوالي ثلاثة ارباع احتياطي النفط في سبعة حقول عملاقة هي: غرب القرنة،الرميلة، مجنون، كركوك، شرق بغداد، الزبير، وحقل بِن عمر، وتقع معظم الحقول النفطية المذكورة آنفاً، فيما عدا حقلي كركوك وشرق بغداد في جنوب العراق، غير انه لم تستكشف بعد لحد الآن جميع الموارد النفطية في العراق وخاصة في المناطق الغربية والتي تشكل حوالي ثلث مساحة اليابسة وكذلك الأعماق السحيقة من التربة،من المتوقع عند استكشاف وتقييم هذه المناطق أن يتجاوز الاحتياطي النفطي (200) مليار برميل.

من الناحية الجيولوجية , فان ثلاثة ارباع مكامن العراق المكتشفة تقع في طبقات العصر الطباشيري والباقي في طبقات العصر الجيولوجي الثلاثي، والى الآن لم يتم استكشاف الطبقات الأعمق والأقدم تعود لعصر الجوراسي، وحقب الحياة العتيقة والتي يتم التنقيب فيها الآن في دولة الكويت المجاورة.

مصادر القوة في احتياطي العراق النفطي :

تتمثل مصادر القوة في قرار تطوير القطاع النفطي كون الاحتياطي النفطي العراقي هو ثالث اكبر احتياطي من النفط التقليدي عالمياً، وكون العراق يشكل احد اواخر المصادر في العالم التي تمتلك كميات كبيرة من النفط التقليدي غير المستغل، كما أن تكاليف إنتاجه منخفضة جداً مقارنة بالمصادر الجديدة المحتملة للنفط الخام في العالم، كما وان التزامات المحزونات للإنتاج المستدام والإضافي قد تم التأكد منها من خلال التعاقد مع اضخم شركات النفط العالمية بالإضافة الى توفر مجموعة كبيرة من شركات الخدمات والمعدات العاملة في المنطقة.

ان تكلفة انتاج النفط (تحسب على اساس اجمالي المصروفات التشغيلية في السنة موزعة على اجمالي الانتاج التراكمي للنفط في السنة) و في العراق تعد من بين أدنى المعدلات في العالم، ففي عام 2009 بلغت (1,4) دولار اميركي لكل برميل منتج، اي ما يعادل تكاليف الانتاج في المملكة العربية السعودية والكويت. ومع الزيادات المستقبلية في الانتاج والاستثمار الرأسمالي سترتفع هذه التكلفة للبرميل الواحد، وبرغم ذلك فمن المتوقع أن تبقى اقل بكثير من هامش تكلفة الانتاج التي تحدد أسعار النفط العالمية. هذا مع العلم بان كلفة الإنتاج هي بحدود (5,5 – 13,5) دولار للبرميل الواحد بالنسبة للمنتجين الذين لديهم محفظة موارد متنوعة على مستوى مناطق جغرافية مختلفة وانواع مكامن نفطية متعددة. وتزداد هذه الكلف لتصل إلى ما بين (17,5 – 37) دولار للبرميل الواحد بالنسبة للمنتجين من اصحاب التكاليف المرتفعة نتيجة لامتلاكهم موارد نفطية محدودة آو مكامن نفطية مستنزفة بشكل كبير.

بالإضافة لما ذكر أعلاه توفر العناصر أدناه :

-سوق عالمية رائجة للنفط الخام نتيجة اتساع الفجوة بين الطلب العالمي على النفط والامدادات من الحقول القائمة. واستناداً الى تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، سيزداد الطلب العالمي على النفط خلال العشرين عاماً القادمة بنسبة تقل قليلاً عن (1بالمئة) سنوياً وخلال تلك الحقبة يتوقع انخفاض الانتاج العالمي للنفط في الحقول المنتجة حالياً بواقع (5بالمئة) سنوياً،لذا فان العراق سيتمكن حتماً من إيجاد أسواق لتصريف انتاجه النفطي الاضافي في ظل اي من سيناريوهات الانتاج الفعلية المستقبلية. وتشير آخر توقعات الطلب المستقبلي على الطاقة بأن نصف الزيادة في الطلب العالمي الاضافي على النفط الخام خلال العشرين عام القادمة سيتم توفيرها من العراق.

-ليس من المتوقع ان تشكل خطة العراق لزيادة انتاجه النفطي فوق مستوى (4,5) مليون برميل / اليوم بعد عام 2015 عقبة امام امكانية تحديد حصة جديدة مقبولة داخل منظمة أوبك، (فيما أخذ بنظر الاعتبار عدم تحديد حصة رسمية في إنتاج منظمة أوبك منذ عام 1998 ولحد الآن. ولا بد من الذكر أن حصة العراق كانت قد بلغت (15بالمئة) من إنتاج أوبك ألأجمالي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي أي ما يكافئ معدل إنتاجي قدره (4,5) مليون برميل / اليوم عام 2015) مما تسبب بأضرار اقتصادية كبيرة للعراق حدثت نتيجة عدم تمكنه من الاستفادة من حصته الإنتاجية خلال الفترة الماضية، سواءً بزيادة الاحتياطي النفطي، أو طاقته الإنتاجية المتاحة، أو توسيع حجم احتياجاته المحلية بالرغم من تزايد الطلب العالمي للنفط الخام.

- توفر فرصة واعدة للتوسع في الإنتاج النفطي العراقي، نظراً لارتفاع نسبة احتياطه إلى إنتاجه بدرجة كبيرة. كما أن الإنتاج الحالي لا يعكس ضخامة احتياطيه ففي عام 2010، بلغت نسبة الاحتياطي الى الانتاج السنوي للعراق (170) عام، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ (75) سنة ومتوسط انتاج دول اوبيك البالغ (81) سنة. مقارنة مع حوالي (9) سنة للولايات المتحدة و (16) سنة في روسيا والصين و(76) سنة في المملكة العربية السعودية.

-وجود إمكانية كبيرة لنمو احتياطي النفط بفضل عمليات الاستكشاف المستقبلية والتوسع في التنقيب في الطبقات الأرضية العميقة.

مراحل تنفيذ تطوير قطاع النفط الاستخراجي:

قامت الحكومة العراقية الاتحادية في غضون الاعوام الاربعة المنصرمة باتخاذ خطوات رئيسية جادة لرفع انتاج العراق النفطي وزيادة حجم الصادرات النفطية. واهم تلك الخطوات كانت منح عدد من كبرى شركات النفط العالمية عقود الخدمات التقنية من اجل تطوير (12) حقل من حقول النفط الضخمة والعمل على زيادة إنتاجيتها.حيث تم منح (11) عقداً عام 2009 في اطار جولتي التراخيص الاولى والثانية , وان مدد ذروة الانتاج للجولة الاولى (7) سنوات وللجولة الثانية ما بين (7 – 13) سنة. وقبل جولتي التراخيص الاولى والثانية قام العراق بأبرام عقد خدمات فنية لتطوير حقل الاحدب.

ومع ان توقعات الانتاج المستقبلي الفعلي غير محدد ولا يمكن تحديده حالياً، الا انه وبعد انجاز عدد من الدراسات من قبل جهات فنية عراقية واجنبية، أعطت نتائج متقاربة و مكن من وضع مجموعة من سيناريوهات إنتاج للنفط الخام لأغراض تخطيطية، وكان أعلى المستويات الإنتاجية هو معدل الإنتاج التعاقدي (انتاج الذروة) مع شركات النفط العالمية والبالغ بحدود (13) مليون برميل / اليوم عام 2017، سيتبعه انخفاض سريع لمجمل الانتاج بعد عام 2024 (على ان يتم ذلك ضمن ضوابط الادارة الجيدة للمكامن النفطية وفق المقاييس العالمية).

فيما كان تخطيط الإنتاج المتوسط (والذي يعتقد حالياً أكثر واقعية واحتمالاً للتنفيذ الفعلي) وهو بلوغ (9) مليون برميل / اليوم بحلول عام 2020 ويستمر لفترة تزيد عن 15 سنة. وهنالك كذلك سيناريو ثالث للإنتاج المنخفض (وهو انتاج متشائم يأخذ اسوا الظروف والاحتمالات بنظر الاعتبار) حيث يبلغ معدل الإنتاج (6) مليون برميل / اليوم عام 2017 ويستمر بنفس المعدل لفترة طويلة قادمة.

وحالياً يكمن الهدف الاستراتيجي الرئيسي المنشود من العمليات الاستخراجية لقطاع النفط في ضمان زيادة الانتاج من هذه الحقول بشكل سريع بغية الوصول الى معدلات انتاج تتفق مع سيناريوهات الانتاج العالي / او المتوسط في نهاية عام 2014، والذي يبلغ الحد الادنى لمستوى الانتاج المنشود هو (4,5) مليون برميل / اليوم. ويتم ذلك من خلال متابعة تنفيذ خطط تطوير عمليات النفط الاستخراجية مع الشركات النفط العالمية المتعاقدة بالإضافة الى تسريع انشاء محطة تحلية المياه المركزية على الخليج العربي لتغطية احتياجات حقن المياه في الحقول النفطية الجنوبية مع امكانية توسيع هذا المشروع لتغطية احتياجات حقول نفطية إضافية، مع إنشاء وتشغيل البنى التحتية المطلوبة لتصريف النفط الخام المنتج وفي كافة المراحل وحتى التصدير.

ومن المهم جداً تأكيد ضرورة إكمال انجاز مشروع تحلية المياه المركزية على الخليج العربي هو امر حيوي واساس للإنتاج المستدام من الحقول النفطية، وأن زيادة الإنتاج النفطي ستزيد الحاجة الى المياه المطلوبة لأغراض الحقن، علماً أن (75 بالمئة) من احتياطات العراق النفطية في مكامن هيدروكربونية لا تصلح لحقن الغاز، وليس فيها دعم كاف من طبقة المياه الجوفية، لذا فهي بحاجة الى حقن المياه للحفاظ على ضغوط المكامن النفطية، ومع استمرار عملية استنزاف الحقول النفطية سوف تزداد الحاجة الى المياه لتوفير إنتاج إضافي من النفط الخام. مع العلم بان العراق يعمل حالياً على انشاء محطة تحلية مياه مركزية لهذا الغرض في جنوب العراق، ومن المتوقع أن يبلغ معدل امداد المحطة حوالي (0,4) مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2024.

ويتضمن الهدف الثانوي للعراق للعمليات الاستخراجية للنفط الخام اعداد اساس لوضع اهداف انتاجية طويلة المدى في غضون الاعوام الثلاثة القادمة (بحدود عام 2015) تستند على ما يستجد من معلومات فنية وظروف عالمية، ويتطلب ذلك استحداث نظام رصين وكفؤ لإدارة الاحتياطي النفطي، حيث سيمكن ذلك من خلال استخدام هذا النظام تحديد مستويات الانتاج الأمثل للحقول النفطية و تحقيق أفضل الممارسات العلمية والعملية في إدارة حقول النفط وامكانات الانتاج على المدى الطويل بالإضافة الى اقتصاديات المشاريع وتحركات سوق واسعار النفط العالمية.

وأهم ما ينبغي ذكره أن الحكومة الاتحادية العراقية لجأت الى اسلوب التعاقد مع الشركات النفطية العالمية على اساس عقود الخدمات التقنية لعدد من الاسباب

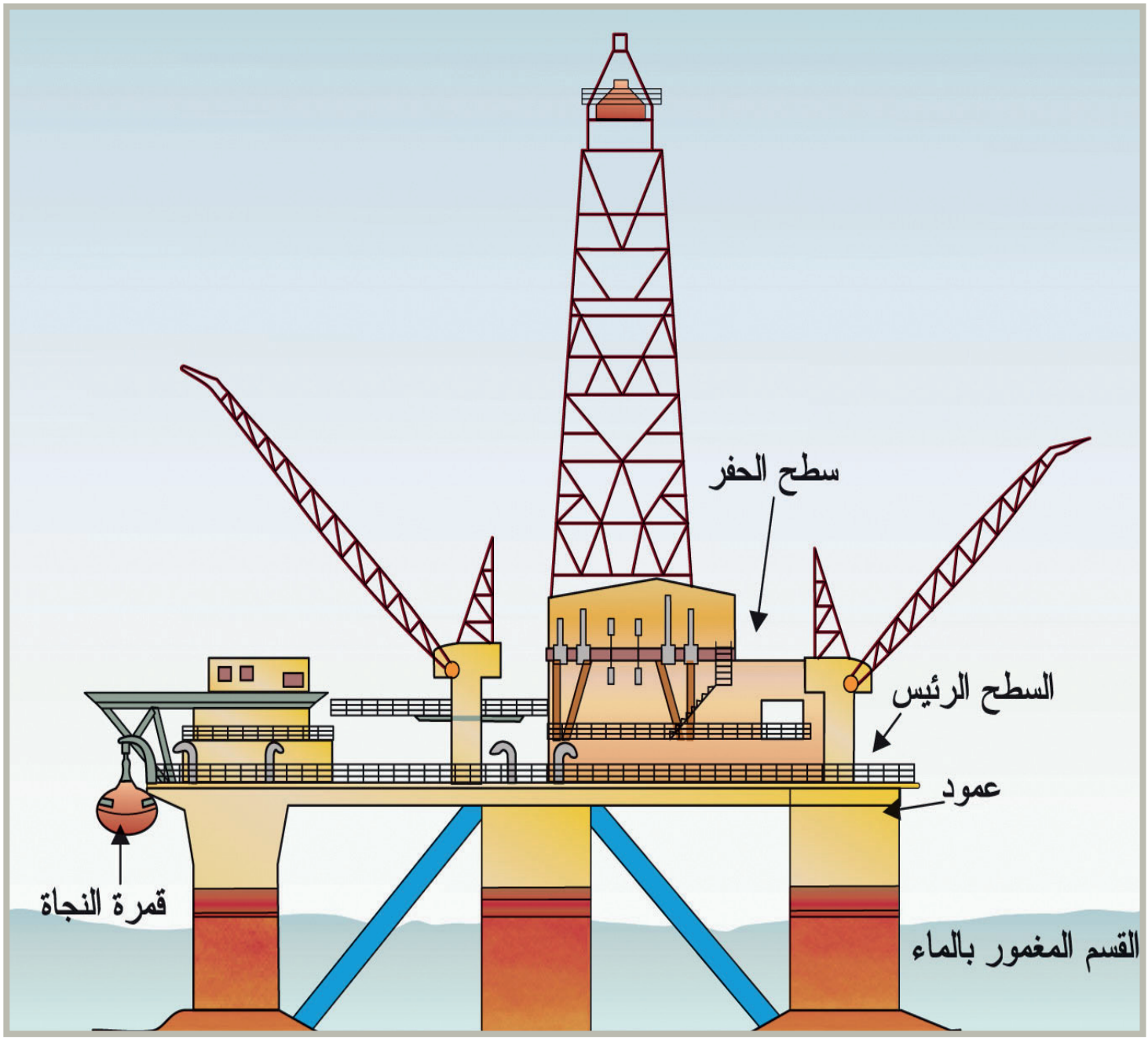

اولهـا عدم تعارضهـا مع مواد الدسـتور العراقي التي تمنع سيادة وملكية المواد النفطية الى اطراف او شركات اجنبية، بالإضافة الى ان مثل هذه العقود توفر الشفافية والتنافـس التـام بين الـشركات العالمية والتـي ادت الى الحصول عـلى افضل الـشروط التعاقديـة وأوطأ كلف الإنتاج، وبالنتيجة أعلى عائد للدولة على البرميل المنتج.

تطور الانتـاج والصادرات والعوائـد النفطية العراقية بعد عام 2006 :

ازدادت معدلات الانتـاج والتصدير والعائدات النفطية خلال السنة 2006 إلى السنة 2010 كما مبين أدناه :

•معدلات الإنتاج (من 1,955,000 إلى 2,340,000) برميل /اليوم.

•معدلات التصدير (من 1,497,000 إلى 1,883.000) برميل / اليوم.

• العائدات (مـن 30,397 إلى 52,207) مليار دولار على التوالي.

وبعـد توقيـع عقـود جـولات التراخيص مـع كبريات شركات النفط العالمية، تسـارعت وتيرة الإنتاج من هذه الحقول النفطية بالإضافة كميات النفط الخام المصدرة والعوائد المتأتية عنها لتصل الى المعدلات السنوية التالية في العام 2012 :

معدلات الإنتاج: (2,950,000 برميل/ اليوم)

معدلات التصدير: (2,422,000 برميل/اليوم)

الإيرادات: (94,027 مليار دولار).

كمـا لا بد من ذكره أن 75 بالمئة من إنتاج النفط الخام الحالي ينتج من أربعة حقول نفطية هي الرميلة وكركوك وغـرب القرنة والزبير. ويعد حقلا الرميلة وكركوك هما الاكثـر نضجاً في تحقيق نسـب الاحتياطـي إلى الإنتاج ، والتي وصلت إلى حوالي (45) سنة لحقل الرميلة (80) سـنة لحقـل كركوك. في حـين حققت الحقـول الاخرى نسـب احتياطـي الى الانتـــاج اكثـــر من (100) سنة مع وجود امكانية لنمو قدرة الانتاج فيها.

كما أن وتيرة زيادة الإنتاج والتصدير، ومعها الإيرادات سـتكون في تصاعد مسـتمر مع توسـع عمليات تطوير الحقول النفطية حيث وصلت الصادرات في شهر نيسان 2013 الى (2,622,000) برميل / اليوم.

كلف الانتاج والعوائد المخمنة خلال السنوات 2012 – 2030 :

بنـاء على أسـاس سـعر خام برنت و الـدولار في عام 2011، تم تخمين النفقات خـلال السنـوات 2012 – 2030 لتحقيـق الخطـة الانتاجيـة المتوسـطة (بحدود 9 مليون برميـل /اليوم) بحـــدود (275) مليار دولار وتتضمن تكاليف إنتاج النفط الخام كلف عقود الخدمات التقنية ورسوم الخدمة ، عقود الخدمات التقنية، إنشـاء منشـآت حقن الماء وكلف البنى التحتية لخـزن ونقل وتصدير النفط الخـام بالإضافة الى تكلفة الحقول النفطية التي تتولى وزارة النفط تشغيلها.

وتقـدر مجمل العوائـد المالية المتأتية عـن تنفيذ خطة زيـادة الانتاج حتـى عام 2030 بحوالي (5) ترليون دولار ويـــزداد هذا الرقـم أويقل بحدود (1) ترليون دولار في حالـــة زيـــادة الاسعار او انخفاضها بـ (20) دولار / البرميل عما هو مخطط.

ضرورة التعداد السكاني

بقلم: ملاذ الامين

تجري معظم الدول المتقدمة والنامية تعدادا سكانيا عند مرور عقد من الزمان لإعداد قاعدة بيانات عن طبيعة نمو المجتمع ونسبة الاطفال الذين سيصبحون شبابا بعد عقدين ونسبة الشباب الذين سيكونون شيوخا بعد فترة ، الى جانب تأشير نسب الاقليات والاثنيات والذكور والاناث والتي تجعل مهمة الدوائر المتخصصة بالإحصائيات السكانية يسيرة في تحديد -ولو بشكل قريب من الدقة- ما تحتاجه البلاد خلال السنوات المقبلة ،من مشاريع لتغطية احتياجات السكان للخدمات المهمة والتهيؤ لمعالجة الازمات التي ستبرز مع زيادة عدد السكان ،فمثلا لا يمكن ان يبقى عدد المدارس على حالها بعد عشر سنوات ،فالتعداد يؤشر لوزارة التربية ما تحتاجه من مدارس ورياض اطفال بعد خمس سنوات لأن الارقام الحقيقية مثبتة في مخرجات التعداد ،كما انه يحدد وبشكل جيد احتياجات وزارة الصحة من مستشفيات ومراكز صحية لسنوات مقبلة ،ونفس النتيجة تنطبق على مؤسسات الطرق والمجاري والاغذية والمياه ودور العدالة والكليات واختصاصاتها الدقيقة والاسواق التجارية والمجمعات السكنية وحركة الاقتصاد والتجارة والتبادل المصرفي والايرادات العامة وعدد القوات الامنية اللازمة لحفظ النظام .

ان البيانات المنبثقة عن التعداد لا تعد ارقاما خرساء ننظر اليها للتباهي او التندر ،بل هي ارقام حية تؤشر ما سيجري في المستقبل ،فالصين مثلا عندما اخبرتها ارقام التعداد السكاني بأن خزينها من المياه وما ينتج من الغذاء في البلاد لن يغطي حاجة سكانها في عشرينيات القرن الحالي ،اتخذت اجراءات لمنع زيادة سكانها من خلال تقنين الانجاب ومحاسبة العائلة التي تنجب طفلا ثالثا ،بقصد الحفاظ على مستوى متوازن من السكان مقابل المياه والغذاء الى جانب ما يحتاجونه من مشاريع خدمية قد لا تتمكن الدولة من تغطيتها وعندها ستواجه الصين مشكلة كبرى من ناحية الصراع على الطعام والشراب.

وفي العراق صوت مجلس النواب عام 2009 على اجراء التعداد العام للسكان الا ان تحديات وظروفا قاهرة ادتا الى تعطيله رغم تعديل حقول المعلومات اكثر من مرة ، كما ان عزم الحكومة على اجراء التعداد العام للسكان العام الحالي ،لا لحسم موضوعة المادة 140 فحسب وانما لإعداد قاعدة بيانات تخص العراق الذي اجرى آخر تعداد رسمي له عام 1997 ، وستسهم هذه البيانات في معالجة الازمات التي تتعرض لها التجمعات السكانية في المدن والقرى وتثبيت احتياجاتها من جميع الخدمات مع توقع اسهامات هذه التجمعات في الدخل القومي، وعلى اساس هذه البيانات يتم وضع الخطط التنموية والمشاريع الاستراتيجية للسنوات المقبلة بالتزامن مع النمو السكاني.

فالتعداد السكاني لا يعالج مشاكل التنمية والخدمات فحسب وانما يعالج المشاكل السياسية ويحدد حجم الاقليات في المجتمع ومناطق استيطانها ويرسم صيغة علاقاتها مع الدولة على وفق الدستور، فيما يتخذ مجلس النواب والحكومة اجراءاتهما على وفق البيانات المتوفرة من التعداد السكاني لحسم تلك المشاكل وتنفيذ الفقرات الدستورية.

ولا ينبغي للحكومة ان تؤجل اجراء التعداد السكاني ،اذ ان اغلب الخطط توضع على وفق تقديرات وزارة التجارة – نظام البطاقة التموينية- ،الذي حجب مئات الآلاف من الاسماء في زمن النظام الدكتاتوري السابق ،الى جانب لجوء عدد من العوائل لإدخال اسماء وهمية من اجل استلام فقرات الحصة التموينية لشدة الفقر والحاجة الى سد رمق العوائل دون خط الفقر، وعلى مجلس النواب مساندة اجراء التعداد السكاني هذا العام والموافقة على التخصيصات المالية اللازمة لإنجاحه ،علما ان وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء كان قد نفذ في السنوات السابقة عمليات تدريب للعدادين مع اجراء عمليات تعداد تجريبي في عدد من النواحي والاحياء وقام ايضا بإجراءات الحصر والترقيم.

اعادة هيكلة قطاع الكهرباء في العراق ودور القطاع الخاص

د. بارق شبر

اولا: مؤشرات ومعلومات اساسية عن منظومة الكهرباء في العرق:

أ- تطور وتدهور القدرات التوليدية للمنظومة :

في ظل غياب بيانات رسمية معتمدة من وزارة الكهرباء، أو في الاقل انعدام وجودها على موقع الوزارة، وجدنا انفسنا مضطرين الى تجميع بعض المؤشرات الرئيسة من مصادر مختلفة نتحفظ على دقتها ولكننا نستعين بها، كتقديرات تأشيريه.

قدرت الطاقة المنصوبة (Installed Capacity) في عام 1990، بحوالي 12000 ميغا واط وعلى الارجح يشمل هذا الرقم اقليم كردستان الحالي. وكما نعلم، دُمر جزءٌ كبير من المنظومة خلال حرب الخليج الاولى. وبعد عمليات التأهيل التي كان مهندسها د. جعفر ضياء جعفر، تمت استعادة حوالي 8400 ميغا واط من الطاقة المنصوبة في عام 1992. وفقا لتقدير الخبير نزار احمد . وبقى هذا القياس ثابتاً حتى كانون الثاني من عام 2004 وفق تقديرات خبير الكهرباء قاسم العكايشي . الا ان الخبير المهندس الاستشاري عبد الله الماشطة والذي شارك في عمليات اعادة التأهيل في عام 1992 يعتبر ان هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً.

اما القدرة التصميمية المتوفرة حالياً فتبلغ حوالي 16,000 ميغاواط، ومن غير المعروف فيما اذا كان هذا الرقم يشمل اقليم كردستان ام لا؟

أما القدرة التوليدية الفعلية في عام 2003، قبل احتلال العراق، فتقدر بحوالي 3300 ميغاواط ، بسبب غياب أعمال الصيانة والتأهيل الدوري. ومن المرجح ان هذا الرقم لا يشمل اقليم كردستان . وخلال فترة قصيرة بعد الاحتلال تم تحقيق ارتفاع الى 4470 ميغاواط نتيجة اعمال الصيانة والتأهيل التي نفذتها الادارة الامريكية.

وحسب تقديرات مهندس الكهرباء نزار احمد تم تحقيق ارتفاع تدريجي للقدرة الإنتاجية الوطنية الفعلية الى حوالي 6818 ميغاواط في عام 2010، وهذا التقدير قريب جداً من تقديرات مستشار وزارة الكهرباء السيد عادل حميد مهدي والذي صرح في منتدى العراق للطاقة بوجود قدرة توليدية متاحة بحدود 8450 ميغاواط ولكن يدخل ضمنها 1600 ميغاواط استيراد ومجهزة من بوارج تركية.

ولقد أكد" تقرير الأوضاع الأسبوعي في العراق" الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية منتصف عام 2011 بأن مجموع الطاقات المجهزة عن مختلف المصادر كانت 120 ألف ميغاواط. ساعة، أي ما يعادل 5000 ميغاواط قدرة توليد فعلية.كما في الجدول الاول

ب- تقديرات الإنتاج و الطلب على الطاقة الكهربائية

ينقل لنا خبير الطاقة الاستشاري عبد الله الماشطة في احدى دراساته معلومة مهمة من "تقرير الأوضاع الأسبوعي في العراق"، الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية منتصف عام 2011 بأن اجمالي الطاقة الكهربائية المجهزة من

مختلف المصادر، (التوليد الفعلي)، كان بحدود 120 ألف ميغاواط. ساعة أي ما يعادل تشغيل فعلي بطاقة 5000 ميغاواط. وينقل لنا في نفس البحث عن تقديرات لجنة الطاقة النيابية في 25/7/2011 للطلب على الكهرباء بحدود 14 الف ميغاواط في الصيف مقابل طاقة توليدية متاحة بحدود 7000 ميغاواط فقط.

من نقاط الضعف الرئيسة في خطط وزارة الكهرباء غياب دراسات علمية حول جانب الطلب على الكهرباء واساليب ادارته والتحكم به (Load management)، ولذلك نجد وزارة الكهرباء تلجأ الى اساليب قديمة في ادارة الطلب في اوقات حمل الذروة، من خلال آليات قطع التيار الكهربائي عن منطقة معينة وتوجيهه نحو منطقة اخرى ، (Load shedding)، مما يجبر المواطن على البحث عن بدائل اخرى مكلفة، وهي التوليد المنزلي الذاتي والمحلي التجاري . والذي لابد وان يأخذ في الاعتبار حجم الاستهلاك من هذا النوع في دراسات تقدير الطلب الحالي والمستقبلي، الا اننا نفتقد الى مثل هذه الدراسات. يقدر الخبير عبد الله الماشطة حجم الطلب من هذا النوع بأكثر من 1000 ميغاواط.

يقدر خبير الكهرباء نزار احمد الطلب في عام 1990، قبل الحرب بحوالي 7500 ميغا واط . وفي عام 2004 اجرت منظمة يو أس ايد (US Aid) وشركة لامايز الاستشارية الالمانية دراسة تم بموجبها تقدير حجم الطلب على الكهرباء في عام 2004 بحدود 8412 ميغاواط يقابله قدرة توليدية فعلية مقدارها 3368 ميغاواط، كما بينا سابقاً. كما قدرت هذه الدراسة ارتفاع الطلب الى 14000 ميغاواط حتى عام 2007، وتم وضع خطة امريكية (تحدث عنها د. قاسم العكايشي في عرضه)، لتلبية الطلب من خلال اضافة قدرات توليدية جديدة.

ومن الملفت للنظر ان الخبير نزار أحمد في دراسته المشار اليها سابقاً يقدر حجم الطلب الكلي على الطاقة الكهربائية في عام 2010 بحوالي 14000 ميغاواط وكذلك وزارة الكهرباء تقدر نفس الحجم لعام 2012 وهو نفس الحجم الذي توقعته منظمة (يو أس ايد) لعام 2007 في الدراسة التي اعدت في عام 2004 . واذا افترضنا ان تقديرات دراسة يو أس ايد كانت قريبة الى الواقع، فمن غير المنطقي ان تبقى تقديرات الطلب لعام 2012 ثابتة على نفس المستوى بالرغم من الارتفاعات الملحوظة في معدلات الدخل للفرد العراقي. ومن المعروف ان المرونة الدخلية للطلب على الكهرباء مرتفعة نسبياً. من ذلك يبدو واضحاً انه لم تجر بعد دراسة عام 2004 أية دراسة جديدة لتقدير الطلب. الا ان الخبير عبد الله الماشطة يذكر في بحثه المشار اليه سابقاً بأن العراق سيحتاج إلى 17 ألفاً و500 ميغاواط لتغطية فترات الذروة وتغذية المشاريع الصناعية.

ثانياً: توصيف وتحليل المشكلة المحورية:

أ- الفجوة بين الارتفاع السريع للطلب وتباطؤ نمو العرض.

من الواضح ان طلب القطاع الأسري على الكهرباء ارتفع على نحو دراماتيكي وسريع بعد رفع الحصار عن العراق ابان التغيير في عام 2003 . ومع رفع رواتب موظفي الدولة و تحسن دخول الطبقات الوسطى وفتح الحدود للاستيرادات ومن دون تعرفة جمركية تذكر، ارتفعت مشتريات الاجهزة الكهربائية على نحو كبير مما سبب زيادة الضغوطات على المنظومة ، سيما وان المرونة الدخلية للطلب على الكهرباء عالية في البلدان النامية وفي ظل غياب نظام تعرفة متطور، (سعر استهلاك الكهرباء) ، وضعف الجباية تراجع ميل المستهلك نحو الترشيد، سيما وانه يستلم الكهرباء الوطنية بأسعار شبه مجانية وما يوفره من مبالغ عن هذه الخدمة شبه المجانية يدفعها ، في الغالب ، كمبالغ تزيد على التوفير، لإصحاب المولدات المحلية الخاصة في المناطق السكنية. وتبلغ حصة الاستهلاك الاسري في اجمالي الاستهلاك نسبة 46% يليها القطاع الحكومي بنسبة 26% ثم القطاع الصناعي بنسبة 20% .

ومن جانب اخر اخفقت وزارة الكهرباء في تنفيذ جميع خططها لتوسعة العرض.

وُضعت في تشرين الاول /اكتوبر 2003 أول خطة ، وبموجبها تم التخطيط لرفع القدرة الانتاجية من حوالي 3500 ميغاواط في 2003 والى 11000 ميغاواط في عام 2005 ثم الى 15000 ميغاواط في عام 2007.. على وفق هذه الخطة كان يُفترض ان يتجاوز الانتاج الطلب بمقدار 1000 ميغاواط بحلول عام 2005، أي ان تحل مشكلة الكهرباء قبل 8 اعوام من منظور اليوم!

أما الخطة المركزية العشرية لوزارة الكهرباء لعام 2006، فقد وعدت بتلبية الطلب بشكل كامل ولمدّة 24 ساعة في اليوم من الانتاج المحلي والاستغناء الكامل عن الاستيراد بحلول عام 2009!

وكمثال على إخفاق وزارة الكهرباء في تنفيذ خططها يذكر الخبير عصام الخالصي المثال الآتي:

في شباط/اذار 2005 استوردت الوكالة الامريكية للتنمية وحدتين من صنع جي أي فريم 9 من التوربينات الغازية المخصصة إلى مشروع محطة النجف الغازية الجديدة بقيمة 22,62 مليون دولار للوحدة الواحدة وسلمتهما الى مخازن وزارة الكهرباء في حزيران 2005، وكانتا قد تم استيرادهما من قبل الإدارة الامريكية لمشروع آخر سلمتا فيما بعد إلى وزارة الكهرباء بعد إلغاء ذلك المشروع. لقد كان موعد الاغلاق في 23 آيار 2006 لمناقصة مشروع النجف معلنة سابقاً لتجهيز الاجزاء التكميلية ونصب المحطة بكاملها قد الغي بعد ايام من تسلم كريم وحيد لوزارة الكهرباء لمسئوليتها، واعقب ذلك مناورات وتلاعبات وضغوطات انتهت الى إحالة الاعمال بعهدة مقاول سبق ان ذكرت عدم اهليته لمشروع مماثل حيثيات قرار للمحكمة الجنائية المركزية العراقية في قضية فساد رفعت ضد وزير كهرباء سابق حكم بسببها فيما بعد بالسجن سبع سنوات. وتم ارساء العقد على المقاول بعد بضعة اسابيع من قرار المحكمة. وحتى على افتراض عدم حصول تأخيرات أخرى فان التوربينات الغازية لا يتوقع أن تدخل في نطاق الخدمة قبل النصف الثاني من عام 2009 أي أكثر من أربع سنوات بعد استلام المولدات من قبل وزارة الكهرباء.

ب- انخفاض الكفاءة التشغيلية.

بسبب رداءة صيانة وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية، يجمع خبراء الكهرباء الفنيين على حقيقة ان جاهزية المحطات، (حاصل قيمة الانتاج الفعلي الى القدرة التصميمية لوحدات التوليد)، لا تصل الى 50% في حين تبلغ هذه النسبة في الدول المتقدمة ما بين 85- 90 في المائة!

ويعزز هذا الرأي خبير الكهرباء العراقي عصام الخالصي بالقول: "ما بالنسبة لتقييم اداء الإدارة العليا لمنظومة الكهرباء بالعراق فإنها بلاشك تحتل أدنى موقع عند مقارنتها مع أي منظومة عامة في المنطقة. فأنها الاقل كفاءة من حيث الإدارة (هناك أكثر من عشرة أشخاص مستخدمين لكل ميجا وات مجهز من الكهرباء المولد داخلياً – 1.4 شخص يستخدم في السعودية للقيام بنفس العمل) . والأقل مهنيه في ادارة التشغيل والصيانة، (النسبة المتاحة للتوليد الفعلي للكهرباء)، في محطات التوليد في العراق تشكل حوالي 50 % فقط من امكانيات القدرات المنصوبة" وعلى وفق تقديرات البنك الدولي بلغت نسبة الفاقد في شبكة النقل والتوزيع الى اجمالي انتاج الطاقة الكهربائية في عام 2008 حوالي 49 % ، وفي عام 2010 حوالي 37% .

ينظر جدول رقم 2 : مقارنات قطاع الكهرباء العراقي مع بعض الدول العربية :

ج- هدر الموارد الاقتصادية.

قدرت بعثة البنك الدولي والامم المتحدة الى العرق في صيف 2003 احتياجات قطاع الكهرباء المالية على مدى الاربع سنوات القادمة ، اي حتى 2007، بحوالي 12 مليار دولار لإعادة تأهيله وتطويره لكي يؤدي دوره الاقتصادي بشكل كامل . وفي اطار المنحة الامريكية لإعادة بناء العراق البالغة 18,6 مليار دولار تم تخصيص مبلغ 5,6 مليار دولار لوزارة الكهرباء ، منها مبلغ 2,8 مليار دولار للتوليد ومبلغ 1,8 مليار دولار لشبكة النقل ومحطات التحويل ومبلغ 1 مليار دولار لشبكة التوزيع. لانعرف اوجه صرف المبالغ التي تم تخصيصها من قبل الادارة الامريكية.

في بداية عام 2009 تعاقدت الحكومة العراقية مع شركة جي اي الامريكية وشركة سيمنس الالمانية على تجهيز 56 مولدة توربينية غازية من نوع فريم 9 بقيمة اجمالية بحدود 2,5 مليارات دولار. تم تسليم الشحنة الى وزارة الكهرباء في عام 2010 في ميناء الفاو وبقيت المولدات هناك قابعة في المخازن الارضية المفتوحة ومتعرضة للرطوبة والتلف حتى عام 2012 من دون تنصيب. لم يُجب مسؤولو الوزارة الى اليوم على السؤال المشروع وهو لماذا تمت هذه الصفقة من دون الزام المجهز بتنصيب محطات التوليد. وزير الكهرباء يقول انه غير مسؤول عن هذه الصفقة، ومع ذلك تعهد بنقل المولدات الى مواقع تنصيبها. لقد رشحت معلومات بأن الوزارة تعاقدت حديثاً مع بعض الشركات لتنصيب المولدات، ، ومن المعلومات المتوفرة لدينا وبصورة شخصية من شركة هيونداي الكورية الجنوبية ، تم ابرام في الأقل عقد مع الوزارة وأن العمل مستمر في مواقع عديدة منها بغداد، والبصرة ، ومكان آخر لإنتاج طاقة إجمالية تفوق 2200 ميغا واط .

اضافة الى الانفاق الحكومي لابد وان يأخذ في الاعتبار انفاق القطاع الخاص والقطاع الاسري على استيرادات المولدات المتوسطة والكبيرة الحجم والانفاق على تشغيلها للتعويض عن الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي. كما تجدر الاشارة الى الكلف الاقتصادية الخارجية (external costs) التي تنجم عن تشغيل هذه المولدات الخاصة، (تلوث الهواء والضوضاء) ، والتي يصعب تقديرها حسابياً في اطار هذه الورقة، ولكن يمكن الجزم بأنها باهظة في جميع الاحول استناداً الى تجارب دول اخرى اعدت دراسات مماثلة في هذا الميدان.

اما مستشار وزارة الكهرباء السيد عادل حميد مهدي، فيقدر اجمالي الخسائر المادية على الاقتصاد العراقي بسبب عدم التجهيز الكامل للطاقة بحدود 40 مليار دولار، تحمل القسم الاكبر منها القطاع السكني وبمقدار 21 مليار دولار. ثم يليه القطاع الصناعي بمبلغ 9 مليار دولار والحكومي بملغ 6 مليار دولار. ويتحمل كل

مـن القطاع التجاري والزراعي 2 مليار دولار. للأسـف لـم يذكر المستشـار مصدر هـذه التقديـرات أو كيفية احتسـابها. الا اننا نفترض ان هذه الخسائر لم تأخذ في الحسبان الكلف الخارجية التي اشرنا اليها سابقاً.

ثالثاً: الخطة الجديدة لوزارة الكهرباء:

أ- عرض موجز للخطة.

اعلنـت وزارة الكهرباء عن طريق مستشـارها السـيد عادل حميد مهدي خلال جلسات منتدى العراق للطاقة في نهايـة عـام 2012 عن خطتهـا المركزيـة الطموحة للفـترة 2012 – 2017 . مـن الملفت للنظـر ان الخطة غير متوفرة على موقع الوزارة في الانترنت، ولذلك سوف نستشهد بوثيقة المحاضرة التي وفرها لنا معهد العراق للطاقة مشكوراً.

تهـدف الخطـة الى زيـادة العرض الـكلي لكي يغطي الطلب بشـكل كامل حتى عام 2015 من خلال اضافة طاقـة توليديـة جديدة بمقـدار 20 الف ميغـاواط الى القدرة الانتاجية الوطنية المتاحة حاليا والبالغة حوالي 6850 ميغاواط بحسـب بيانات الـوزارة. هذا يعني ان الخطة سـوف تضيف طاقة توليدية جديد تعادل ثلاثة اضعاف الطاقـة المتوفرة حالياً خلال 3 سـنوات فقط. وبموجب الخطة سـوف تضاف في عـام 2013 لوحده ما مقـداره 7500 ميغا واط، اي اننا سـوف نشـهد في هذا العـام مضاعفة الطاقة التوليديـة. وفي عام 2014 تتوقع الخطة اضافة 7500 ميغاواط اخرى لكي تصبح الطاقة الكلية ثلاثة اضعاف الطاقة الحالية.

وتستند الخطة الى تنفيذ المشاريع الآتية:

- انجاز 14 مشروع محطـات غازية حتى عام 2015 بطاقة توليدية اضافية مقدارها 13000 ميغاواط
- انجاز 5 مشـاريع محطات بخارية حتى عام 2017 بطاقة توليدية اضافية مقدارها 7000 ميغاواط
- انجـاز 5 مشـاريع محطـات ديزيل في عـام 2012 بطاقة توليدية اضافية مقدارها 1130 ميغاواط
- انجـاز مشروع الطاقـة المتجددة (شمسـية ورياح) حتى عام 2016 والذي سيضيف 400 ميغاواط
- انجاز برنامج الدورة المركبة حتى عام 2017 والذي سيوفر طاقة اضافية بمقدار 4000 ميغاواط

وبذلك سـيكون مجمـوع الطاقة الاضافيـة حتى عام 2017 اكثـر مـن 25000 ميغـاواط اي حـوالي اربعة اضعاف الطاقة المتاحة حالياً.

ويشير السيد المستشار الى ان المتطلبات المالية المطلوب تخصيصهـا حتى عـام 2015 تبلـغ 18 مليـار دولار امريكي ثم ترتفـع الى 27 مليار دولار حتى عام 2017 . مـن غـير الواضـح ما هـو المقصود بتعبـير "مطلوب تخصيصها" ومن هذه الجهة التي يفترض ان تخصص الامـوال للاسـتثمارات المطلوبـة؟ نفـترض ان جهـة التمويل المقصودة هي الموازنة العامة للدولة . وهذا يثير التسـاؤل ل حول الامكانيات المالية للدولة في توفير مبلغ 18 مليار دولار لتمويل المشـاريع الاسـتثمارية لوزارة الكهربـاء فقـط . ومن غير الواضح حجـم المخصصات الفعلية والتي تم اعتمادها رسـمياً لتكون تحت تصرف الوزارة حتى عام 2017 لتنفيذ هذه الخطة . ما نخشاه هو ان السـادة المخططون في المديرية العامة للدراسات والتخطيـط في وزارة الكهربـاء اسـتندوا عـلى افتراض توفـير المـال المطلوب مما يضفـي على الخطـة برمتها طبيعـة افتراضية، بمعنى ان المخطط يقول لنا لو توفر هذا الشرط فسوف نحقق الهدف. وبذلك تصبح الخطة لا قيمة لها سوى الدعاية والاعلام.

ب- تقويم الخطة .

ولكـي نكـون ايجابيين في تقويم جهـود طاقم الوزارة الحـالي دعونـا نفـترض ان مبلـغ الاسـتثمار الاجمالي المطلـوب حتى عـام 2017 وبمقـدار 27 مليـار دولار سوف يتم رصده من الموازنة العامة وعلى نحو تدريجي، ويوضع تحت تصرف الوزارة لتنفيذ خطتها المركزية.

المنطـق الاقتصادي الذي يرتكز عـلى حقيقة محدودية الموارد الاقتصادية وشـحتها وضرورة استخدامها على النحـو الامثل من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك اعداد دراسـات التكلفة والمنافـع الاقتصاديـة، يفرض علينا في هـذه الحالة البحـث عن البدائل الافضل لاسـتخدام المال العـام في القطاعات التنمويـة المختلفة وعن بدائل التمويـل للاسـتثمارات المطلوبة في قطـاع الكهرباء. ثم هنـاك جوانب اخرى تتعلـق بالديمومة الفنيـة والمالية للمشـاريع التـي تتضمنهـا الخطة وينبغـي اخذها في

الاعتبار. لنفترض ان الشروط المالية للخطة سوف يتم توفيرها من الموازنة العامة وبذلك تتمكن الوزارة من تحقيق هدف الخطة، اي إنجاز كل مشاريعها وتبدأ بالعمل بحلول عام 2017. لربما سوف تدعي وزارة الكهرباء انها نجحت في تنفيذ الخطة، ولكن من وجهة نظرنا سوف يعتمد نجاح الخطة من عدمها على الديمومة المالية والاقتصادية للمشاريع المنفذة ، لان التنفيذ لوحده لا يضمن نجاح المشروع على المدى البعيد. ما فائدة محطات جديدة لتوليد الطاقة وشبكات نقل ومحطات تحويل ..الخ عندما تعمل على نحو غير اقتصادي وتضيف الى موازنة الدولة اعباء جديدة ؟؟ من وجهة نظرنا سوف يعني هذا الاستمرار في هدر الموارد الاقتصادية، كما كان عليه الحال منذ عام 2003، حيث تم انفاق 27 مليار دولار مقابل تحقيق زيادة في القدرة الانتاجية الفعلية بواقع 3550 ميغاواط فقط خلال العشر سنوات الماضية . يتطلب تنفيذ الخطة الجديدة 27 مليار دولار اخرى، ليصبح المجموع 54 مليار دولار ككلف اقتصادية مباشرة من موازنة الدولة فضلاً عن انفاق القطاع الخاص والقطاع الاسري والذي يصعب تقديره في اطار هذه الورقة، ولكن لا يستهان بحجمه ، فضلاً عن الكلف الخارجية الناجمة عن الاضرار البيئية والصحية بسبب المولدات العشوائية في المناطق السكنية وانبعاث ثاني اكسيد الكاربون من محطات التوليد الحرارية التي تعمل على الوقود الثقيل.

ومن الناحية الفنية، يعترض المهندس الاستشاري عبدالله الماشطة على اختيار إدارة قطاع الطاقة التقنية الخاطئة بالنسبة إلى نوع الوقود الذي يستخدَم ويُحرَق في التوربينات الغازية، إذا اعتمدت الوقود الثقيل وليس الغاز الطبيعي، الذي يخطَّط لتصديره ، في حين لا يستطيع العراق تلبية حتى احتياجات المحطات الغازية وإمدادها بالغاز، علماً أن كلفة توليد الكهرباء في العراق باستخدام الوقود الثقيل في الوحدات الغازية تعادل 15 ضعفاً كلفة إنتاجه باستخدام الغاز الطبيعي.

في قناعتنا وبناءً على تجاربنا المهنية خلال السنوات الطويلة الماضية وعلى تجارب العديد من الدول الاخرى سوف لن تتمكن وزارة الكهرباء العراقية من تقديم حلول جذرية ناجعة ومستدامة للمشاكل التي يعاني منها قطاع الكهرباء حالياً ومستقبلاً ، وذلك بسبب طبيعة هذه المشاكل الهيكلية والتي لها علاقة وثيقة بمشكلة البيروقراطية في جهاز الدولة وانخفاض الكفاءة التشغيلية لهذه الاجهزة الى مستويات متدنية جداً.

رابعاً: اعادة هيكلة قطاع الطاقة الكهربائية

بعد اعوام من الاخفاق في إدارة قطاع الطاقة الكهربائية وغياب الافق الاستراتيجي والنهج العلمي في اساليب التخطيط لمستقبل هذا القطاع ، حيث ان الحل المستديم لا يكمن فقط في زيادة الطاقة التوليدية، لابد من البحث عن استراتيجية جديدة تتوجه نحوى التغيير الجذري لهيكلية القطاع وتستفيد من تجارب الامم التي نجحت في ادارة وتطوير قطاع الطاقة الكهربائية في الكثير من دول العالم، بما في ذلك دول الجوار. في قناعتنا يكمن الحل المستديم لمشكلة الكهرباء في العراق في اعادة هيكلة القطاع على وفق الخطوات والمراحل الآتية:

-1 الغاء وزارة الكهرباء واستحداث المؤسسات الآتية:

• هيئة مستقلة لتنظيم قطاع الكهرباء والاشراف عليه .

• شركة الكهرباء الوطنية كشركة قابضة.

-2 نقل جميع الموظفين والمستخدمين الحاليين في وزارة الكهرباء والمديريات التابعة لها والكادر الفني في التوليد والنقل والتوزيع الى المؤسسات المستحدثة.

-3 تناط بهيئة التنظيم والاشراف مهام منح الاجازات لشركات القطاع الخاص العاملة في ميدان التوليد والصيانة والخدمات الفنية والتوزيع وتحديد اسعار الجملة لبيع الكهرباء من المولدين الى الموزعين واسعار المفرد (التعرفة) من الموزعين الى المستهلكين. وتكون الهيئة مسؤولة عن وضع المواصفات الفنية والقياسية التي تتعلق بالقطاع والتحضير لمشاريع القوانين الازمة لتنظيم القطاع.

-4 يتم تقسيم القطاع الى ثلاثة حقول مستقلة عن بعض وهي التوليد والنقل والتوزيع ويتم تأسيس ثلاثة شركات مستقلة تحت مظلة شركة الكهرباء الوطنية القابضة والمملوكة 100% للدولة.

-5 تأسيس شركة توليد الطاقة الكهربائية الوطنية والتي تحول اليها اصول جميع محطات توليد الكهرباء المملوكة حاليا من الدولة بعد تقويمها من قبل مكاتب حسابات دولية . تفتح الشركة المجال لمستثمرين عراقيين للمساهمة في رأس المال بنسبة (30%)، ولمستثمرين اجانب بنسبة (20%)، وتطرح اسهمها للتداول في البورصة الوطنية فقط. تدار الشركة مركزياً على مستوى العراق، (باستثناء اقليم كردستان)، من قبل كفاءات ادارية وتكنوقراط بموجب نظام الحوافز وبعقود موقتة من خارج الجهاز الحكومي، وعلى وفق مبادئ وفلسفة القطاع الخاص، أي انها سوف تسعى في المدى البعيد الى تحقيق ارباح ومن دون ضمانات حكومية بالدعم. ولكن لابد من ضمان الدعم الحكومي في المرحلة الاولى، من خلال ضمان سعر بيع للكيلو واط/ساعة تحدده هيئة التنظيم والاشراف بحيث يغطي كلفة التوليد زائداً هامش ربح بمقدار 6% لمدة عشر سنوات. ويفتح المجال لشركات التوليد المملوكة 100% من القطاع الخاص والمعروفين باسم مولدي الطاقة المستقلين (IPP)، للنشاط وبيع منتوجهم وفقا لنفس الشروط المذكورة سابقاً.

1. تأسيس شركة نقل الطاقة الكهربائية الوطنية والتي تحول الى ملكيتها شبكة النقل الوطنية (الضغط العالي 400 كي في والمتوسط 132 كي في) وتعمل هذه الشركة التي تكون مملوكة 100% للدولة على تغطية تكاليف اعمالها من خلال جباية رسم تحدده هيئة التنظيم والاشراف على نقل الطاقة. ويضاف هذا الرسم على سعر بيع الجملة من شركة التوليد الى شركات التوزيع.

2. تأسيس شركات لتوزيع الكهرباء لامركزية وعلى مستوى المحافظات والاقاليم تمتلكها المحافظة بنسبة 50% والقطاع الخاص بنسبة 50% تشتري الكهرباء بسعر الجملة المشار اليه سابقاً وتبيعه بسعر يحدد من قبل هيئة الكهرباء يضمن تغطية التكاليف وهامش معين من الربح.

من يحدد الهوية المعمارية للمدينة ؟

الحلقة الثالثة

المتنزهات العامة

يثار هذا التساؤل دائما كونه ذو جوانب كثيرة يمكن النظر اليها واعادة صياغتها وتوظيفها من جديد بل واعادة روح الثقافة والعمارة المعاصرة الى كل مرفق من مرافق المدينة التي اصبحت وللأسف مدينة منكوبة لافتقارها لروح المدينة العراقية الانسانية الحية والعناصر الجاذبة والباعثة على الحياة والتفاؤل والاستمرار والاحساس بالعطاء لجعلها افضل وانعاش هويتها المفقودة وضياعها بين جملة من الاسباب التي لا عذر فيها ولا منطق, حتى ضاع في هذه المدينة مشهدها الحضري وضاعت ملامحها وبالتالي ضاعت هويتها فالمشهد الحضري كما وصفه احد المعماريين الكبار بأنه فن من الفنون المهمة التي تساعد الانسان على استيعاب المدينة والبيئة كونه فن تراه العين وتدركه الاحاسيس والانطباعات ويبقى في العقل ليؤثر في نفسية الناس ولذا فأن المشهد الحضري يمثل جانبا اساسيا من مكونات البنية العمرانية لكل مدينة وهو يمثل مشاهد متسلسله فيها لا تخلو من عنصر التشويق وأن اي تشويه لأي مشهد من المشاهد يمثل تشويه كلي للمدينة .

المهندسة المعمارية/ زهراء صباح صالح

احد اهم الوسائل التعريفية للمشهد الحضري هي الفضاءات كأن تكون فضاءات خارجية او فضاءات داخلية ومراعاة التنظيم في ما بينها لتعطي روح المكان وهويته لنبحث اولا في مفهوم الفضاء ونتعرف عليه.

مفهوم الفضاء بأبسط اشكاله هو الحيز او المساحة الذي يحوي عدة عناصر تكون هذه العناصر العلاقة بين الانسان والفضاء وبين العناصر مع بعضها لتخلق الاحساس به شريطة ان يكون هناك تصميم يربط العناصر مع بعضها فالفضاء عندما يكون محددا واحيانا غير مرئي يكون فضاء خارجيا وعندما يكون محدد ويمكن رؤية كافة جوانبه يكون فضاء داخليا, فالشوارع والساحات العامة والمتنزهات العامة جميعها فضاءات خارجية مفتوحة وضرورة التنسيق فيما بينها بفن ووفق اسس وعناصر المشهد الحضري للمدينة بجعل منها وحدة متكاملة لرؤية بيئة المدينة وبنيتها العمرانية ولكن معالجة كل منها بصورة منفصلة تجعل منها عنصر مشوه ومؤثر على غيره سلبا .

كما ان التعامل مع الفضاءات الخارجية وفق نسب معينة تسر الناظر تجعل منها عنصر مهم وحيوي للمدينة ولعل من اهم انواع الفضاءات الخارجية هي الحدائق والمتنزهات العامة كونها تمثل عنصر حيوي في الترويح عن النفس ولها تأثير صحي وبيئي على الانسان والمدينة فأن اللون الاخضر له معاني ودلالات تبعث البهجة والنشاط والابداع ايضا فالموروث الانساني والتفكير بالجنان والحدائق والمناظر الخلابة جعلت منا سبب من اسباب الابداع في تصميم الحدائق والمتنزهات العامة ولذا فأن اهمية المتنزهات العامة تدخل اولا ضمن التكوين العام للمدينة وعلاقتها وتناسقها مع ما يحيطها من فضاءات خارجية وكتل بنائية حيث ان اندماج المتنزهات العامة مع الموقع المحيط بها وارتباطها به يجعل منها لوحة فنية لان روعة وجمال المتنزهات لا تكمن فقط في البعد الثنائي وانما ايضا البعد الثالث له تأثير كبير على موقعها واحجامها نسبة لما يحيطها وتغير الوانها تبعا لفصول السنة المتلونة.

هناك ايضا جانب مهم في المتنزهات العامة هو انها ليست حديثة العهد او من اكتشاف مجموعة معينة وانما هي موجودة منذ السلالات الاولى في التاريخ وهذا دليل اخر على ان تاريخ الشعوب يبين كيف ان هذه الشعوب اهتمت اهتماما واسعا اولا بنفسية الانسان وتوفير المساحة اللازمة للترويح عن النفس وثانيا يكشف عن وجود افكار اولية عن تخيط المدينة وتنظيمها حيث تشير الدلائل التاريخية الواصلة من آثار ذلك الزمن ان تخطيط مدينة اوروك كان يحوي في مركز المدينة ساحة عامة لاجتماع الناس والقاء القرارات الملكية عليهم والتجمع في احتفالاتهم العامة وغيرها وكانت هذه اللبنة الاولى للساحات العامة وظلت في تطور عصر بعد اخر حتى وصلت الى اوجها وهي الجنائن المعلقة في بابل وهي احدى عجائب الدنيا السبع ونموذج رائع للاهتمام بالحدائق ونافورات المياه تضاف لها نقطة مهمه جدا وهي الوعي الكامل بتصميم الحدائق وجماليتها وليس مجرد مساحة خضراء وانما ادخال النافورات وانواع الزهور والتنسيق فيما بينها حيث ان تصميم المتنزهات والحدائق العامة الخضراء يعتبر من صميم الفنون التي اهتمت بها الشعوب وبعدها تنوعت انواع الحدائق بتقدم الزمن واصبح لكل حضارة طابعها المتميز عن غيرها حيث الحديقة الرومانية اول من استخدموا فيها مقاعد الجلوس الخارجي في الحدائق وابتكار الشرفات المطلة على الحدائق, في حين تميزت الحديقة الصينية بأنها حدائق تأمل اما الحدائق اليابانية فقد اتسمت بكونها على ثلاثة انواع لكل نوع منها المكان المخصص لها

واتسمت بوجود المياه والاحجار وعنصر البساطة وكانوا اول من اضافوا عنصر الاحجار وجعله تشكيل جديد يضاف للحديقة وتعتبر الحديقة الاسبانية بأنها حلقة وصل بين الشرق والغرب وتميزت بوجود دهليز ينتهي بفضاء مفتوح فيه الاشجار والنباتات ونافورة المياه اما الحدائق الهندية فقد تميزت بوجودها حول القصور وحول القبور اما الحدائق الايطالية امتازت بالنحت و الزخرفة والنظام الهندسي ثم جاء الفرنسي اندريه ليعبر عن الحدائق بالبساطة والمساحة الواسعة اما عن حدائق العصر الحديث فأصبحت في امريكا عبارة عن مزيج حضارات حدائقية والحدائق الاوربية تميزت بأنها غير تقليدية وغير متناظرة وفي حين كانت سابقا في العصور التي سبقت العصر الحديث متناظرة .

وبعد كل هذا وتبيان اهمية الحدائق العامة والمتنزهات العامة عند الشعوب ولان المدينة العراقية التاريخية كانت لبنة الاساس لهذه الفكرة فلنبدأ مرحلة جديدة نعيد فيها لهذه المدينة مشهدها الحضري الغائب وهويتها المفقودة ولنبدأ بجزء مؤثر جدا في نفسية الانسان على ان ترعى في ذلك تصميم المدينة وتناسق فعالياتها ووظائفها مع بعضها ولتأخذ بنظر الاعتبار كثافة السكان لتلك المنطقة ولنبدأ بالتعامل الجدي مع البعد الثالث والرابع في المتنزهات العامة واعادة بلورتها من جديد , وهنالك جانب اخر يتوجب علينا ان نساهم في اعادة احياءه من جديد هو ثقافه الاهتمام بالأماكن العامة وتنمية روح المواطنة والاحساس بانها ملكية عامة وتعود بالنفع على الجميع والاهتمام بها وبجمالها وليس استعمالها لخدمة فردية تعود بالمنفعة الشخصية فقط واهمال الاحساس بروح الجماعة ما أدى الى اهمال الاماكن العامة الخضراء التي اصبحت خضراء في التصاميم فقط وليس على ارض الواقع وهذا الإهمال اصبح العامل المؤثر في الجميع بدءا أولا بإهمال مديرية البلدية لهذه الاماكن العامة التي هدفها المتعة والنشاط .

وسرى هذا العامل المؤثر ليصل الى اغلب الناس ليصبح الثقافة السائدة للتعامل ليس فقط المتنزهات العامة وانما وصل الاهمال للحدائق المنزلية بعد ان كانت المنازل قديما تهتم بحديقة الدار كأن تكون في مركز الدار ثم اصبحت حديقة امامية ومعها بعض الاشجار والنافورة الوسطية التي ترطب الجو انواع الزهور الجميلة.

اندثرت هذه الثقافة واصبح الاهمال هو السائد ما اثر سلبا على نفسية وصحة الانسان والبيئة التي حولة لذا فان اي تغيير سلبا او ايجابا يؤثر على الجميع. لهذا لنبدأ من انفسنا اولا لتنتقل العدوى لغيرنا ونعيد تاريخنا الكبير مع روعة وجمال الحدائق الخاصة والمتنزهات العامة.

قطاع الصناعة

فيما تتجه السياسية الاقتصادية للحكومة العراقية نحو تفعيل القطاع الصناعي بالاعتماد على الموارد والثروات المتاحة في عموم محافظات البلاد . تضع هيئة استثمار المثنى على رأس أولوياتها الاهتمام بالفرص الصناعية ودعوة الشركات الاستثمارية لتنفيذ مشاريعها الصناعية في المحافظة , بالاعتماد على ما تتميز به من وجود خزين كافي لقيام مجموعة من الصناعات خاصة الإنشائية والصناعات القلوية , فضلا عن توفر الأيدي العاملة والاستقرار الأمني الذي تنعم به المثنى , هذه العوامل مجتمعة وغيرها جعلت من المحافظة محط أنظار الشركات الاستثمارية التي تقدمت بطلب الاستثمار وتنفيذ المشاريع الصناعية المختلفة ومن بينها :

معمل اسمنت الدوح

اسم المشروع: معمل اسمنت الدوح
اسم المستثمر : شركة الدوح العراقية للصناعات الاسمنتيه
كلفة المشروع: 249 مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة: شركة (CNBM) الصينية
مدة الانجاز : 42 شهرا

معمل اسمنت الشرق

اسم المشروع:معمل سمنت الشرق
اسم المستثمر :شركة المحامد للتجارة والمقاولات
كلفة المشروع :250 مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة :شركة المحامد للتجارة والمقاولات
مدة الانجاز : سنتان

محطة وقود متكاملة تشمل معرض وغسيل للسيارات

اسم المشروع: محطة وقود متكاملة تشمل معرض وغسيل للسيارات
اسم المستثمر : عبد الكريم فاضل حسين
كلفة المشروع : مليار دينار عراقي
الجهة المنفذة : عبد الكريم فاضل حسين
مدة الانجاز : 18 شهرا

معمل سمنت ساوه

اسم المشروع: معمل سمنت ساوه
اسم المستثمر: ماستر مودلر
كلفة المشروع : 220 مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة : شركة ماستر مودلر
مدة الانجاز :3 سنوات

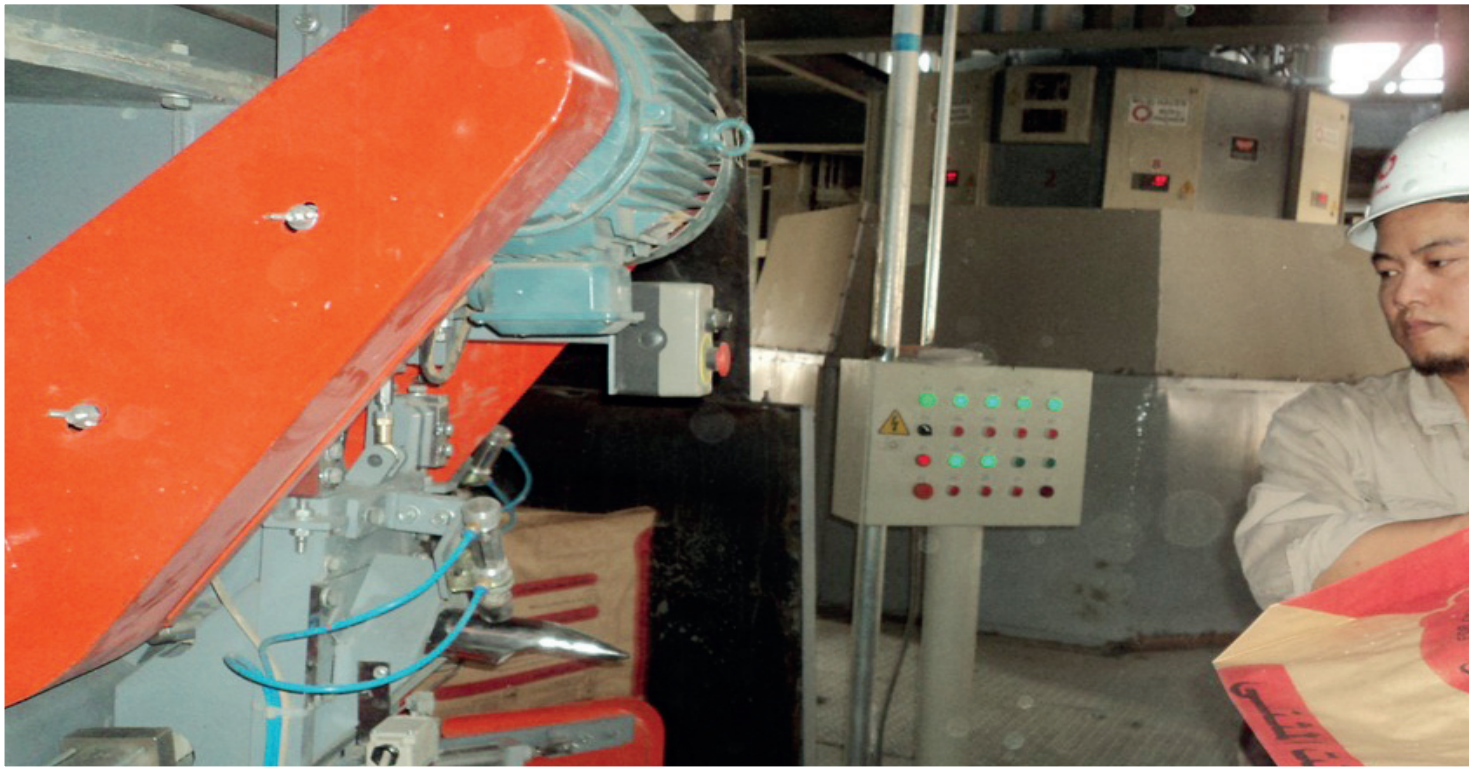

معمل اسمنت العراق

اسم المشروع: معمل اسمنت العراق
اسم المستثمر: شركة ماك اويل للتجارة العامة والنفط الخام ومشتقاته
كلفة المشروع : 200 مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة : شركة ماك اويل للتجارة العامة والنفط الخام ومشتقاته
مدة الانجاز : 36 شهرا

معمل انترلوك متطور

اسم المشروع: معمل انترلوك متطور
اسم المستثمر : احمد عبد المهدي حسين الكواز
كلفة المشروع : 535 الف دولار أمريكي
الجهة المنفذة : احمد عبد المهدي حسين الكواز
مدة الانجاز : 12 شهرا

معمل ثلج متطور

اسم المشروع: معمل ثلج متطور
اسم المستثمر : عباس هكوش بدليشة
كلفة المشروع :510 الف دولار امريكي
الجهة المنفذة : عباس هكوش بدليشة
مدة الانجاز : تطوير مشروع قائم

القطاع التجاري

وضعـت هيئة اسـتثمار المثنى ضمن أولويات خططهـا الطموحة تنويع الموارد الاقتصاديـة للمحافظة والاعتماد على كافة القطاعات للنهوض بواقع المحافظة الاستثماري وتحويلها إلى مركز جذب مهم لمختلف الفعاليات الاقتصادية , ومن بينها تفعيل القطاع التجاري بالاعتماد على ما تمتلكه المثنى من مقومات متوفرة تؤهلها لاحتلال موقع الصدارة في تفعيل هذا القطاع وتنميته وما يعكسـه من جوانب ايجابية في تنويع وتوسـيع موارد الدخل للمحافظة والمواطن السماوي على وجه العموم , إذ منحت الهيئة عددا من الرخص الاستثمارية في القطاع التجاري لمجموعة من الشركات المحلية والأجنبية منها :

1 مجمع أضواء السفير التجاري

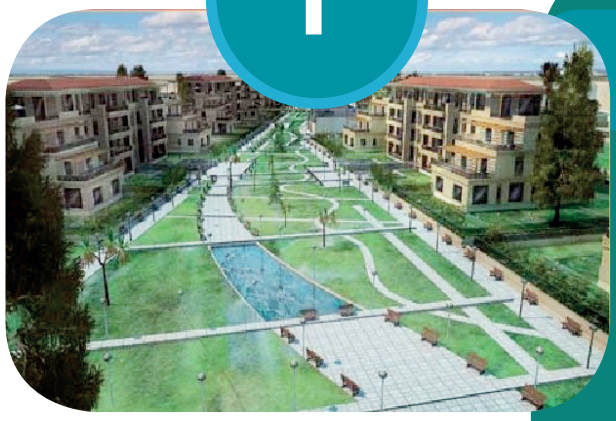

اسم المشروع: مجمع أضواء السفير التجاري
اسم المستثمر: علاوي إبراهيم علاوي
كلفة المشروع : 2.5 مليار دينار عراقي
الجهة المنفذة : علاوي إبراهيم علاوي
مدة الانجاز : 5 أشهر

2 مجمع ثورة العشرين التجاري

اسم المشروع: مجمع ثورة العشرين التجاري
اسم المستثمر: رزاق عزيز علوان
كلفة المشروع : 2,542,280,000 دينار عراقي
الجهة المنفذة : رزاق عزيز علوان
مدة الانجاز : سنتان

3

اسواق تجارية

اسم المشروع: أسواق تجارية
اسم المستثمر: رياض محمد رضا سلمان
كلفة المشروع : 2,757,355,000 دينار عراقي
الجهة المنفذة : رياض محمد رضا سلمان
مدة الانجاز : 18 شهرا

4

مول تجاري

اسم المشروع: مول تجاري
اسم المستثمر: جبار جندي عبد
كلفة المشروع : 850 مليون دينار عراقي
الجهة المنفذة : جبار جندي عبد
مدة الانجاز : سنه واحدة

5

مجمع الحجاري التجاري

اسم المشروع: مجمع الحجاري التجاري
اسم المستثمر: محمد يحيى الحجاري
كلفة المشروع : 2 مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة : محمد يحيى الحجاري
مدة الانجاز : 18 عشرا

6

مجمع البركة التجاري

اسم المشروع: مول البركة التجاري
اسم المستثمر: شركة البركة للاستثمارات السياحية
كلفة المشروع : 70مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة : شركة ارض الرياض للمقاولات العامة / المسار
مدة الانجاز : 42 شهرا

نضوب المياه ومخاطرة على مستقبل العراق

المهندس عبد الزهرة مطر

يحتل قطاع الموارد المائية الأولوية الأولى في اهتمامات الباحثين ، فالماء هو عصب الحياة ولولاه لما استمرت البشرية وفي دراسة سابقه تضمنت مقترحات محدودة نشرت عام 1996 كتبنا أن الموارد المائية قد تكون اساساً لحروب الغد ولازلنا نقولها الان وبقوه لأنها هي التي ستدفع الى العديد من الحروب المؤجلة بين الدول في الوقت الحاضر او هي السلاح الخفي الذي يتوهم البعض بانه يمتلكه وسيستعمله متى شاء للحصول على ما يريد...من هنا يجب أن يكون هذا القطاع موضع اهتمام الدولة والمواطن على حد سواء لان المتوفر الحالي من المياه متواضع جدا ولا يغطي متطلبات الاستهلاك البشري و المساحات الزراعية المتواضعة جداً في الوقت الحاضر وربما ما نراه اليوم من مياه تجري في دجلة والفرات قد توهن البعض وتشعره بان الامر لا يستحق الاهتمام وان ما يقال هو تهويل ، لكن سنجد أنفسنا بعد أعوام قليلة أمام معضلة حقيقية تفوق في حجمها مشاكلنا الحالية مجتمعة أو ربما نفس هذه المشاكل لكن باطار آخر هذه المرة على المستويين الداخلي والخارجي ، خصوصا بعد ان تنجز تركيا السدود العشرين التي بدأت بتنفيذها في بداية تسعينيات القرن الماضي على منابع وبدايات نهري دجلة والفرات وهنا اود استشهد بخبر احتل الصفحة الاولى وبالمانشيت العريض لاحد الصحف الكويتية الصادرة قبيل عام 1990 يقول (تركيا تسعى الى تصحير العراق) في اشاره الى هذه المشاريع واعطت تفاصيل بقدراتها الخزنية وكلفها الضخمة والممولة دوليا على ان يتم استردادها من عوائد تشغيلها . وهناك ايضا روافد للأنهر التي تجري داخل العراق مصدرها الحدود الإيرانية جرى تحويلها في العشرين سنه الماضية الى الداخل الايراني.. في حين كان مستوى الاجراءات هنا ضعيفا ولا يرقى الى خطورة الموقف وان شهدت الفترة الماضية تنفيذ بعض السدود لكنها متواضعة من حيث العدد والحجم وكان بالإمكان مغادرة هذا الموضوع من خلال حصول العراق على حقه المشروع من كميات المياه المتدفقة اليه عبر الانهار ومن ثم التخطيط لمشاريع تغطي خارطة العراق وتؤسس لدولة زراعية من الطراز الأول.

المقترحات:

أ- العمل بكل جد على اقتراح اتفاقية مع البلدان المجاورة والتي تقع فيها مصادر مياهنا الرئيسة لتنظيم كميات تدفق المياه إلى أراضينا وحسب القواعد المعمول بها في العديد من دول العالم المتشاطئة حيث تتناسب كميات المياه مع طول النهر الذي يمر عبر أراضي الدول وحسب علمنا لا توجد قوانين دولية معتمدة من قبل الأمم المتحدة أو منظماتها ذات الشأن تلزم الدول بتنظيم توزيع المياه.

ب - إجراء مسح شامل ووضع مخططات تفصيليه للاماكن التي يمكن الاستفادة منها كالوديان والمنخفضات لجعلها مستودعات مياه ووضع تصاميم تفصيليه لكيفيه استغلالها مع وضع التقديرات المالية على ضوء تلك التصاميم لتحقيق ذلك ، وهي على نوعين:

اولا :- الوديان والمنخفضات التي لا تحتاج إلى تحوير إنشائي اي انها بطبيعتها تصلح لان تكون خزانات طبيعية للخزن وربما تحتاج الى تحويرات بسيطة غير مكلفه.

ثانياً :- الوديان والمنخفضات التي يمكن تحويرها لغرض استغلالها كخزانات مياه من خلال حاجتها الى اجراء اعمال إنشائية.

ثالثاً :- تهذيب ممرات سيول الأمطار وخصوصاً في الجزيرة والمناطق الغربية من العراق والتي تنتهي إلى الوديان والمنخفضات الواردة سابقاً و إقامة الممرات أو الأنهر الصناعية لنقل المياه اليها سوآء من الأنهر الرئيسة أو مياه الأمطار الموسمية وان تعذر ذلك فيتم ضخ المياه عبر انابيب وخصوصا خلال فترة الشتاء حيث يمكن تعويض مياه الانهر من خلال الامطار وكذلك الفترات التي لا تقوم بها السلطات التركية من التخزين في سدودها خلال موسم الامطار.

ج - وضع استراتيجية توزيع داخلية تعتمد التوزيع العادل لكل محافظة يمر بها النهر كلاً حسب حاجته والمشاريع المراد تنفيذها وفق تخطيط شامل وهذه الاجراءات ستوفر لنا:

اولاً / خزين استراتيجي للماء .

ثانياً / إكثار الثروة السمكية والحيوانية .

ثالثاً / تحسين البيئة .

رابعاً / إمكانية تعظيم المساحات الزراعية الجديدة وإقامة الغابات للأغراض الصناعية أو السياحية.

الأنهار

لقد عانت الأنهر من الإهمال بشكل جلي ولعقود طوال ولم تبادر اية جهة رسميه كانت او غير ذلك لصيانتها وتراكمت الاف الاطنان ان لم نقل مئات الالاف من الترسبات الغرينيه والطينية نتيجة هذا الإهمال ، وهذه سمة الانهر التي تمر بالعراق مما تسبب في ترسب الكثير في قاع الأنهر أو منعطفاتها وكانت هذه الحالة محسوسة بشكل كبير في المناطق الوسطى والجنوبية بسبب بطئ انسيابية المياه نتيجة قلة كمياتها المتدفقة الى هناك وقد وصلت الحالة في بعض مناطق الجنوب من امكانية عبور السكان مع حيواناتهم مشياً إلى الجهة الأخرى من النهر ، وعليه لابد من اجراء حملة وطنية كبرى لكري هذه الأنهر وتنظيفها الان وقبل تعاظم الامر لديمومة الانهر، وهذه العملية:

ا / ستوفر سعة تخزين كبيرة للمياه نتيجة زيادة في عمق الانهار.

ب/ يمكن استغلال الانهر بعد تنظيفها كوسيله من وسائل النقل العام للأفراد و البضائع.

ج/ كما انها ستؤدي الى خفض المياه الجوفية وتحسين التربة للمناطق التي تمر بها الانهر.. بالرغم من أن هذه المهمة صعبة التحقيق ضمن الإمكانيات المتوفرة في الوقت الحاضر وللظروف التي يمر بها العراق ، الا ان هناك بعض الاجراءات التي يمكن اعتمادها وفقا للإمكانيات الذاتية والمساهمات الدولية التي نقترحها هنا اضافة الى طبيعة العمل التي تتطلب التجزئة في الانجاز وعلى عدة مراحل:

ا / التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة بهذا الموضوع للحصول على المعونة الفنية والميدانية وهي مهمه بسبب افتقار العراق لمثل هذه الامكانيات.

ب / الطلب إلى الدول الصديقة أو تلك التي أبدت استعداداً لمعاونة العراق في إعادة الأعمار للمساهمة في هذا المجال أي ادخال هذه المهمة من ضمن عملية الاعمار المنشودة للبلد.

ج / إيجاد صيغة ملائمة لمساهمة المواطن في هذا الجهد أو اللجوء لإمكانية الاستفادة من الضرائب المفروضة على أجور السقي الزراعي أو الاستهلاك البشري للمياه.. وهناك سلسله من الاجراءات التي لابد من اعتمادها وهي مكمله لعملية تطوير هذا القطاع والنهوض به ونذكر في ادناه ابرزها:

ا - إصدار قوانين لمنع تلويث الانهار والمسطحات المائية لأي سبب كان واعتبار ذلك من الجرائم التي ترتقي الى مستوى الأعمال الإرهابية لان في بعض نتائجها وجها من اوجه الإبادة الجماعية للبشر وبقية الكائنات الحيه حتى وان جاءت نتيجة لجهل الفعل المؤدى ، على أن تسبق تطبيق هذه القوانين حملة توعية شعبية مباشرة تصل الى جميع الناس في مواقع عملهم ومحلات سكناهم.

ب - من الملاحظ ارتفاع المياه الجوفية في معظم مناطق الوسط الممتد جنوب بغداد حتى المحافظات الجنوبية وهي تهدد بزيادة ملوحة الاراضي وخصوصا الزراعية التي تأثرت بهذه الظاهرة وتحول الكثير منها الى اراضي غير صالحه للزراعة لتضاف الى المساحات الاخرى التي تأثرت بالمد الصحراوي في تلك المناطق ، ولها تأثيرات سلبيه ايضا على المنشآت التي تقام في المدن مثل البيوت والأبنية العامة وخطوط الخدمات والى غير ذلك ، ونود هنا أن نقترح إقامة شبكة من القنوات شبيهة بالمبازل او هي كذلك عند حافات المدن ووسطها وكذلك المناطق الزراعية ، لتخليصها من المياه الجوفية و خفض مستواها وبنفس الوقت ستكون هذه القنوات مصدات للزحف الصحراوي ويمكن استغلالها لإكثار الثروة السمكية وإقامة الحدائق والأشجار أما كمصدات للأتربة أو متنزهات لهذه المدن كما يمكن استغلالها لخدمة الامن في هذه المناطق وترتبط هذه القنوات في ما بينها ومن ثم بالقناة الرئيسية (النهر الثالث) الذي ينتهي عند الخليج العربي.

ج - هناك سوء استخدام للمياه سوآءا المستخدمة للاستهلاك البشري او للري ، فبالرغم من قلة مشاريع مياه الشرب او قصورها في خدمة كافة المواطنين الا اننا نرى تبذيرا غير مبرر في الكميات المجهزة لهم وهذا ما نراه واضحاً في سلوكيات المواطن العادي الذي اضحى من اكثر مواطني شعوب العالم اسرافا في الاستخدام لتلك المياه و يتطلب توفيرها الجهد والمال الكثير في تصفينها وضخها عبر شبكات تمتد لمسافات طويله وما تحتاجه هذه الشبكة من اعداد كبيرة من فنيين وعمال ومعدات لصيانتها (رغم تواضع هذين العاملين في الوقت الحاضر وهي التصفية والصيانة).

وهناك امرا ربما سنجد انفسنا يوما ما بحاجة لتطبيقاته وعلينا ان نعد العدة له منذ الان ، من خلال انشاء مشاريع تحلية المياه وفي نطاق محدود وضيق خصوصا للمشاريع والمجمعات التي تقام في مناطق نائيه (اي ان الجدوى الاقتصادية ترجح اقامتها وخصوصا مناطق المحافظات الجنوبية او تلك الواقعة بعيدا عن محطات التصفية الرئيسية او لأي سبب آخر) ، وذلك لتحقيق هدفين هما :خدمة تلك المنطقة أو المناطق النائية.

قطاع الزراعة

1. مجمع دواجن متكامل ذو أربع حلقات
2. مدينة ذو الفقار الزراعية الإنتاجية
3. علوه بيع المنتجات الزراعية
4. مشروع القصير الزراعي

يعتبـر القطـاع الزراعي من أهم القطاعات المطروحة للاسـتثمار في العراق نتيجة لتوفر جميع عوامل نجاح الاستثمار في هذا المجال وحاجة البلد الماسة إلى توفير السلة الغذائية للسكان وتحقيق حالة الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الزراعية بدلا من الاعتماد على استيرادها من البلدان الأخرى .

وانطلاقا بهذا الاتجاه عمدت هيئة استثمار المثنى إلى دعوة الشركات المحلية والأجنبية الراغبة بالاسـتثمار في القطاع الزراعي بالاعتماد على ما تمتلكه المحافظة من مساحات واسـعة من الأراضـي الصالحة للزراعة في بادية السـماوة ومع امتداد نهـر الفرات الذي يعتبر المصدر الأساسـي للري بالإضافة إلى خزيـن كبير من المياه الجوفية في باطن بادية السماوة يمكن الاستفادة منها لأغراض الري أيضا . حيث منحت الهيئة عددا من الرخص للاستثمار في قطاع الزراعة ومنها :

مجمع دواجن متكامل ذو أربع حلقات

اسم المشروع : مجمع دواجن متكامل ذو أربع حلقات
اسم المستثمر : بشرى هاشم نور الياسري
كلفة المشروع : مليارين وثمان مائة وثلاث وخمسون مليون دينار عراقي
مدة الانجاز : أربعه وعشرون شهرا
الجهة المنفذة : بشرى هاشم نور الياسري

مدينة ذو الفقار الزراعية الإنتاجية

اسم المشروع : مدينة ذو الفقار الزراعية الإنتاجية
اسم المستثمر : شركة درة الفرات للتجارة والهندسة والمقاولات العامة المحدودة
كلفة المشروع : 10 مليار دينار عراقي
مدة الانجاز : 5 سنوات
الجهة المنفذة : شركة درة الفرات للتجارة والهندسة والمقاولات العامة المحدودة

مشروع القصير الزراعي

اسم المشروع : مشروع القصير الزراعي
اسم المستثمر: علي عزيز كريم
كلفة المشروع : 5,5 مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة : علي عزيز كريم
مدة الانجاز : 30 شهرا

علوه بيع المنتجات الزراعية

اسم المشروع : علوه بيع المنتجات الزراعية
اسم المستثمر : غانم طعيمه دايس
كلفة المشروع : 3 مليون دولار أمريكي
مدة الانجاز : سنتان
الجهة المنفذة : غانم طعيمه دايس

صناعة الثرمستون بالعراق

عقيل عبد الكاظم عيسى

ظهرت صناعة الثرمستون في العراق بعد منتصف القرن المنصرم كبديل عن مادة الطابوق الفخاري المستخدمة في عملية البناء حيث شرعت الدولة آنذاك وعن طريق وزارة الصناعة والمعادن بالتعاقد مع شركات المانية وبولونية لإنشاء عدة معامل لصناعة الثرمستون في محافظة بغداد وكربلاء والنجف والبصرة نظرا لعدم وجود معرفة باستخدام هذه المادة بالبناء ولتفضيل مادة الطابوق الفخاري في عملية البناء بقيت هذه الصناعة ولم تتطور بالعراق خاصة حيث لم يجرأ احد المستثمرين على انشاء معمل لإنتاج هذه المادة كما ان الدولة تخلت ايضا عن معاملها وباعت معظمها الى القطاع الخاص على الرغم مما تمتاز به هذه المادة من مواصفات اهمها :

- خفة الوزن.
- امكانية عمل ثقوب او تقطيع الثرمستون.
- لا يحتاج الى طلاء او اكساء بمادة الاسمنت .
- يتحمل درجات حراره عالية.
- مقاوم للامتصاص والرطوبة والتعفن.
- معامل تمدده قليله جدا.
- سهولة بناءه وتقليل تعقيدات البناء.
- قابلية العزل عالية جدا.
- لا يحتاج الى معدات ثقيلة اثناء البناء.
- استخدام قليل من المواد الرابطة مثل الاسمنت والجص .

المواد الداخلة في صناعة الثرمستون :

أ- الرمل

ب- النورة

ت- الاسمنت

ث- مسحوق الالمنيوم

ج- المضافات الاخرى

ح- الماء الصالح للشرب

المسلك التكنولوجي لصناعة الثرمستون :

- تجهيز المواد
- طحن الرمل بواسطة طواحين تحتوي على كرات فولاذية
- خلط المواد بواسطة خلاطات وبنسب محدودة
- صب الخليط في عرباء كبيرة وترك الخليط للاستقرار
- تقطيع القالب الى قطع بقياسات مطلوبة للبناء
- مرحلة الانضاج والتجفيف داخل افران بخارية
- الخزن والبيع

ومما تقدم نجد ان هذه الصناعة المهملة في العراق تحتاج الى اهتمام من قبل المستثمرين وخاصة محافظة المثنى لقرب المواد الاولية وتوفرها في هذه المحافظة الذي تطل على نهضة بناء واعمار ان شاء الله.

البعد الثالث

مدير التحرير
علي حنون الشمري

الضوابط القانونية في منح سمات الدخول
احد دعائم نجاح الاستثمار في العراق

الحاقا لما جاء في احد مقالاتنا السابقة التي تناولنا فيها اهمية تسهيل الاجراءات القانونية للحصول على سمات الدخول للمستثمرين ورجال الاعمال وأصحاب الشركات الاجنبية الراغبين بزيارة العراق لغرض انشاء مشاريع استثمارية كبرى ذات جدوى اقتصادية للإسهام في رفد وتيرة الاقتصاد العراقي من خلال بوابة الاستثمار التي من شأنها ان تكون رافدا اقتصاديا ذا اهمية كبرى يتعزز من خلالها مداخل ومخرجات اقتصادية فاعله من شأنها تعزيز عملية البناء والتنمية والتطوير لعراقنا الحبيب .

اصبح من الاهمية بمكان الاشارة الى اهمية سن وتشريع حزمة من القوانين تواكب التحديات والتطورات الايجابية

السائدة في العالم التي باتت احد عوامل الجذب الاستثماري لمختلف الشركات العالمية للولوج الى المناخ الاستثماري في العراق من اجل خلق بيئة استثمارية واعدة وذلك على غرار تجارب متنوعة لدول عديدة في المنطقة والجوار الجغرافي.

ولعل ابرز تلك التشريعات والقوانين التي من المؤمل الاسراع والبدء في تشريعها هي ايجاد الضوابط والإجراءات القانونية في سمات الدخول للعاملين الاجانب في المشاريع الحاصلة على اجازات استثمارية نافذة على ان تكون وفقا للسياقات القانونية الضامنة لنجاح المشاريع الاستثمارية وحقوق العاملين فيها لكي لا تصبح تلك العمالة الاجنبية عبئا ثقيلا على كاهل الدولة من خلال تأمين نفقات العلاج الصحي والخدمات العامة الاخرى على سبيل المثال لا الحصر.

وذلك من خلال تأمين ايداع مصرفي ثابت للعاملين الاجانب في احد المصارف العراقية الرصينة عن طريق فتح اعتماد مصرفي من قبل المستثمر الاجنبي او العراقي الحاصل على اجازة استثمارية نافذة و بوثائق مستنديه تضمن ايداع ثلاثة رواتب شهرية متوالية لكل عامل اجنبي بالتعاون مع دائرة العمل والتدريب المهني في المحافظات.

مع تقديم تعهد خطي من قبل المستثمر لدائرة الاقامة العامة ودائرة العمل والتدريب المهني في المحافظة ذات العلاقة والجهة الحكومية المستفيدة بتحمل كافة نفقات الايفاد والسفر وتذاكر الطائرة بالذهاب والإياب وتوفير السكن الملائم لكل عامل اجنبي في مقر المشروع .

وبخلافة يتحمل المستثمر كافة التبعات الادارية والقانونية والمالية حيث ستسهم تلك الاجراءات في الحد من استقطاب العمالة غير الماهرة والقضاء على ظاهرة تجارة (رقيق البوليتاريا) او ما يعرف بتجارة (بيع الفيزا) التي عانت منها دول كثيرة في المنطقة أدت الى تسرب وانتشار العمالة الاجنبية في اوساط تلك البلدان المجاوره دون رقيب او حسيب.

وهذا ما بدأ يظهر للعيان الان في بعض محافظات ومدن العراق بسبب وجود بعض النفوس الضعيفة التي تتاجر بأرواح وأجساد البشر من اجل حفنة من الدنانير وذلك من خلال استيفاء مبالغ تصل الى 1000 دولار اميركي مقابل منح (الفيزا) او سمة الدخول للفرد (العامل الاجنبي) ومن ثم يتم تسريب تلك العمالة في اوساط مختلف مدن العراق . وما لهذا الامر من تداعيات امنية خطيرة .

والله من وراء القصد.

قطاع الإسكان

مـع ارتفاع معدلات النمو السـكاني و تنامي الطلب على الوحـدات السـكنية في العـراق أصبح الأمر أكثـر أهمية للتوسـع فـي بناء الوحـدات السـكنية لاسـتيعاب الإعداد المتزايدة من السكان..

وفي هـذا الاتجـاه عمدت هيئـة اسـتثمار المثنى ومنذ تأسيسها إلى دعوة جميع الشركات المختصة إلى الاستثمار في قطاع الإسـكان من اجل العمل على تقليص الفجوة بيـن ارتفاع معدلات النمو وأعداد الوحدات السـكنية في المحافظة. حيث اسـتطاعت الهيئة خلال الفترة القصيرة الماضية منح عددا من الرخص الاستثمارية لمجموعة من الشـركات التي باشر قسم منها بتنفيذ تلك المشاريع على ارض الواقع, ومن بينها :

مجمع الغدير السكني

اسم المشروع : مجمع الغدير السكني
اسم المستثمر: محمد شاكر حميد / أمير حسون محمد
كلفة المشروع: 70 مليون دولار
الجهة المنفذة: برج الاعمار للمقاولات
مدة الانجاز : 3 سنوات
عدد الوحدات ونـوع البناء :880 وحده عمودي
الموقع : السماوة

مدينة السماوة الجديدة

اسم المشروع :مدينة السماوة الجديدة
اسـم المسـتثمر: شـركة ديـزي الخليج العقارية
كلفة المشروع:85,838 مليون دولار
الجهـة المنفذة: شـركة ديـزي الخليج العقارية
مدة الانجاز : 25 شهرا
عدد الوحـدات ونوع البناء :1000وحده بناء عمودي
الموقع : السماوة

مجمع الكرار السكني

اسم المشروع :مجمع الكرار السكني
اسـم المسـتثمر: شـركة صـرح الزايـد للتجارة والمقاولات العامة
كلفة المشروع:53 مليون دولار
الجهـة المنفـذة: شـركة صـرح الزايد للتجارة والمقاولات العامة
مدة الانجاز : سنتان
عدد الوحـدات و نوع البناء : 804 وحده أفقي
الموقع: قضاء الخضر

مجمع إسكان الدوحة

اسم المشروع: شركة إسكان الدوحة
اسـم المستثمر:شـركة بـركات الزيادي والشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني
كلفة المشروع : 70 مليار دينار عراقي
الجهة المنفذة : شـركة بركات الزيادي والشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني
مدة الانجاز : سنتان
عدد الوحدات ونـوع البناء: 1000وحده بناء عمودي
الموقع : السماوة

مجمع وحدات سكنية

اسم المشروع :مجمع وحدات سكنية
اسم المستثمر: شركة جاودير للتجارة العامة والمقاولات
كلفة المشروع:60 مليون دولار امريكي
الجهة المنفذة: شركة جاودير للتجارة العامة والمقاولات
مدة الانجاز : سنتان
عدد الوحدات ونوع البناء :792وحده بناء عمودي
الموقع : السماوة

القرية الدنماركية

اسم المشروع :القرية الدنماركية
اسم المستثمر: شركة دان كاش
كلفة المشروع:85 مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة: شركة دان كاش
مدة الانجاز : 4 سنوات
عدد الوحدات ونوع البناء :1000وحده بناء عمودي
الموقع : السماوة

مدينة المثنى السكنية

اسم المشروع: مدينة المثنى السكنية
اسم المستثمر: شركة كومه
كلفة المشروع : 86,918,800 دولار أمريكي
الجهة المنفذة : شركة كومه
مدة الانجاز : 24 شهرا
عدد الوحدات ونوع البناء : 1000وحده بناء افقي
الموقع : السماوة

2000 وحده سكنية عمودية

اسم المشروع :2000 وحده سكنية عمودية
اسم المستثمر: شركة المحامد للتجارة والمقاولات
كلفة المشروع:150 مليون دولار أمريكي
الجهة المنفذة: شركة المحامد للتجارة والمقاولات
مدة الانجاز : سنتان
عدد الوحدات ونوع البناء :2000وحده بناء عمودي
الموقع : السماوة

مجمع الزقورة السكني

اسم المشروع: مجمع الزقورة السكني
اسم المستثمر: شركة الوسام الدولية للمقاولات العامة المحدودة والمستثمر اسعد صباح اسعد
كلفة المشروع : 20,430,000 دولار أمريكي
الجهة المنفذة : شركة الوسام الدولية للمقاولات العامة المحدودة
مدة الانجاز : سنتان
عدد الوحدات ونوع البناء : 552 وحده بناء افقي
الموقع: السماوة

مجمع لؤلؤة ساوه السكني

اسم المشروع: مجمع لؤلؤة ساوه السكني
اسم المستثمر: شركة رعد الخليج للتجارة والمقاولات العامة والوكالات التجارية والنقل العام والخدمات النفطية والسفر والسياحة
كلفة المشروع : 80,982,970 دولار أمريكي
الجهة المنفذة : شركة رعد الخليج للتجارة والمقاولات العامة والوكالات التجارية والنقل العام والخدمات النفطية والسفر والسياحة
مدة الانجاز : 3 سنوات
عدد الوحدات ونوع البناء : 1000 وحده بناء افقي
الموقع : السماوة

مجمع دانوب السكني

اسم المشروع: مجمع دانوب السكني
اسم المستثمر: شركة دانوب للتجارة العامة وشركة اعمار بغداد للاستثمارات العقارية
كلفة المشروع : 64,094,000 دولار أمريكي
الجهة المنفذة : شركة دانوب للتجارة العامة وشركة اعمار بغداد للاستثمارات العقارية
مدة الانجاز : 30 شهرا
عدد الوحدات ونوع البناء : 792 بناء عمودي
الموقع :السماوة

The third dimension

Editorial Director
Mr. Ali H. Oglah Al shammarri

Legal procedures in the granting of visas is one of the pillars for the success of investment in Iraq

In a previous article which we dealt with the importance of facilitating legal procedures to get visas for investors, businessmen, and owners of foreign companies who wish to visit Iraq for the purpose of establishment for major investment projects. This is key in contributing to the pace of the Iraqi economy through the gate of investment that would be economically tributary. For great importance is enhanced through the entrances and outputs of economic actors that will promote the construction and development process of our beloved Iraq.

We must emphasize the importance for legislation a package of laws to Synchronizes with the challenges and positive developments. Prevailing in the world, which has become one of the attractions of the various investment companies to gain access to the global investment climate in Iraq, in order to create a promising investment environment along with the lines of a variety of experiences for many countries in the region and geographical proximity.

Perhaps the most prominent of such legislation and laws which will hopefully speed up and begin the legislation is to find controls and legal proceedings in visas for foreign workers in the projects taking place on licenses investment to be in accordance with the procedures of legal guarantor of the success of investment projects and the rights of workers in these projects so as not to become for foreign labor as a heavy burden on the state by securing health treatment expenses and other public services, for example, but not limited to.

Through secure deposit bank fixed for foreign workers in one of the Iraqi banks discreet out of opening L.C.B by a foreign investor or the Iraqi–winning license investment with documentary guarantee deposit of three monthly salaries succession for each foreign worker in collaboration with the department of labor and vocational training in the provinces. And provide a written undertaking by the investor to the department of residence and the department of labor and vocational training in the relevant province and the recipient government to bear all expenses of travel, plane tickets, and the provision of adequate housing for all foreign workers at the project.

In case of violation of the above, all investors will assume the consequences: administrative, legal, and financial, because these terms will contribute in reducing the polarization of unskilled labor and the elimination of the phenomenon for this trade or what is known as the trade of (selling Visa) suffered by many countries in the region led to the leak and the spread of foreign labor in the neighboring countries as unsupervised case.

This is what is emerging now visible in some provinces and cities in Iraq because there are some poor souls that are trading the lives and bodies of human beings for a handful of dinars and by fulfilling the amounts of up to U.S. $ 1,000 for visa for everyone (foreign worker) and then launch them among the various cities of Iraq.

The God is behind the intent..

Muthanna Investment Commission (M.I.C) promote Its Investment opportunities by the foreign and local media mass

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed AL Yasiri ,M.I.C chairman has revealed the executed projects , under achievement's and M.I.C 's plans to enlarge the participant of the businessmen and the Investors to get the Investment opportunities in the province , that it came during a meeting with Mr. Tadashi Tsomora Reporter of Japanese Qyodo 's news' agent .

AL Yasiri has said that M.I.C and Cooperation with the local Government can execute important projects in Industry, Tourism , Agriculture and Trade sectors . Mr. Tadashi Tsomora 's visit came in framework the promotion goals which performed by M.I.C throughthe foreign and local media mass to offer the available Investment opportunities.

M.I.C participate in photos ' art gallery

The activities of the project enlarge participation through the civil society has been performed in AL Ghadeer Hall in attend Mr. Ibrahim AL MayaliMuthanna governor . The Participation meeting consist of six southern provinces , this meeting aims to enlarge base of the work and develop thecivil society 's programs to service in the public interest .

On the margin of the festival , the department of public relations in (M.I.C) has participated inphoto s ' art gallery by offered the executed projects' photos and distributed the promotion 's brochures to the attendants.Mr. Ibrahim AL MayaliMuthanna governor has stressed on the big role that M.I.C performed for building and development the province also he appreciated its importance in attraction the investors and the businessmen.

Ministry of Interior opens Department for protection the building and Investment Companies

Ministry of Interior has opened department for protection the Investment Companies ,the tasks of this department to provide the necessary protection to the Investors , businessmen and projects and create the security environment . This department will contribute to support the Investment sector in the Country. The Interior Ministry decision came after the frequently requires to protect the Investment delegations and their capitals in addition to the department is in charge of reception the investors and accompanying them in their tours in the Investment projects and during the executing their projects. It should be noted , AL Muthanna province blessed in stable security climate and didn't witnessed any aggression on its Investment projects .

LualuatSawa Housing Units project

Engineering and technical' staffs continue the work to execute LualuahtSawa Housing Units project which belong to Raad AL Khaleej Investment Company.

This project will be executed by Cyprus Fiberpro Group which directed to build the foundations for three different models of Housing Units in the project.

Mr. Muaatez A. Rekan the Supervisor Engineer has said that the Company continues to execute the work and the next days will witness focus activity to perfect the Housing Units . It should be noted the project consist of (700) Housing Units various sizes , the Commercial centers gardens ,sports stadiums ,primary – secondary schools and kindergartens.

Iranian Khoy Company for Cement Industries gets the Investment License to set up Cement plant in Muthanna

AlMuthanna Investment Commission (M.I.C) has granted the Investment License to Iranian Khoy Company for Cement Industries to set up Cement plant in Muthanna , Mr. Ali A. NabiZada the executive Manager for the mentioned Company who has said that the Company will direct to execute the project in cost (245 Million $ US) . The full Capacity of the project reach to (2 Million Ton / yearly).

Mr. Zada added that Muthanna is one of the Important sites in Cement industry sector because of the available raw materials which contribute to attract the Investment .

From his side, Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed Al Yassiri, M.I.C Chairman has confirmed that M.I.C has delivered the allocated land to set up the above project , the company started executing the project. AL yasirialso renewed his invitation to the Investment Companies and the businessmen to participate in the Investment opportunities in the province in all various sectors.

Good achievement ratios in Samawa new city project

Engineer Mr. Gazwan AL Mufti , the technical engineer forSamawa new city project has confirmed that theachievement ratios in the project reached more than 25 % from the total ratio , the above project has executed by Chawder Investment Company. This project divided in to three parts, 222 Housing Units in the first stage , 90 in the second stage and 186 in the third stage. He also referred the project contain Health center , two trade centers , two schools and Mosque in addition to green areas.The total cost of the mentioned project about (60 billion Iraqi Dinar).The project should be completed during 24 months from the date of the start .From his side , Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman has stressed the importance the achievement the project in its time to fill a part of the province necessity from Housing Units.

The British Clinco Company search the Investment Opportunities in Muthanna

A delegation of British ClinCo Company in headed Mr. Tom C. Bsc the authorized manager has searched the Investment Opportunities in Muthanna with Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman the available Investment opportunities in the province. Mr. Tom showed his Company's desire to set up the recycling waste plant to activate the service and Industrial sector in addition to create the jobs opportunities to Muthanna citizens . from his side, M.I.C Chairman welcome the above delegation and showed them his desire to take the British Companies its location on the Investment map and getting many facilities according to Iraqi Investment law No. 13 of 2006 and its amendments .

AL Muthanna Investment Commission participate in meeting of AL Muthanna Trade Chamber with Denmark Companies group

M.I.C has participated in the meeting that held by AL Muthannatrade chamber in attend Mr. Lars HevRivsev the authorized manager of (Da Group) Company and Mr. SaadAbduLZahrathe authorized manager for International AL Baneen Company . Official , businessmen and academics from the province have participated in the meeting to explain the economic reality and the Investment opportunities for the global Companies .Mr. Kareem M. Ali , chairman ofAL Muthannatrade chamber showed the strategy economic elements in Al Muthanna to setup the various factories. Mr. MahmoodHadi ,the M.I.C consultant who presented a wide information about the M.I.C ' s existing projects, also he showed the Investment map for province to encourage the Denmark companies to invest in AL Muthanna .

From his side , the Denmark delegation has showed its willing to work in the province through execute the various projects to exploited the investment privileges in AL Muthanna.

The Romanian Comtiem Company searches the Investment Opportunities in Muthanna

A delegation fromRomanian Comtiem Company has searchedthe available Investment Opportunities in the province with Muthanna Investment Commission especially in the instruction industries .

Engineer Eneamihail, the member of Romanian delegation who showed the Company's desire to invest in Cement sector by depending the raw materials in Muthanna .

Dr. Ehsan AL Dahash a chief of Iraqi & Romanian assembly for Trade and Industry has said that Romanian Companies intend to take the biggest role for getting the Investment opportunities in Iraq especially in Muthanna province because it is a promising environment for the Investment in all sectors .

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed, M.I.C Chairman welcome the mentioned delegation and stressed on the big role for Romanian Companies to invest in the province and showed M.I.C ' readiness to provide the Company all the facilities and privileges according the Investment Law No(13) of (2006)and its amenments.

AlMuthanna Investment

A periodical Magazine issued by Public Relationships department at Commission

■ Monthly Magazine
Issued by M.I.C
Public Relations Department

■ Consultant
Mahmoud Hadi

■ President of the Board
Editor-in-Chief
Engineer Mr. Adil D. Mohammed

■ Editor Manager
Ali Hanoon Oglah AL- Shammarri

■ Editor Secretary
kadhim Musafir Alaajibi

■ Translation
Jawad Abdul K...

■ Photograph...
Ameen Ali Da...

■ News Editor
Hayder .F. Lefta...
Dirgam Majeed AL Yasiri
Ali Kamil Abdallah
Saff.H.Fadul

■ Language supervision
kassim A.Utaia

■ Typesetting
Zahraa Noor Almusawi...
Samah Abdul Kareem AL Khafaji

■ E-mail
Samawa investment@yahoo.com

■ التصميم والإخراج الفني : مركز أديان للتصميم وخدمات ماقبل الطباعة
محافظة المثنى - السماوة: 07810419494 - 07802701869

هيئة إستثمار المثنى

Notice
Monthly Magazine issued by M.I.C . It is periodical and independent media that issued by governmental Commission . The Magazine isn't responsible of publishers' opinions.The publishers are submitting to publish right in front of others without any responsible for the magazine.

Web site
www.miciraq .org
www.miciraq.com

Towards an Integrated investment environment

Clear vision is .....our choice

Editor-in-Chief
Engineer Mr. Adil D.Mohammed

From the current facts , the increasing depending on the investments as a depended resource of the funding resources for the projects to cover the Cash deficit and the investments importance to bring the modern technologies in addition to use the scientific styles in the work environment. With changing of Compass density investment shifts from Western countries and the increasing frequency toward the developing countries, the investment became promoted market in the developing countries by effecting the average of the rapid growth to provide the opportunities and the jobs. In this side , We have a responsibility to understand this phenomenon and benefit to attract the specific investments to enlarge the products and services sectors in ordinated goods towards the local markets to improve the demand of the investment projects to the local raw materials . The investment is not limited project will finish in operating and achievement but it is as a cumulative process of economic measurements and society benefit .The subject of the development in our country became very urgent and that require to lay the investments in the right way to get good results and interesting in activate this subject to fact the general development as an extreme goal. This subjective vision has us in big tasks deserve official and public efforts to highness connection between the investment and development. We seek for promotion to the following contents and the relationship with the investment strategic vision :-

-Strengthen the society responsible for the local investment operating companies .

-Regional competition through the regularly revision for the applied legislations.

-Enlarged the base of available investment opportunities .

-Complete the survey of economical geography in the province.

-Focus the efforts to achieve results in the agricultural and the animal product.

The investment represents Renaissance nation project and the flourishing communities in addition to improve the life standardization.

The work in the investment sector requires finding complete vision not only traditional contexts in management the task .

The long-term vision always in advance.

AlMuthanna Investment

issue February 2013 | Numer : : fifteen | Monthly Magazine Issued by M.I.C Public Relations Department |